سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 747 – الأحد 14 حزيران/ يونيو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

روسيا تتخذ من طرطوس منصة عابرة للحدود.

14

حرب الأدلة
معركة مفتوحة في سوريـــــا

ملف خاص

امرأة تتصفح قائمة أسماء في وثيقة عثرت عليها في سجن "صيدنايا" بريف دمشق – 9 كانون الأول 2024 (AP)

أخبار سوريا 02

دمشق تطرق بوابة المغرب العربي.. انفتاح تحكمه التوازنات

أخبار سوريا 03

هل أضعفت عمليات "الداخلية" تنظيم "الدولة" في سوريا؟

شؤون محلية 04

قلة المعروض ترفع إيجارات البيوت بدمشق

شؤون محلية 07

بين تراجع وتذبذب.. أسعار الشعير والكمون تربك مزارعي الجزيرة

ثقافة وفن 16

مراكز التدريب على التمثيل.. اهتمام بالفن أم بحاجة السوق؟

رياضة 18

التخبط الإداري يهدد المنتخب السوري

15

أغاني الحقول.. تراث الحصاد وذاكرة المجتمع في الجزيرة السورية

مع ساعات الصباح الأولى، وقبل أن تشتد حرارة الشمس فوق سهول الجزيرة السورية، كان عبد الرحمن يخطو بين سنابل القمح الذهبية في ريف الحسكة الغربي، يراقب آلة الحصاد وهي تشق طريقها وسط الحقول الممتدة على مد البصر. وبين هدير الآلة الحديثة، تعالت من بعيد كلمات أغنية شعبية قديمة رددها أحد العمال بصوت خافت، لتعيد إلى الأذهان زمنًا كانت فيه المناجل والأهازيج رفيقتين لا تنفصلان عن مواسم الحصاد...

من الرباط إلى الجزائر

دمشق تطرق بوابة المغرب العربي..
انفتاح تحكمه التوازنات

عنب بلدي – محمد ديب بظت

تواصل الدبلوماسية السورية تحركاتها باتجاه دول المغرب العربي، بعد زيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى الجزائر مطلع حزيران الحالي، التي جاءت بعد أسابيع من أخرى مماثلة إلى المغرب، ما يثير تساؤلات حول دلالات هذا الحراك وحدود الانفتاح المغاربي على سوريا خلال المرحلة الانتقالية.

وقالت وزارة الخارجية السورية، إن الشيباني أجرى مباحثات مع مسؤولين جزائريين، بمن فيهم الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون بين البلدين، في حين تسعى دمشق إلى توسيع شبكة علاقاتها العربية واستكشاف فرص جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي.

حضور سياسي أوسع

تأتي التحركات السورية تجاه الجزائر والمغرب في سياق مساعٍ لإعادة بناء العلاقات مع الدول العربية بعد التحولات السياسية التي شهدتها سوريا، ومحاولة توسيع التعاون مع العواصم العربية.

الانفتاح على دول المغرب العربي يحمل أبعادًا سياسية تتجاوز العلاقات الثنائية، إذ تسعى دمشق إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي عربيًا، وتثبيت موقعها ضمن منظومة العلاقات الإقليمية في المرحلة الجديدة.

ورغم الطابع السياسي الظاهر للزيارات المتبادلة، يطرح الحراك الدبلوماسي الحالي تساؤلات حول إمكانية انتقال العلاقات إلى مستويات أوسع من الزيارات البروتوكولية والإعلانات الرسمية.

انفتاح قيد الاختبار

مع المؤشرات الإيجابية التي تعكسها الزيارات الرسمية، لا يزال من المبكر الحديث عن تحول كبير في طبيعة العلاقات، إذ تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى بناء الثقة السياسية وإعادة تفعيل قنوات التواصل الرسمية، تمهيدًا لبحث ملفات أكثر عمقًا في المستقبل.

واعتبر الباحث في الشؤون العربية والإفريقية علي فوزي، أن زيارة وزير الخارجية السوري إلى الجزائر بعد فترة قصيرة من زيارته إلى المغرب، يمكن قراءتها في إطار تحرك دبلوماسي أوسع يهدف إلى إعادة بناء شبكة العلاقات العربية لسوريا خلال المرحلة الانتقالية الحالية.

وقال الباحث لعنب بلدي، إن دمشق تدرك أن استعادة دورها الإقليمي لا يمكن أن تقتصر على المشرق العربي والخليج، بل تشمل أيضًا دول المغرب العربي التي تمثل، بحسب وصفه، عمقًا سياسيًا واقتصاديًا مهمًا داخل المنظومتين العربية والإفريقية.

وأضاف أن موقف الجزائر والمغرب من السلطة السورية الجديدة يتسم بـ"الحذر الإيجابي"، موضحًا أن البلدين يحافظان على الاعتراف الدبلوماسي والتعامل الرسمي مع المؤسسات السورية، مع وجود رغبة في متابعة مسار الاستقرار السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

العلاقات، وفقًا لفوزي، تشهد انفتاحًا تدريجيًا لكنه لا يزال في مرحلة بناء الثقة وتقييم التطورات الداخلية السورية، أكثر من كونه انتقالًا إلى شراكات استراتيجية مكتملة.

وبحسب فوزي، فإن سوريا تسعى من خلال تعزيز حضورها في دول المغرب العربي إلى توسيع دائرة الدعم السياسي العربي، وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات الاقتصادية والتنموية، إضافة إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات السورية مستقبلًا.

في المقابل، أشار إلى أن دول المغرب العربي يمكن أن تستفيد من فرص إعادة الإعمار في سوريا، وتوسيع التعاون التجاري والاستثماري، وتعزيز حضورها الاقتصادي في منطقة المشرق العربي.

واعتبر أن العلاقات السورية مع الجزائر والمغرب تمتلك فرصًا تتجاوز البعد السياسي، إذ تشمل مجالات واعدة للتعاون في قطاعات البناء وإعادة الإعمار والطاقة والنقل والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة والتعليم العالي والتدريب المهني، مضيفًا أن الموانئ وشبكات النقل في دول المغرب العربي قد تشكل بوابة مهمة لتعزيز التبادل التجاري بين سوريا والأسواق الإفريقية.

ولفت فوزي إلى أن هناك تحديات قد تعوق تطور هذه العلاقات خلال السنوات المقبلة، من بينها استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار المرحلة الانتقالية في سوريا، إلى جانب التوازنات الإقليمية والدولية المؤثرة في الملف السوري.

كما أشار إلى تحديات اقتصادية تتعلق بالبنية التحتية والتمويل والعقوبات وارتفاع تكاليف النقل والشحن بين المشرق والمغرب العربي، فضلًا عن الحاجة إلى تحديث الأطر القانونية والاستثمارية التي تسهل حركة التجارة والاستثمار.

ويرى فوزي أن الانفتاح السوري على دول المغرب العربي لا يمكن فصله عن عملية إعادة تموضع السياسة الخارجية السورية عربيًا، معتبرًا أنه يندرج ضمن استراتيجية أوسع لإعادة الاندماج العربي، وتوسيع هامش الحركة الدبلوماسية السورية بعد سنوات من العزلة والصراع، إلى جانب تلبية متطلبات المرحلة الانتقالية وبناء علاقات متوازنة مع مختلف العواصم العربية.

حراك دبلوماسي واسع

من جانبه، يرى أستاذ القانون الدولي العام الدكتور عامر فاخوري، أن زيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى الجزائر بعد فترة قصيرة من زيارته إلى المغرب لا تبدو بروتوكولية معزولة، بل تأتي ضمن حراك دبلوماسي أوسع تسعى من خلاله دمشق إلى إعادة بناء علاقاتها العربية خلال المرحلة الانتقالية.

وقال فاخوري لعنب بلدي، إن التوجه نحو دول المغرب العربي يحمل دلالات سياسية واضحة، إذ تحاول سوريا العودة إلى محيطها العربي عبر أكثر من بوابة، وعدم حصر انفتاحها في دول المشرق والخليج فقط.

وأشار إلى أن زيارة الشيباني إلى المغرب حملت بُعدًا رمزيًا وعمليًا في آن واحد، لا سيما مع إعادة فتح السفارة السورية في الرباط بعد سنوات من التوقف، معتبرًا أن هذه الخطوة تعكس انتقال العلاقات من إطار المجاملات الدبلوماسية إلى استعادة التمثيل والتواصل المؤسسي بين البلدين.

وأضاف أن لقاءات الشيباني في المغرب عكست استعداد الرباط للتعامل مع الإدارة السورية الحالية ضمن مقاربة جديدة، في حين حملت زيارة الجزائر رسائل سياسية مختلفة، تجلت في استقبال الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، للوزير السوري، إلى جانب مباحثاته مع وزير الخارجية الجزائري، ما منح الزيارة ثقلًا سياسيًا واضحًا.

وبحسب فاخوري، تبدو الجزائر حريصة على الإبقاء على قنوات التواصل مع دمشق، والتعامل مع التحولات السورية من منطلق الحفاظ على الحضور العربي والاستمرارية الدبلوماسية، بعيدًا عن سياسات العزلة والقطيعة.

واعتبر أن الزيارتين تعكسان توجهًا سوريًا لإعادة وصل ما انقطع مع دول المغرب العربي، إلا أن من المبكر الحديث عن تحول استراتيجي كامل، موضحًا أن المشهد الحالي أقرب إلى انفتاح سياسي متدرج ومحاولة لإعادة تثبيت الحضور السوري عربيًا، وبناء علاقات متوازنة مع دول تمتلك حساباتها ومصالحها الخاصة.

ولفت إلى أن دمشق تحرص في الوقت نفسه على تجنب الدخول في حساسيات المنطقة المغاربية، ولا سيما في ظل التباينات القائمة بين المغرب والجزائر، عبر تبني سياسة تقوم على تطوير العلاقات مع مختلف الأطراف دون الاصطفاف إلى جانب طرف على حساب آخر.

أكثر من اعتراف دبلوماسي

العلاقات السورية مع المغرب والجزائر، بحسب فاخوري، تجاوزت مرحلة الاعتراف الدبلوماسي الشكلي، من خلال تبادل الزيارات الرسمية وإعادة فتح قنوات التواصل والمؤسسات الدبلوماسية، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية المتكاملة.

وأضاف أن سوريا تسعى من هذا الانفتاح إلى تعزيز شرعيتها العربية، وتوسيع شبكة علاقاتها السياسية، وتهيئة الأرضية لتعاون اقتصادي محتمل في مرحلة إعادة البناء، في حين تتيح هذه العلاقات للمغرب والجزائر فرصًا لتعزيز حضورهما في الملف السوري، واستكشاف فرص اقتصادية مستقبلية.

تحديات أمام التقارب

حول العقبات المحتملة، أشار فاخوري إلى أن نجاح العلاقات السورية مع دول المغرب العربي يبقى مرتبطًا بمدى قدرة الإدارة السورية على تعزيز الاستقرار الداخلي، وتوحيد المؤسسات، وترسيخ حالة من الانتظام السياسي والإداري، معتبرًا أن استمرار حالة عدم اليقين قد يدفع بعض العواصم إلى الإبقاء على علاقاتها ضمن حدود التواصل السياسي دون الانتقال إلى شراكات أوسع.

كما لفت إلى وجود تحديات اقتصادية مرتبطة بالعقوبات والقيود المالية وصعوبات التحويلات المصرفية وضعف الضمانات الاستثمارية، ما قد يحد من فرص الانتقال السريع من التقارب السياسي إلى التعاون الاقتصادي.

وأضاف أن من بين التحديات أيضًا حساسية التوازنات القائمة بين المغرب والجزائر، الأمر الذي يتطلب من دمشق إدارة علاقاتها مع الطرفين بحذر للحفاظ على سياسة متوازنة وعدم الانخراط في الخلافات الإقليمية.

الانفتاح السوري على دول المغرب العربي يمثل جزءًا من عملية إعادة تموضع السياسة الخارجية السورية عربيًا، وسعي دمشق إلى بناء علاقات مع مختلف العواصم العربية، لكنه لا يزال في بدايته ويرتبط أيضًا بمتطلبات المرحلة الانتقالية والحاجة إلى توسيع شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية خارج نطاقها التقليدي، وفقًا لفاخوري.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون – 4 حزيران 2026 (وزارة الخارجية السورية)

تفكيك سبع خلايا والقبض على 235 عنصرًا

هل أضعفت عمليات "الداخلية" تنظيم "الدولة" في سوريا؟

عناصر من وزارة الداخلية السورية يشنون عملية أمنية ضد خلية تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في منطقة السفيرة بريف حلب – 16 نيسان 2026 (وزارة الداخلية)

عنب بلدي – ركان الخضر

أثار إعلان وزارة الداخلية السورية، عن إلقاء القبض على 235 عنصرًا من تنظيم "الدولة الإسلامية" خلال آخر ثلاثة أشهر، تساؤلات حول أهمية الخطوة في محاربة التنظيم، ومدى قدرتها على الحد من عملياته داخل الأراضي السورية.

وذكرت وزارة الداخلية، في 8 من حزيران الحالي، أن عملياتها تمثل حصيلة جهود الاستخبارات العامة السورية في ملاحقة خلايا التنظيم خلال آخر ثلاثة أشهر.

وأضافت أن إدارة مكافحة الإرهاب نجحت بتفكيك سبع خلايا وإحباط سبع عمليات.

وشملت عمليات التوقيف، بحسب الأشهر، 80 عنصرًا في آذار، و99 في نيسان، و56 في أيار، منهم 71 في دير الزور، و35 في حلب.

ولم تذكر الوزارة تفاصيل عن أماكن عمليات التوقيف الأخرى، مشيرة إلى أن جنسيات الموقوفين شملت 198 سوريًا و37 أجنبيًا.

وتوزعت الخلايا المفككة، بحسب الداخلية، على عمليتين في دمشق، ومثلهما في دير الزور، وعملية واحدة في كل من حلب وحماة وحمص.

وقالت وزارة الداخلية، إنها ضبطت خلال عملياتها ضد تنظيم "الدولة" 25 قطعة سلاح، وست آليات، و22 جهازًا معدًّا للتفجير، و67 جهازًا إلكترونيًا.

التأثير على نشاط التنظيم

الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد، يرى أن أي طرف داخل سوريا لا يمتلك خبرة متراكمة في مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" تضاهي الخبرة التي لدى القوات الحكومية.

وأرجع السيد أسباب ذلك إلى التجربة الطويلة التي خاضتها الحكومة في مواجهة التنظيم خلال السنوات الماضية، والتي أعطاها خبرة في معرفة أنماط عمله، وطرق التجنيد والتمويل والإمداد التي يعتمد عليها.

وأضاف السيد عوامل أخرى امتلكتها الحكومة إلى جانب الخبرة السابقة، شملت التعاون الأمني وتبادل المعلومات مع دول إقليمية معنية بمكافحة التنظيم، مشيرًا إلى أن تراجع عمليات التنظيم مرتبط إلى حد كبير بزيادة فعالية العمل الاستخباراتي والأمني.

ويتوقع السيد استمرار تراجع عمليات تنظيم "الدولة" كلما ارتفعت وتيرة الاعتقالات وعمليات تفكيك الخلايا والشبكات المرتبطة بالتنظيم.

من جهته، اعتبر الباحث في الحركات الجهادية أحمد أبا زيد، أن الرقم المعلن من وزارة الداخلية، بالنسبة إلى عدد المعتقلين لديها من عناصر تنظيم "الدولة"، يشكل نسبة لا يستهان بها إن كانوا مرتبطين بالتنظيم بشكل مباشر، مشيرًا إلى أن أعداد عناصر تنظيم "الدولة" في سوريا كانت تتراوح بين 1000 و2000 عنصر قبل سقوط النظام.

ورجّح أبا زيد أن هذه الأعداد لم تزد في الفترة الحالية على الأرقام المعلنة سابقًا، الأمر الذي يجعل خطوات الحكومة السورية في ملاحقة التنظيم تشكل ضربة لبنيته التنظيمية ونشاطه داخل الأراضي السورية.

خيارات التنظيم للحفاظ على عملياته

في ظل العدائية التي يتبناها التنظيم للحكومة السورية من خلال عملياته على الأرض، والخطابات الإعلامية المنتقدة لسياسة دمشق، والتي تتهمها بالعمالة للغرب والابتعاد عن المنهج الإسلامي، بالإضافة إلى التحريض على مواجهة القوات الأمنية، تُطرح تساؤلات حول خيارات التنظيم للتعامل مع الخطوات الحكومية للحفاظ على نشاطه ووتيرة عملياته في الداخل السوري.

الباحث أحمد أبا زيد، يرى أن تنظيم "الدولة" واجه الحملات الأمنية في فترات سابقة بعد تراجع سيطرته في عام 2019، عندما تحول إلى نشاط الخلايا الصغيرة المتفرقة، منوهًا إلى أن اعتقال مجموعة من عناصره ليس مؤشرًا على إمكانية اعتقال مجموعات أخرى.

وأرجع أبا زيد أسباب ذلك إلى طرق التواصل المعقدة التي يتبعها التنظيم في التواصل مع عناصره خشية الانكشاف، موضحًا أن تنظيم "الدولة" يتبع إجراءات حماية لتسلسل القيادات.

وبيّن أبا زيد أن إجراءات التنظيم السابقة، تبقى قدرته على شن العمليات التي تعتمد على المجموعات الصغيرة من خلال استغلال الخواصر الرخوة، واستهداف الحواجز أو الدوريات الأمنية قائمة دون تأثر، إلا أن العمليات المنسقة المنظمة داخل المراكز الحضرية الكبيرة ستصبح أضعف بعد حملة اعتقالات وزارة الداخلية.

بينما أشار الباحث في مركز "مسداد" معتز السيد، إلى أن تنظيم "الدولة" كغيره من التنظيمات المشابهة يقوم أساسًا على عقيدة قتالية تعتمد السرية والتخفي، وبناء الخلايا النائمة الصغيرة والموزعة جغرافيًا.

وأوضح السيد أن الضغوط الأمنية الحالية تجعل التنظيم أمام خيارات ضيقة لا تتجاوز محاولة إطالة عمر خلاياه، والحفاظ على قنوات دعمها المالي واللوجستي لأطول فترة ممكنة.

كما سيواصل التنظيم، بحسب السيد، العمل على نشر أفكاره واستقطاب عناصر جدد داخل البيئات التي تشهد هشاشة أو تراخيًا أمنيًا، بانتظار أي فرصة أو ظرف استثنائي قد يسمح له بإعادة تنشيط حضوره الميداني أو توسيع نطاق نشاطه مستقبلًا.

وقال الباحث معتز السيد، إن عمليات اعتقال عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" تمثل أداة مهمة في إضعاف التنظيم وتقليص قدرته على الحركة والتخطيط، لكنها لا تكفي وحدها للقضاء عليه بشكل نهائي.

وأضاف أن مسألة إنهاء خطر التنظيم ترتبط بالدرجة الأولى بتجفيف المنابع الفكرية التي يستند إليها ومنع قدرته على استقطاب عناصر جدد، مبينًا أن النجاح الحقيقي يتحقق فقط من خلال تعزيز الاستقرار وترسيخ الأمن وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وربط السيد بين تراجع قدرات التنظيم على إعادة إنتاج نفسه واستمرار نشاطه بتراجع عوامل الفوضى والهشاشة التي يستغلها التنظيم للحفاظ على وجوده وتجنيد عناصر جدد يخدمون أجندته.

أسباب تراجع عمليات التنظيم

تحدث تقرير لمعهد "الشرق الأوسط"، صدر في 9 من حزيران الحالي، عن تراجع عمليات تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا خلال الفترة الماضية.

وأشار المعهد إلى أن عدد هجمات التنظيم تراجع بنسبة 17% خلال الأشهر التي أعقبت خسائر "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) العسكرية أمام القوات الحكومية السورية (أي من كانون الثاني إلى نيسان 2026)، ثم تراجعت تلك النسبة أيضًا لتصل إلى 67% بعد رحيل القوات الأمريكية (خلال الفترة من نيسان إلى حزيران 2026).

وأوضح المعهد أن التنظيم لم ينفذ سوى ثماني هجمات في مختلف أنحاء سوريا خلال أيار الماضي، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص، وهو دون متوسط الهجمات التي نفذها في عام 2025 والتي بلغ مجموعها 29 هجومًا وأسفرت عن مقتل 15 شخصًا في المتوسط الشهري، كما يمثل ذلك أكبر تراجع في عدد الهجمات والوفيات منذ ظهور التنظيم في سوريا عام 2013.

وبيّن أن 90% من الهجمات خلال عام 2025، وقعت في المناطق الخاضعة لسيطرة "قسد"، من خلال استغلال حالة الغضب المتنامية بين العشائر العربية تجاه السلطات التابعة لـ"قسد"، بحسب معهد "الشرق الأوسط".

الباحث في مركز "مسداد" معتز السيد، يعتقد أن تراجع عمليات تنظيم "الدولة" داخل الأراضي السورية مرتبط بارتفاع مستوى الاستقرار الأمني الناتج عن وجود سلطة مركزية أكثر تماسكًا وقدرة على فرض السيطرة.

وأضاف السيد أن قبول السكان المحليين لجهاز الأمن الداخلي والقوات الحكومية ضيّق هامش الحركة أمام التنظيم، كما أسهمت الجدية في التعامل مع ملف تنظيم "الدولة" من قبل الحكومة في تعزيز هذا التراجع، موضحًا أن "قسد" كانت ترى أن استمرار نشاط التنظيم يعزز الحاجة إلى وجودها ودورها الأمني، الأمر الذي جعلها أقل حسمًا وجدية في القضاء على خلاياه.

من جانبه، أوضح الباحث أحمد أبا زيد، أن معظم عمليات التنظيم في سوريا كانت ضد "قسد"، ولو كان لديه عدد من العمليات ضد القوات الحكومية.

وبيّن أن المعطيات السابقة تجعل من المنطقي أن تتراجع عمليات التنظيم مع تراجع سيطرة "قسد" في الفترة الأخيرة، كما أن انتشار "قسد" في مناطق البادية وريف دير الزور وريف الحسكة بشكل كبير، أسهم في زيادة عمليات التنظيم ضدها نتيجة نشاطه في هذه المناطق.

وأضاف أبا زيد سببًا آخر لتراجع عمليات التنظيم، تمثل في العقيدة والبنية الأمنية التي كانت تنتهجها "قسد" مقارنة بالحكومة السورية وعلاقتها بالحواضن المحلية الموجودة في المنطقة الشرقية، خاصة بسبب اعتمادها على بنية أمنية مرتبطة بـ"وحدات حماية الشعب" (الكردية).

السياسة التي اتبعتها "قسد" في المنطقة، بحسب أبا زيد، جعلت خطوات عقد شراكات مع المجتمع المحلي لمواجهة تنظيم "الدولة"، أقل من قدرة الحكومة التي تمتلك علاقات جيدة في هذه المناطق، ما يجعل مقاومتها لمحاولات التنظيم اختراق الأوساط المجتمعية في المنطقة أفضل من "قسد".

وزارة الداخلية السورية تنفذ حملة أمنية ضد خلية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة البوكمال بريف دير الزور – 15 أيار 2026 (وزارة الداخلية)

لا تواكب مستوى الدخل

قلة المعروض ترفع إيجارات البيوت بدمشق

دمشق – غنى جبر

تشهد الإيجارات السكنية في العاصمة دمشق ارتفاعًا وحالة من التفاوت الحاد في الأسعار بين الأحياء المختلفة، مع بداية اعتماد بعض المالكين نظام التأجير بالدولار الأمريكي وفرض زيادات سنوية بنسب متفاوتة.

ويأتي هذا الارتفاع في ظل صعوبات اقتصادية متزايدة، ما جعل الحصول على سكن مناسب تحديًا متصاعدًا لشريحة واسعة من السكان.

وأظهر رصد ميداني أجرته عنب بلدي في العاصمة دمشق، تفاوت الأسعار بين منطقة وأخرى، مع مستويات مرتفعة بشكل ملحوظ في عدد من الأحياء السكنية.

في منطقة المهاجرين، تبدأ القيمة الإيجارية للمنازل من نحو 200 دولار أمريكي شهريًا إلى نحو 500 أو 600 دولار (سعر صرف الدولار نحو 14600 ليرة سورية).

أما في مناطق أخرى مثل الجسر الأبيض وأبو رمانة والمالكي، فتُوصف الأسعار بأنها "مزاجية واجتهادية"، إذ تختلف تبعًا لتقدير المالك ومواصفات العقار.

وفي السياق ذاته، تتراوح إيجارات البيوت العربية بين 200 و400 دولار شهريًا، في حين تتراوح إيجارات الشقق السكنية الحديثة في مناطق مثل حاميش والميسات وركن الدين بين 500 و700 دولار شهريًا.

وفرة السكن وارتفاع الإيجارات

صاحب مكتب "برمبو" العقاري في منطقة المهاجرين، وعرّف عن اسمه بـ"أبو سعيد"، أكد لعنب بلدي أن المشكلة الأساسية في سوق العقار، اليوم، لا تكمن فقط في ارتفاع قيم الإيجارات، بل في وفرة العقارات.

وقال "أبو سعيد"، إن هناك ما يقارب مليونًا ونصف مليون وحدة سكنية على الهيكل، وفي حال تم توجيه إنذارات لمالكي هذه العقارات لإكسائها، فإن الحجة الغالبة تكون نقص السيولة المالية، داعيًا إلى ضرورة تفعيل دور البنك العقاري عبر الاستعانة بالخبراء، ودخول شركات الإكساء على خط الأزمة لإيجاد حلول جماعية متكاملة

وأضاف أنه لو تضافرت الجهود وتم تجهيز هذه العقارات لتصبح قابلة للسكن، لارتفع العرض في السوق بشكل ملحوظ، الأمر الذي سيؤدي تلقائيًا إلى انخفاض أسعار العقارات وقيم الإيجارات.

وفيما يتعلق بعمولة المكاتب العقارية، أفاد بأن العمولة المتعارف عليها تبلغ نصف شهر قيمة إيجارية من المالك، ونصف شهر من المستأجر، وهي نسبة تخضع للقناعة والاتفاق بين الأطراف، مؤكدًا أنه في حال تجديد عقود الإيجار لاحقًا، فإن المالك والمستأجر غالبًا ما يجددون العقد بشكل مباشر ودون وساطة المكتب العقاري مجددًا.

فيما قال سليمان الهتيمي، صاحب مكتب عقاري في منطقة حاميش، إن الإيجارات الحالية وصلت إلى مستويات مرتفعة بشكل لافت، معتبرًا أنها باتت في بعض الحالات تتجاوز قيم الإيجارات في مدن خليجية رئيسة مثل دبي والرياض، رغم الفارق الكبير في مستوى الخدمات والبنية التحتية المتوفرة في تلك المدن.

وأضاف أن سوق الإيجارات المحلي يشهد ممارسات استغلالية في بعض الأحيان، خاصة تجاه المغتربين والقادمين من المحافظات الأخرى، الذين يواجهون صعوبة في إيجاد خيارات سكنية مناسبة بأسعار معقولة.

سوق بلا ضوابط واضحة

من وجهة نظر المستأجرين، تتجلى آثار الأزمة بشكل مباشر في الارتفاع المتواصل للإيجار في وقت لا تواكب فيه مستويات الدخل.

وفي هذا السياق، قال طه ضبعان، المستأجر في منطقة المهاجرين، إن قيم الإيجارات الحالية لا تتناسب مع واقع الدخل، مشيرًا إلى أن استئجار منزل مؤلف من غرفتين فقط قد يصل إلى نحو ثلاثة ملايين ليرة سورية بما يعادل نحو 200 دولار أمريكي.

وأضاف أن منطقة المهاجرين تتمتع بمستوى مقبول من حيث كسوة المنازل والخدمات، إلا أن الإيجار فيها مرتفع بشكل كبير.

وعند سؤاله عن ظاهرة تسجيل عقود الإيجار بقيم مالية أقل من المبالغ الحقيقية المدفوعة، ذكر طه أن هذه الممارسة لا تزال منتشرة، مرجعًا ذلك إلى سعي بعض مالكي العقارات لتخفيف الأعباء الضريبية والرسوم البلدية المترتبة على العقار من خلال التصريح عن قيم إيجارية أقل في العقود الرسمية.

وأشار إلى أن الإفصاح عن القيمة الحقيقية للإيجار قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة الرسوم المفروضة على المالك، وهو ما ينعكس على المستأجر الذي يتحمل هذه التكاليف.

وفيما يتعلق بإمكانية الانتقال إلى مناطق أخرى بحثًا عن إيجارات أقل، يرى طه أن هذا الخيار قد يحمل أعباء إضافية تشمل تكاليف النقل والمواصلات والارتفاع في فواتير الماء والكهرباء.

وقال إن الإيجار يشهد زيادة تلقائية مع كل تجديد للعقد، بالتوازي مع الارتفاع العام في الأسعار، وإن هذه الزيادات لا تخضع لنسب مئوية ثابتة أو معايير محددة، بل يحددها واقع السوق، والتعاملات والتقديرات تتم بالعملة السورية.

وتتوافق هذه الملاحظات مع ما أشار إليه المستأجر كرم دواليبي، الذي أكد أن أصحاب العقارات يرفعون الأسعار سنويًا بشكل غير منتظم، مستغلين غياب أي قانون يلزمهم بنسب زيادة محددة، وقد تصل الزيادة السنوية "المزاجية" إلى 50% دون وجود رادع قانوني يحدد سقفًا لهذه الارتفاعات.

وفي المقابل، يؤكد بعض المالكين أنهم يواجهون بدورهم تحديات ومشكلات مرتبطة بعمليات التأجير، إذ تحدث هشام الرواس عن تجربته الشخصية والصعوبات التي يواجهها كمالك للعقارات، مشيرًا إلى تبدل سلوكيات بعض المستأجرين السوريين، ومقارنتها بتجارب سابقة مع مستأجرين أجانب كانوا يحرصون على تسليم العقار بنظافة تامة.

ونظرًا إلى المشكلات المتكررة التي واجهها، أكد هشام أنه اتخذ قرارًا قاطعًا بالتوقف عن تأجير عقاراته سكنيًا أو تجاريًا لأي مستأجر جديد.

وفي سياق البحث عن حلول للحد من هذه الأزمات المتكررة بين الملاك والمستأجرين، اقترح هشام إنشاء نظام أو قاعدة بيانات (قائمة سوداء) تابعة لغرفة الإيجارات، يتم من خلالها توثيق أسماء المستأجرين الذين يتسببون بمشكلات أو يلحقون أضرارًا بالعقارات، مما يتيح للملاك التحقق من خلفية المستأجر قبل توقيع العقد.

كما شدد على ضرورة وجود قانون إيجار واضح ومحدث ينظم القيمة الإيجارية ونسبها بوضوح.

وفي المحصلة، تعكس الإيجارات السكنية في دمشق واقعًا معقدًا في ظل ظروف اقتصادية صعبة ومطالب بوضع ضوابط تنظيمية واضحة، ليبقى ملف السكن أحد أبرز التحديات المعيشية التي تحتاج إلى معالجة شاملة توازن بين مصالح المالكين وحقوق المستأجرين.

ترتفع إيجارات المنازل بدمشق في ظل ظروف اقتصادية صعبة ومطالب بوضع ضوابط تنظيمية واضحة لسوق العقارات – 9 حزيران 2026 (عنب بلدي/نور حمزة)

انهيار الصرف الصحي وأنقاض الحرب أبرز الأسباب

الليشمانيا تتضاعف بحماة..
9263 إصابة خلال خمسة أشهر

حماة – عدي الحاج حسين

لم يعد مرض الليشمانيا مقتصرًا على قرى الريف الشمالي، بل امتدت بؤره لتشمل أحياء مدينة حماة وبلدات ريفها الغربي والشرقي، حيث البنية التحتية المنهكة وشبكات الصرف الصحي المتهالكة في القرى، وأكوام الأنقاض في الأحياء المدمرة، ما تسبب بتحول مناطق واسعة من المحافظة إلى بؤر مثالية لتكاثر "ذبابة الرمل" ناقلة المرض الذي بات يطرق أبواب المنازل بلا استئذان

تقديم علاج الليشمانيا للمصابين في أحد المراكز الصحية بريف حماة – 5 أيار 2026 (مديرية صحة حماة)

ولم تعد "الطامة الكبرى"، كما يصفها الأهالي لعنب بلدي، مجرد برك مياه آسنة تغرق شوارع كفرنبودة أو كفرزيتا، بل تحولت إلى وباء صامت يهدد صحة الآلاف في عموم المحافظة، إذ تكشف الأرقام الرسمية عن تضاعف الإصابات مقارنة بالعام الماضي، فيما تقف فرق الاستجابة الطبية بمواجهة الأعداد المتزايدة مقابل إمكانياتها المحدودة.

"حبة السنة" تنتشر في المدينة والريف

أحمد فواز القاسم، أحد سكان بلدة كفرنبودة بريف حماة الشمالي، قال لعنب بلدي، إن مرض "حبة السنة" بات يشكل هاجسًا لدى الأهالي، بعد أن تحول من مجرد إصابات متفرقة إلى ظاهرة تهدد الجميع، خاصة مع اقتراب فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

وأضاف أحمد أن الخوف الأكبر اليوم هو من تحول هذه الإصابات إلى وباء حقيقي، في ظل ما تعانيه البلدة من واقع صعب في قطاع الصرف الصحي، حيث أصبحت الشبكات المتهالكة والانسدادات المتكررة مصدرًا يوميًا لتجمع المياه الراكدة والملوثة في الشوارع والأحياء السكنية، ما يخلق بيئة خصبة لتكاثر "ذبابة الرمل" والحشرات الناقلة للأمراض.

أما الناشط المدني محمد رشيد محمد، من أهالي كفرنبودة، فكشف عن الوجه الآخر للمعاناة، قائلًا لعنب بلدي، إن إصابات "حبة السنة" باتت أمرًا شائعًا بين الأهالي العائدين من مخيمات الشمال السوري، مرجعًا السبب المباشر لذلك إلى ما يصفه بـ"الطامة الكبرى" المتمثلة بانفجار شبكات الصرف الصحي المتهالكة في عدد من مناطق البلدة، وما خلفته من مياه ملوثة غمرت الطرق وجعلت بعضها مقطوعًا بالكامل.

وعبّر محمد عن مخاوف متزايدة لدى السكان من ازدياد انتشار الحشرات الناقلة للأمراض مع اشتداد حرارة الصيف، في ظل غياب أي حلول جذرية للأزمة.

ولا يختلف الحال كثيرًا في بلدة كفرزيتا والمناطق المحيطة بها، حيث تتراوح أعداد الإصابات الجديدة والمراجعات الأسبوعية بين 150 و200 حالة.

مدير مركز كفرزيتا الصحي، الدكتور عبد الله الدامس، وصف لعنب بلدي الواقع الصحي بأنه يتجه نحو مزيد من التفاقم، إذ لا يجد هو وفريقه الطبي أمامهم سوى خيار وحيد هو "التقسيم والتوزيع"، لمحاولة اللحاق بالعدد المتزايد.

أسباب تفاقم العدوى

أكد الدامس أن السبب الأساسي للأزمة هو الصرف الصحي، فالشبكة شبه متوقفة بالكامل، حيث تسببت الانسدادات في تشكل مستنقعات وصلت في بعض المناطق إلى أقبية المنازل بارتفاع يتراوح بين متر ومترين، لتصبح بذلك بؤرًا مثالية لتكاثر "ذبابة الرمل"، الناقلة الأولى للمرض.

لا تنحصر المشكلة في كفرزيتا أو كفرنبودة وحدهما، إذ أشار الدامس إلى أن قرى مثل اللطامنة وغيرها تعاني من أوضاع مماثلة، ولكن هناك سببًا مشتركًا آخر يضاعف من حجم الكارثة، يتمثل بالأنقاض والدمار الناتج عن الحرب، وهو ما خلق بيئة إضافية لانطلاق الحشرات الناقلة للأمراض.

وأضاف الدكتور أن فترة حضانة المرض قد تمتد بين شهر وشهرين، ما يعني أن ما يُرصد اليوم من إصابات هو نتاج بؤر عدوى تشكلت قبل أسابيع، لذلك تعتبر المعالجة الاستباقية الطبية أكثر أهمية من ردود الفعل المتأخرة.

وعن التحديات الإضافية التي تقف عائقًا أمام جهود المكافحة، أشار الدامس إلى أن عمليات الرش بالمبيدات التي تجري حاليًا غير كافية.

وقال إن ما يفعله "البخاخ" الذي يمر في الشوارع ويطلق الدخان لا يفيد كثيرًا، وإن الرش الحقيقي يحتاج إلى دخول فرق متخصصة إلى كل بيت، ورش جميع الأماكن، خصوصًا تلك التي تتراكم فيها الأنقاض والمستنقعات.

أما "الناموسيات" المشربة بالمبيدات التي جرى توزيعها، فأوضح الدامس أن فائدتها تظل محدودة، لأن "ذبابة الرمل" تبلغ ذروة نشاطها عند غياب الشمس وعند طلوع الفجر، وهما وقتان يكون فيهما الأهالي غير محميين بشكل كامل، مما يجعلها حلًا جزئيًا لا يمكن الاعتماد عليه وحده.

ارتفاع الإصابات إلى 9263

مدير المكتب الإعلامي لمديرية الصحة بحماة، محمد مصدر، قال لعنب بلدي، إن إصابات الليشمانيا في المحافظة منذ بداية العام الحالي حتى نهاية أيار الماضي بلغت 9263 إصابة، مقارنة مع نصف هذه الإصابات تقريبًا خلال نفس الفترة من عام 2025.

وأضاف مصدر أن أحياء مثل كازو والضاهرية والشهباء في مدينة حماة، إلى جانب بلدات كفرزيتا واللطامنة وسريحين في الريف، تعتبر بؤرًا قديمة للإصابات، إضافة إلى بؤر جديدة ظهرت بعد التحرير مثل أربعين وزكاة التابعة لمنطقة محردة، وقرى زيزون وحواش وعنكاوي التابعة لمنطقة السقيلبية.

وأشار إلى أن عودة الأهالي إلى منازلهم المدمرة في هذه المناطق بعد التحرير إلى جانب المساحة الواسعة لانتشار الإصابات ودمار البنية التحتية، كلها عوامل تضافرت لترفع أعداد المصابين.

وأوضح أن سبب انتشار العدوى يعود إلى أنثى "ذبابة الرمل" التي توجد في شقوق الجدران وحظائر الماشية وأكوام النفايات، والأهم في الأنقاض والصرف الصحي المكشوف.

وأشار إلى أن الأنقاض وأكوام "الرديميات" والصرف الصحي المكشوف وتربية الحيوانات هي الأسباب الرئيسة لزيادة الإصابات، مؤكدًا أن إعادة بناء المنازل وترحيل الأنقاض وتحسين الخدمات العامة كلها أمور تحتاج إلى وقت طويل.

وحول جهود الاستجابة، ذكر مصدر أنه يوجد فريق جوال لمعالجة المرض يستجيب للإبلاغات الواردة من المناطق الصحية والبلديات، ويقيّم الحاجة للزيارة الدورية أو تفعيل نقاط علاج ثابتة.

وأكد أنه تم وضع خطة لحملة رش تستهدف بالمرحلة الأولى مناطق انتشار الإصابة، ثم محاولة تغطية أكبر قدر ممكن من المحافظة، مع وجود فريق توعية وتثقيف صحي مدعوم من الصليب الأحمر.

وبخصوص توفر العلاج، كشف مصدر عن توفره وبشكل مجاني ضمن 37 مركزًا صحيًا في المحافظة تقدم خدمات العلاج، إضافة إلى المركز الرئيس في مدينة حماة، والفريق الجوال الذي يزور ما يقارب 35 قرية شهريًا.

ويتم تسجيل الإصابات الجديدة عبر برنامج إلكتروني لرصد الوباء ومتابعة تطوره مقارنة بالسنوات السابقة.

ورغم هذه الإجراءات، أكد مصدر أن أكبر مشكلة تواجههم هي "صبر المرضى على العلاج"، حيث تحتاج الحالات النموذجية إلى ثماني جلسات علاجية بفاصل أسبوعي، بينما يواجهون حالات "عنيدة ومزمنة وناكسة" تحتاج إلى أكثر من ذلك.

أحياء في حلب تنتظر وصول

حملة "صفر حفرة"

حلب – محمد ديب بظت

مع إطلاق محافظة حلب ومجلس المدينة حملة "صفر حفرة" لمعالجة الأضرار التي لحقت بالطرق والشوارع، في نيسان الماضي، لا تزال الحفر والتشققات حاضرة في عدد من أحياء المدينة، بحسب شكاوى سكان وسائقين، ولا سيما في الأحياء الشرقية التي يقول سكانها إن أعمال الصيانة لم تصل إلى شوارعهم بالشكل المأمول.

ويأمل الأهالي أن تسهم الحملة في تحسين واقع الطرق الذي تدهور خلال سنوات الحرب وما تلاها من غياب أعمال الصيانة الدورية، إذ باتت الحفر المنتشرة في العديد من الشوارع مصدر إزعاج يومي للسكان والسائقين، فضلًا عن تسببها بأعطال متكررة للمركبات وصعوبة التنقل بين الأحياء.

شوارع تنتظر التأهيل

ذكر محمود طحان، سائق سيارة أجرة، أن بعض الشوارع الرئيسة شهدت أعمال صيانة خلال أيار الماضي في عدد من المراكز الحيوية بالمدينة، إلا أن العديد من الطرق الفرعية لا تزال تعاني من الحفر والتشققات، مضيفًا أن ذلك ينعكس على تكاليف الصيانة الدورية للمركبات ويؤثر على حركة السير.

من جهته، قال موسى كزو، من سكان حي الزيدية، إن السكان سمعوا كثيرًا عن حملة "صفر حفرة"، إلا أن شوارع في الحي لا تزال بحاجة إلى تأهيل، لافتًا إلى أن بعض الحفر تتوسع مع مرور الوقت.

وأضاف موسى، لعنب بلدي، أن المرور في بعض الطرق الداخلية لا يزال صعبًا بسبب تضرر طبقة الأسفلت، معتبرًا أن الأولوية ينبغي أن تشمل الأحياء السكنية إلى جانب المحاور الرئيسة التي تشهد حركة مرورية كثيفة.

وتأتي هذه الشكاوى في وقت تؤكد الجهات المعنية بمدينة حلب استمرار أعمال الحملة في عدد من مناطق المدينة، ضمن خطة تهدف إلى معالجة الحفر وتحسين واقع الطرق تدريجيًا وفق الإمكانات المتاحة.

أولوية للعمل

مجلس مدينة حلب ذكر، في تصريح لعنب بلدي، أن إجمالي الكميات المنفذة من المجبول الأسفلتي وصل إلى نسبة إنجاز 33%.

وأشار المجلس إلى أن الأعمال المنفذة توزعت على عدد من المحاور في المدينة، من بينها محاور رئيسة داخل مركز المدينة وطرق حيوية تربط بين أحياء مختلفة، إضافة إلى مواقع في أطراف المدينة، ضمن خطة تراعي الأولويات المرورية وكثافة الحركة.

وتشمل الأعمال المنفذة، بحسب المجلس، مناطق متعددة من بينها باب أنطاكية باتجاه إشارات باب جنين وطلعة السبع بحرات ونهاية الشيخ نزلة النحاسين، إضافة إلى محاور في منطقة النيال باتجاه جسر ميسلون والميدان وبستان الباشا، وأخرى في محيط قاضي عسكر ودوار الحاووظ وطريق الباب والميسر.

كما جرت الإشارة إلى تنفيذ أعمال في مناطق الراموسة ودوار الصنم والأعظمية ودوار صلاح الدين وطلعة العمري، إضافة إلى شارع مديرية الآليات باتجاه جامع العباس، وشارع دوار القلعة باتجاه دوار شفا، ومحيط شارع النيل، إلى جانب أعمال صيانة مركزية على الطريق الدائري الجنوبي، وعدة محاور رئيسة أخرى.

مساران في التنفيذ

فيما يتعلق بطبيعة الأعمال، أوضح المجلس أن الحملة تنقسم إلى مسارين، يشمل الأول مشاريع تأهيل كامل في عدد من الأحياء، من بينها القصيلة والصالحين والميسر وهنانو والشيخ نجار القديم، ومناطق في مركز المدينة مثل الفيض والمشارقة والإسماعيلية، حيث تم كشط الطبقة الأسفلتية المهترئة تمهيدًا لاستكمال أعمال الردف والرصيف ومن ثم "التزفيت".

أما المسار الثاني، فيتضمن أعمال صيانة الحفر والمقاطع المتضررة من الأسفلت القديم في الشوارع الحيوية، على أن يجري لاحقًا الانتقال تدريجيًا إلى الشوارع الفرعية داخل الأحياء.

وبحسب المجلس، بلغت المساحات المنفذة حتى الآن نحو 13,500 متر مربع من أعمال الصيانة والإصلاح.

وفي رده على شكاوى السكان في الأحياء الشرقية، أقر المجلس بوجود حفر في بعض الشوارع الفرعية لم يتم الوصول إليها بعد، مشيرًا إلى أنها "موضوعة على جدول الأولويات" ضمن خطط المديريات الخدمية، على أن تُستكمل الأعمال تدريجيًا بعد الانتهاء من المحاور الرئيسة التي تُعد الأكثر تأثيرًا على حركة السير والسلامة العامة.

توزيع الأعمال، بحسب المجلس، يتم وفق خطط المديريات الخدمية وبما يتناسب مع الجاهزية الفنية، لافتًا إلى أن أعمال الصيانة المركزية شملت طرقًا رئيسة في الأحياء الشرقية، من بينها الطريق الدائري الجنوبي ذهابًا وإيابًا بطول نحو 12 كيلومترًا، ضمن خطة أولية، على أن تتبعها أعمال في محاور أخرى باتجاه قاضي عسكر وباب الحديد.

صعوبات فنية

أما عن الصعوبات التي تواجه تنفيذ الحملة، فذكر المجلس أن من بينها الأحوال الجوية وهطول الأمطار، إضافة إلى أعطال متكررة في المجبل الأسفلتي، وصعوبات تتعلق ببرودة الطقس ليلًا ما يؤثر على عمليات الاستجرار، فضلًا عن نقص الكوادر الفنية العاملة في مجال الصيانة الطرقية، وأعطال متكررة في الآليات المساعدة مثل الضواغط نتيجة قدمها.

وبخصوص الجدول الزمني، لفت المجلس إلى أن أعمال الصيانة مستمرة حتى بدء فترة التوقف الشتوي لأعمال "التزفيت"، مع استمرار العمل على معالجة الحفر في الشوارع الرئيسة والفرعية، إلى جانب مشاريع تأهيل كاملة تشمل إعادة بناء الطبقات الأسفلتية والأرصفة في عدد من الأحياء الأكثر تضررًا، خصوصًا في الأحياء الشرقية.

أعمال ترفيت ضمن حملة "صفر حفرة" في محور باب الحديد بمدينة حلب – 5 حزيران 2026 (مجلس مدينة حلب)

انحسار مراكز الإيواء إلى 75 تضم 1212 عائلة

السويداء.. نازحون يشتكون تراجع الدعم والإغاثة

عنب بلدي – السويداء

مع اقتراب موجة النزوح التي شهدتها محافظة السويداء عقب الاشتباكات والهجمات من تمام عامها الأول، لا تزال مئات العائلات المهجرة تعيش في مراكز الإيواء المنتشرة داخل المدينة وريفها، وسط تراجع ملحوظ في حجم المساعدات الإنسانية وغياب أي دعم منتظم يلبي احتياجاتها الأساسية.

وبحسب ما قاله مسؤول في القطاع الإغاثي بالسويداء، لعنب بلدي، فإن عدد مراكز الإيواء بلغ في ذروة النزوح 91 مركزًا ضمت 1733 عائلة مهجرة، فيما انخفض العدد حاليًا إلى 75 مركزًا تضم 1212 عائلة.

وأضاف المسؤول الذي تحفظت عنب بلدي على نشر اسمه لأسباب أمنية، أن العائلات التي غادرت المراكز لم تعد إلى قراها ومنازلها، بل انتقلت إلى مساكن بديلة خارج مراكز الإيواء، ما يعني أنها لا تزال تعيش ظروف التهجير ذاتها بوسائل مختلفة.

وأشار إلى أن المراكز لا تتلقى حاليًا أي دعم من الجهات الإنسانية أو المنظمات، لافتًا إلى أن آخر تدخل مسجل كان من منظمة الهلال الأحمر في كانون الثاني الماضي.

ومع توقف المساعدات، باتت إدارات المراكز والعائلات المقيمة فيها تواجه صعوبات متزايدة في تأمين مختلف الاحتياجات المعيشية والخدمية، لتبقى معظم الاحتياجات الأساسية دون تغطية كافية.

تفاصيل يومية من مراكز الاستضافة

في ظل هذه الظروف، تعكس شهادات المهجرين واقعًا يوميًا داخل مراكز الإيواء، حيث تتداخل تحديات السكن والمعيشة والصحة والتعليم مع حالة من الانتظار الطويل لعودة لا تزال مؤجلة بالنسبة للكثيرين.

تشارك "أم مدين"، المهجّرة من إحدى قرى الريف الغربي لمحافظة السويداء، تفاصيل إقامتها في أحد مراكز الاستضافة داخل مدينة السويداء.

وقالت لعنب بلدي، إنها خسرت جميع ممتلكاتها في قريتها الواقعة على الحدود الإدارية مع ريف درعا، مضيفة أنها غادرت منزلها خلال المواجهات في شهر تموز 2025، دون أن تتمكن العائلة من اصطحاب أي من مدخراتها.

وبعد تنقلها بين عدد من القرى الآمنة، استقرت وعائلتها المؤلفة من زوجها وابنتها البالغة من العمر 15 عامًا وشقيقة زوجها في مدرسة "منير علم الدين" التي تحولت إلى مركز استضافة يضم حاليًا 23 عائلة مهجرة من قرى مختلفة .

وأشارت "أم مدين" إلى أن منزلها تعرض للحرق، كما خسرت العائلة أراضيها المزروعة بأشجار الزيتون واللوز، والمواشي التي كانت تشكل موردًا لها قبل التهجير.

واليوم، تعتمد العائلة بشكل أساسي على مردود الأعمال الحرة لزوجها، دون وجود مصدر دخل ثابت.

وقالت إن القائمين على المركز كانوا في بداية الأمر يؤمّنون الوجبات الغذائية للأهالي، إلا أن هذا الدعم تراجع تدريجيًا من عدة وجبات إلى وجبة واحدة يوميًا، قبل أن يتوقف بشكل كامل.

وتعزو ذلك إلى انخفاض حجم التبرعات الغذائية والمادية التي كانت تصل إلى المركز، مقارنة بالأشهر الأولى من التهجير، مع تراجع عدد الجهات الداعمة و"الأيادي البيضاء"، بحسب وصفها، بعد مرور أكثر من عشرة أشهر على الأحداث.

ومع تراجع المساعدات، أصبح تأمين الغاز ومستلزمات الطبخ والاحتياجات اليومية على عاتق الأهالي، رغم محدودية فرص العمل وغياب الدعم المادي الكافي، الأمر الذي دفع الأغلبية إلى تقليص إنفاقهم حتى على الغذاء.

وفي الجانب الصحي قالت "أم مدين"، إن بعض الجمعيات تؤمّن جزءًا من الأدوية المطلوبة، إلا أن ذلك لا يغطي جميع الاحتياجات، ما يضطر العديد من المرضى، ولا سيما أصحاب الأمراض المزمنة، إلى شراء أدويتهم على نفقتهم الخاصة.

أما الملابس، فيعتمد سكان المركز إلى حد كبير على التبرعات التي يقدمها أفراد من المجتمع المحلي.

وقالت متحدثة باسم عدد من العائلات القيمة في المركز، إن أبرز الاحتياجات الحالية تتمثل في مستلزمات الأطفال وكبار السن، ولا سيما الحليب والمكملات الغذائية.

وأضافت أن الأطفال حُرموا من كثير من التفاصيل البسيطة التي اعتادوها سابقًا، كشراء "البسكويت" والألعاب، وهذا ينطبق على جميع مراكز الإيواء في المحافظة، بحسب ما رصدته عنب بلدي .

وعن تفاصيل الحياة اليومية داخل المركز قالت "أم مدين"، إن العائلات تفتقر إلى الكثير من التجهيزات المنزلية الأساسية، إذ لا وجود لغسالة أو براد، وتلجأ العائلات لغسل الملابس يدويًا وتدبير شؤونها بوسائل محدودة داخل غرفة صفّية تحولت إلى مكان إقامة دائم.

وتستذكر الشتاء "القاسي" الذي مرّ على العائلات في المدرسة، موضحة أن غرف الصفوف واسعة وتضم نوافذ كبيرة، وبعضها كان مكسورًا، ما جعل البرد يتسلل إليها بسهولة.

ورغم تأمين كميات من المازوت للتدفئة من جهات داعمة، فإنها لم تكن كافية، ما دفع الأهالي إلى حرق الكرتون والملابس القديمة وكل ما أمكن استخدامه للتدفئة.

مراكز الاستضافة.. صعوبات متزايدة

تتشارك مراكز الاستضافة بهذه التحديات، ففي مركز "قصر العدل" بمدينة السويداء، تحدثت سامية، المهجرة من الريف الشمالي للمحافظة، عن معاناة مستمرة تفاقمت مع تراجع المساعدات الإنسانية خلال الأشهر الماضية.

وقالت سامية، إن المركز كان يتلقى في بداية النزوح دعمًا من منظمات إنسانية، بينها الهلال الأحمر السوري، إضافة إلى جمعيات خيرية ومبادرات من المجتمع المحلي، إلا أن هذا الدعم تقلّص تدريجيًا حتى بات شبه معدوم، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية التي كانت تصل إلى العائلات المقيمة فيه.

وتساءلت كيف لـ700 عائلة مقيمة في المركز أن تؤمّن احتياجاتها الأساسية في ظل تأخر الرواتب وقلة فرص العمل، خاصة بعد خسارة بعض الأسر معيلها خلال أحداث تموز.

ووصفت سامية الواقع المعيشي داخل المركز بأنه "صعب جدًا"، ويزداد تدهورًا مع مرور الوقت، مضيفة بلهجتها العامية: "إذا ما اشتغل زوجي ما منقدر ناكل".

وبالنسبة للواقع الصحي، قالت إن نقطة طبية تزور المركز بشكل دوري لتقديم المعاينات، إلا أن المرضى لا يزالون مضطرين لتحمل تكاليف العلاج بأنفسهم.

ولفتت إلى أن والدة زوجها تحتاج شهريًا إلى خمسة أصناف دوائية، تشكل عبئًا كبيرًا على زوجها.

العودة مؤجلة

رغم اختلاف ظروف الإقامة بين مراكز الاستضافة، تتشابه مواقف العديد من العائلات المهجرة حيال العودة إلى قراها.

أكدت "أم مدين" أن كثيرًا من الأسر لا ترى إمكانية للعودة في الوقت الراهن، مشيرة إلى أن منازل عديدة تعرضت للحرق أو التخريب، وأن الأهالي يشترطون توفر بيئة آمنة ومستقرة قبل اتخاذ قرار العودة.

من جهتها، ترى سامية أن "النزوح لا ينتهي بمجرد إعلان الحكومة عن ترميم بعض المنازل"، معتبرة أن العائلات لا تزال بحاجة إلى ضمانات حقيقية للأمن والاستقرار قبل العودة إلى قراها المنكوبة.

"أم مدين" وسامية ليستا سوى صوتين من آلاف المهجرين الذين يفتقرون لأبسط سبل العيش، إلا أنهما تختصران حال مهجري السويداء داخل مراكز الاستضافة التي تعتبر من أبرز التحديات الإنسانية في السويداء، في حين تستمر العائلات بالمطالبة بتدخل عاجل لتأمين احتياجاتها الأساسية وتحسين ظروفهم، منتظرين العودة لحياة أكثر استقرارًا وكرامة.

قصر العدل في السويداء يتحول إلى مركز استضافة لنازحين بعد أحداث تموز – 3 حزيران 2026 (عنب بلدي)

بين تراجع وتذبذب..

أسعار الشعير والكمون تربك مزارعي الجزيرة

الحسكة – محمد جفال

مع استمرار موسم حصاد الحبوب في محافظة الحسكة ومناطق الجزيرة السورية، يواجه المزارعون تحديات متزايدة تتجاوز ارتفاع تكاليف الإنتاج، لتشمل تقلبات حادة في الأسواق الزراعية وانخفاضًا ملحوظًا في أسعار بعض المحاصيل الرئيسة، وعلى رأسها الشعير.

وفي حين كان كثير من المزارعين يراهنون على الموسم الحالي لتعويض جزء من خسائر السنوات الماضية، جاءت التطورات الأخيرة في الأسواق لتثير مخاوف بشأن حجم العائدات المتوقعة، خاصة مع استمرار الضغوط المالية وارتفاع تكاليف مستلزمات الزراعة والحصاد.

انطلاق موسم حصاد الشعير في مدينة رأس العين شمال الحسكة – 5 حزيران 2026 (سانا)

انخفاض في أسعار الشعير

أسعار الشعير شهدت خلال الأيام الماضية انخفاضًا ملحوظًا في معظم مناطق الجزيرة السورية، وفق تاجر الحبوب محمد العبد الله، الذي يعمل بين أسواق الحسكة والرقة والدرباسية.

وقال التاجر لعنب بلدي، إن أسعار الطن الواحد من الشعير كانت تتراوح خلال فترة البذار بين 350 و424 دولارًا، قبل أن تتراجع تدريجيًا لتصل إلى مستويات تتراوح بين 200 و225 دولارًا للطن في بعض المناطق، موضحًا أن نسبة الانخفاض تراوحت بين 35 و50%، بحسب المنطقة ونوعية المحصول.

وأرجع التاجر هذا التراجع إلى تزايد الكميات المطروحة في الأسواق خلال فترة قصيرة، بالتزامن مع حاجة كثير من المزارعين إلى السيولة النقدية لتغطية النفقات المتراكمة وتسديد الديون وتكاليف الموسم الزراعي.

وأضاف أن جزءًا من المزارعين فضّلوا بيع المحصول فور حصاده أو قبل اكتمال الموسم خوفًا من مزيد من الانخفاضات، ما أدى إلى زيادة العرض بشكل ملحوظ.

تفاوت بين الحسكة والرقة والدرباسية

بحسب التاجر محمد العبد الله، تختلف الأسعار بين منطقة وأخرى وفقًا للجودة ومستوى الطلب وتكاليف النقل والتخزين.

وقال إن متعاملين في أسواق الرقة تحدثوا عن تداول الشعير الأسود النظيف بأسعار تراوحت بين 225 و240 دولارًا للطن، بينما وصلت بعض عمليات بيع الشعير المخصص للبذار أو التخزين إلى نحو 260 و262 دولارًا للطن.

وفي المقابل، أشار إلى أن أسعار الشعير في مدينة الحسكة وأريافها تراوحت بين 190 و200 دولار للطن في بداية التسويق قبل أن ترتفع لاحقًا، وتختلف الأسعار تبعًا لنسبة الرطوبة ومستوى النظافة ولون الحبوب، مضيفًا أن بعض عمليات الشراء جرت بسعر يقارب 205 دولارات للطن.

ويرى أن حالة التباين الحالية طبيعية في ظل اختلاف المواصفات الفنية للمحصول بين منطقة وأخرى، إضافة إلى اختلاف احتياجات المشترين.

ضغوط معيشية تدفع المزارعين للبيع

من جانبه، قال المزارع أحمد العيدان، من ريف الشدادي الجنوبي، إن أغلبية المزارعين لم يعودوا قادرين على الاحتفاظ بمحاصيلهم لفترات طويلة انتظارًا لتحسن الأسعار.

وأضاف أن ارتفاع أسعار الأسمدة والبذار والمحروقات وأجور العمالة خلال الموسم الحالي جعل كثيرًا من المزارعين بحاجة ماسة إلى السيولة فور بدء الحصاد.

ويرى أحمد أن السعر الحالي للشعير لا يوازي حجم الإنفاق الذي تحمله المزارع طوال الموسم، معتبرًا أن انخفاض الأسعار في هذا التوقيت يشكل عبئًا إضافيًا على المنتجين.

واضطر عدد من المزارعين إلى بيع محاصيلهم مباشرة لتأمين تكاليف الحصاد والنقل وتسديد الديون المستحقة عليهم، الأمر الذي أسهم بدوره في زيادة المعروض بالسوق، بحسب المزارع أحمد.

وأشار إلى أن استمرار الأسعار عند مستوياتها الحالية قد يدفع بعض المزارعين إلى إعادة النظر في خططهم الزراعية خلال المواسم المقبلة.

هل تعود الأسعار للارتفاع؟

رغم الانخفاضات الحالية، تختلف التوقعات بشأن مستقبل الأسعار خلال الأسابيع المقبلة.

وقال التاجر محمد العبد الله، إن بعض التجار يعتقدون أن السوق قد تشهد ارتفاعًا تدريجيًا بعد انتهاء موجة البيع الحالية، مستندين إلى تراجع المساحات المزروعة بالشعير خلال الموسم الحالي.

وأضاف أن تقديرات متداولة بين العاملين في القطاع الزراعي تشير إلى أن المساحات المزروعة بالشعير في بعض المناطق لم تتجاوز نحو 30% من إجمالي الأراضي الزراعية، مقابل توسع ملحوظ في زراعة القمح.

ويرى التاجر أن انخفاض المساحات المزروعة قد يؤدي إلى تراجع الكميات المتاحة لاحقًا، وهو ما قد يدعم الأسعار في مراحل لاحقة من الموسم.

في المقابل، يعتقد متعاملون آخرون في السوق، بحسب التاجر، أن وفرة الإنتاج في عدد من المناطق واستمرار تدفق الكميات إلى الأسواق قد يبقيان الأسعار تحت الضغط خلال الفترة المقبلة.

الكمون..
أسعار مرتفعة وسوق غير مستقرة

على خلاف الشعير، لا تزال أسعار الكمون عند مستويات مرتفعة نسبيًا، إلا أن ذلك لم ينعكس على استقرار السوق.

وقال التاجر محمد العبد الله، إن أسعار الكمون المتداولة حاليًا تتراوح بين 2300 و2600 دولار للطن، بينما تدور معظم عروض الشراء حول 2500 دولار للطن، تبعًا للجودة ومكان الإنتاج.

ووصف سوق الكمون بأنها "غير مستقرة"، مشيرًا إلى أن محدودية الإنتاج هذا الموسم وتفاوت الكميات المطروحة بين المناطق المختلفة يجعلان الأسعار عرضة لتغيرات مستمرة.

وأضاف أن أي عملية بيع أو شراء لكميات كبيرة يمكن أن تؤثر على الأسعار بشكل مباشر بسبب محدودية العرض مقارنة ببعض المحاصيل الأخرى.

ويرى مزارعون التقهم عنب بلدي أن الظروف المناخية التي رافقت الموسم الحالي انعكست سلبًا على إنتاج الكمون في عدد من المناطق، ما أسهم في استمرار حالة التذبذب السعري.

انعكاسات اقتصادية أوسع

ما تشهده أسواق الشعير والكمون لا يمكن فصله عن الظروف الاقتصادية العامة التي تعيشها المنطقة، وفق الخبير الاقتصادي محمود عثمان.

وقال عثمان لعنب بلدي، إن الفجوة بين تكاليف الإنتاج والعائد النهائي للمزارع تسعت خلال السنوات الأخيرة، ما جعل المنتجين أكثر تأثرًا بأي تغير في الأسعار.

وأوضح أن غياب أدوات تنظيم السوق والتخزين الاستراتيجي يدفع المزارعين في كثير من الأحيان إلى بيع محاصيلهم فور الحصاد، الأمر الذي يؤدي إلى فائض مؤقت في المعروض يضغط على الأسعار.

وأشار إلى أن الحاجة الملحة إلى السيولة تجعل المزارعين الحلقة الأضعف في سلسلة التسويق الزراعي، لافتًا إلى أن الأسعار غالبًا ما ترتفع لاحقًا بعد خروج جزء كبير من المحصول من أيدي المنتجين.

ويرى عثمان أن تطوير منظومة التخزين والتسويق الزراعي وإنشاء مراكز شراء قادرة على استيعاب الإنتاج يمكن أن يحد من التقلبات الحادة ويمنح المزارعين قدرة أكبر على التفاوض بشأن أسعار محاصيلهم.

أسابيع حاسمة

تأتي هذه التطورات في وقت بدأ فيه مزارعو الجزيرة بموسم حصاد يعد من أهم المواسم الزراعية في المنطقة، وسط آمال بتحقيق عائدات تساعدهم على تجاوز أعباء السنوات الماضية.

لكن استمرار انخفاض أسعار الشعير، وتذبذب سوق الكمون، كلها عوامل تجعل الأسابيع المقبلة حاسمة في تحديد ملامح الموسم الحالي.

وبينما يترقب المزارعون والتجار اتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة، يبقى مستقبل الأسعار مرتبطًا بحجم الإنتاج الفعلي والكميات المطروحة للتسويق، إضافة إلى قدرة المنتجين على تجاوز الضغوط المالية التي تدفع كثيرين منهم إلى البيع المبكر، في واحدة من أكثر المراحل حساسية خلال الموسم الزراعي في الجزيرة السورية.

اللاذقية..
مواطنون وتجار يبدون اعتراضات على نقل كراج "الفاروس"

اللاذقية – آلاء شعبو

أثار قرار نقل كراج "الفاروس" في مدينة اللاذقية إلى موقعه الجديد على المتحلق الشمالي في منطقة دمسرخو موجة من الاعتراضات بين مواطنين وموظفين وأصحاب محال تجارية، اعتبروا أن الخطوة ستزيد من أعباء التنقل اليومية، وتنعكس سلبًا على الحركة الاقتصادية في المنطقة المحيطة بالكراج الحالي.

يعد كراج "الفاروس" في اللاذقية من المراكز الرئيسة لحركة النقل بين مدينة اللاذقية وريفها الشمالي والشمالي الشرقي، إذ يتيح موقعه الحالي الوصول إلى عدد من المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية والأسواق سيرًا على الأقدام أو بوسائل نقل لمسافات قصيرة، ما يجعله محطة حيوية لآلاف المستخدمين بشكل يومي.

ويرى معترضون أن نقل الكراج إلى أطراف المدينة سيجبر كثيرين على استخدام وسائل نقل إضافية للوصول إلى أماكن عملهم أو دراستهم، الأمر الذي يرفع تكاليف التنقل ويزيد الوقت اللازم للوصول إلى وجهاتهم، في وقت تشهد فيه البلاد تحديات معيشية متزايدة.

كما تثير الخطوة مخاوف لدى أصحاب المحال التجارية المنتشرة في محيط الكراج الحالي، الذين يعتمدون على الحركة اليومية للمسافرين والركاب، وسط تساؤلات حول انعكاسات القرار على مصادر رزقهم ومستقبل النشاط التجاري في المنطقة.

مخاوف من زيادة تكاليف التنقل

حسام عساف، وهو موظف من قرية كرسانا، قال إن الموقع الحالي لكراج "الفاروس" يتيح للقادمين من الريف الوصول بسهولة إلى عدد من المؤسسات الحكومية ومراكز العمل في المدينة، مشيرًا إلى أن كثيرًا من الموظفين يكتفون بالسير على الأقدام بعد وصولهم إلى الكراج.

أضاف حسام لعنب بلدي أن نقل الكراج إلى منطقة دمسرخو سيجبره على استخدام وسيلة نقل إضافية للوصول إلى مكان عمله، ما يعني زيادة النفقات اليومية، إذ تصل تكلفة "السرفيس" الإضافي إلى نحو 3000 ليرة في الرحلة الواحدة، وهو ما يشكل عبئًا متراكمًا على الموظفين في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة .

وأشار إلى أن هذه التكلفة قد تبدو بسيطة بشكل يومي، لكنها تتحول إلى عبء شهري على أصحاب الدخل المحدود، لافتًا إلى أن المشكلة لا تقتصر على البعد الجغرافي للموقع الجديد، وإنما تشمل التكلفة المادية والوقت الإضافي الذي سيحتاج إليه المواطن للوصول إلى وجهته.

بدورها، قالت منال حسون، وهي طالبة بكلية الاقتصاد من القنجرة، إن الموقع الجديد قد يحقق بعض الفوائد المرورية للمدينة، إلا أن ذلك لا يلغي الأعباء التي سيتحملها مستخدمو الكراج، موضحة أن الركاب سيضطرون إلى التنقل عبر أكثر من وسيلة للوصول إلى أعمالهم أو الجامعات أو المؤسسات الحكومية.

وأضافت أن أي خطة لنقل الكراج يجب أن تترافق مع تأمين وسائل نقل داخلية كافية ومنتظمة تربط الموقع الجديد بمختلف أحياء المدينة، بما يحد من الأعباء الإضافية على المواطنين.

تأثير على الحركة التجارية

إلى جانب أعباء التنقل التي يتحدث عنها مواطنون وموظفون، يعبّر أصحاب محال تجارية في محيط كراج "الفاروس" عن مخاوف من تراجع الحركة الاقتصادية في المنطقة في حال تنفيذ قرار نقله إلى منطقة دمسرخو.

وقال حيدر أبو العروس، وهو صاحب محل لبيع الفروج قريب من الكراج، إن الموقع الحالي أسهم خلال السنوات الماضية في خلق حركة يومية نشطة، إذ يعتمد كثير من أصحاب المحال على وجود المسافرين والركاب كمصدر أساسي للزبائن، سواء في محال المواد الغذائية أو الخدمات أو المهن الصغيرة المنتشرة في المنطقة.

وأضاف أن نقل الكراج سيؤدي إلى تراجع هذه الحركة تدريجيًا، ما قد ينعكس على دخل عدد من العائلات التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على النشاط التجاري المرتبط بالموقع.

وفي السياق ذاته، ذكر علي منصور سائق "سرفيس" على خط اللاذقية–البسيط أن أثر نقل الكراج لم تتضح ملامحها بشكل كامل حتى الآن، موضحًا أن السائقين "ما زالوا بانتظار الصورة النهائية للقرار وكيف سيتم تنظيم الخطوط في الموقع الجديد".

ويبقى قرار نقل كراج "الفاروس" محل نقاش بين مختلف الأطراف، في ظل تباين الرؤى حول انعكاساته على واقع التنقل داخل المدينة وتكلفة التنقل اليومية على المواطنين، إضافة إلى تأثيره المحتمل على الحركة التجارية في محيطه.

ولم تحصل عنب بلدي على رد من مديرية النقل في اللاذقية حول الأسئلة التي وجهتها بشأن القرار، والمتعلقة بأسبابه وانعكاساته على مستخدمي الكراج والحركة المرورية في المدينة.

بعد كراج "الفاروس" من المراكز الرئيسة لحركة النقل بين مدينة اللاذقية وريفها الشمالي والشمالي الشرقي – 5 حزيران 2026 (عنب بلدي)

عصر لا ينفع فيه "المكتوبجي"

علي عيد

لم يعد من الممكن أن يرى السوريون "المكتوبجي" وهو يمارس دور الرقيب على أنفاس الصحفيين، أو حتى صانعي المحتوى. لقد انتهى ذلك العصر. يمكن كتم الصوت بالإيهام الأمني أو القانوني، لكن ذلك يحتاج أولًا إلى تلك القوانين التي تضع حدودًا لا تقهر حرية التعبير.

ولكي يكتمل الأمر، لا بد أيضًا من فهم معنى الحرية وحدودها وضوابطها، وأمامنا في هذا عمل كبير.

انفتحت البلاد على الحريات الإعلامية، ودخلت الصحافة المهاجرة، تلك التي نشأت خارج الحدود لأن روادها ومؤسسيها رفضوا التزييف، ولم يكن بمقدورهم مواجهة المكابس والمعتقلات، فالهدف أن تصل الرسالة لا أن يموت رسلها.

نلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك من يريد إعادة البلاد إلى زمن "المكتوبجي"، وهو لمن لا يعرفه، شخص كان يكلفه الولاة العثمانيون، ومهمته إجازة طباعة الصحف قبل الطباعة، كمقص رقيب، أو حارس على المصلحة العليا للسلطنة في مواجهة النقد وحرية الكلمة.

في البيئات التي ما زالت تعاني ضعف منظومة الدولة والقوانين، غالبًا ما يعارض الموالون للسلطة مَن ينتقدها، أو تندم السلطة ذاتها على جرعة الحرية التي تمُنح تحت الضغط أو لتلميع الصورة، والأولى أن سوريا اليوم غير ذلك تمامًا، إذ لم تُظهر حكومتها رغبة في كمّ الأفواه وقمع الحريات، بل في تعزيزها، لأن الشعب السوري اكتفى من ستة عقود من القمع والاستبداد، وهي تعلم ذلك.

بالعودة إلى "المكتوبجي"، فقد نشأ هذا الدور في الدولة العثمانية، لأنها اختارت الانفتاح تحت الضغط، إذ كان السلاطين العثمانيون قد استيقظوا على دعم الحياة المدنية وهم في موقف ضعيف، حيث أصدر السلطان عبد الحميد فرمان "خط شريف كلخانة"، الذي اتُّهم فيه بأنه قام بـ"تغريب" البلاد، وقد فُسِّر الفرمان على أن من ورائه مصلحة للسلطنة التي أخذت اسم "الرجل المريض"، وباتت تحت الضغط من قبل الأوروبيين، وخصوصًا فرنسا.

يقول الصحفي السوري- اللبناني سليم سركيس (1869-1926)، صاحب جريدة "لسان الحال"، في كتابه "غرائب المكتوبجي"، إن "سبب جميع هذه المصائب والنكبات هو وجود المراقبة على جرائد تركيا عمومًا، وجرائد سوريا خصوصًا، لأن الحكومة العثمانية اختارت وضع مراقبة صارمة على الجرائد فقيّدت العقول، وأرادت من ذلك أن تقتل الأفهام كما تقتل الأجسام في هذه الأيام".

قد يظن البعض أنني أتهم الحكومة السورية اليوم بإصدار فرمانات تضيق بها صدر الأحرار، وأقول إن هذا ليس أملي، لكن ما يبعث على الأسى أن وزارة الإعلام مثلًا قد تضطر لفتح مكاتبها لحل مشكلة بين صانع محتوى ورجل أعمال (صحفي سابق)، منعًا لتوقيف صانع المحتوى، وإجراء جلسة وديّة تنهي "ترند" ولا تنهي مشكلة.

الغريب اليوم، أن بعض من ينتفضون من حرية الصحافة، يفترض أنهم يعرّفون عن أنفسهم بأنهم صحفيون، و"ما أشبه الليلة بالبارحة". من قال إن فرض القانون يقتضي أن يخاف الصحفي أو المواطن، فالقانون وُجد ليحمي المصلحة العامة، ويحميك من نفسك أيضًا، وطالما أن أحدًا توجس خيفة من شخص لأنه قريب من الحكومة، أو من شخص آخر لم يلتزم بحدود النقد وفق ما تقتضيه القواعد المهنية أو الأخلاقية قبل القانونية، إذًا نحن في بداية مرحلة جديدة من أمرين، الخوف أو الفوضى.

"المكتوبجي" يظهر هذه المرة في سوريا بطرق مختلفة، مرة بتشجيع جمهور على جمهور، ومرة باستخدام نفوذ شخص قريب من دوائر السلطة ضد منتقد أو مسيء بسبب تصريح أو موقف أو رأي، أو تعدي ناقم على الحكومة على من يبدي موقفًا مساندًا لها أو لسياساتها، وكل أدوات التخويف أو الضغط على الحريات الصحفية والعامة لا تنفع لا الحكومة ولا أعداءها، ولا العباد ولا البلاد.

نحتاج إلى استكمال برنامج بناء القطاع الصحفي وفق قوانين عصرية، تمنح الإعلام وصانعي المحتوى قدرًا مطلوبًا من الاستقلال والحرية ولا تعفيهم من المسؤولية، ومناقشة وإقرار تشريعات تمنع الإساءة أو التعدي أو خطاب الكراهية.

ما عدا ذلك، يجب على المسؤولين والشخصيات العامة أن يتحضروا جيدًا لما سيطالهم من نقد ومتابعة، وتقييم للأداء، دون تململ وغضب، لأن الصحافة مهمتها تسليط الضوء على كل خلل.

وعلى صانعي المحتوى أن يتحضروا لقوانين رادعة حتى لو استُمدت من تجارب أوروبية، كما أن على الإعلاميين والصحفيين أن يراجعوا جيدًا قواعد وأدبيات المهنة، فكما أن الصحافة ليست جريمة، هي في ذات الوقت ليست شتيمة.. وللحديث بقية.

العيش خارج الزمن

غزوان قرنفل

ليس ثمة مشكلة في الأفكار المحافظة بحد ذاتها، ولا في حق الإنسان في اختيار نمط حياته ولباسه طالما أنه لا يخرج عن المألوف، وإنما تبدأ الأزمة حين يتحول هذا الاختيار إلى حالة من الانفصال عن الواقع، وعجز عن التكيف مع متطلبات الزمن الذي نعيش فيه.

تروي إحدى السيدات السوريات المنقبات، أنها ذهبت إلى شركة حوالات مالية لقبض مبلغ مرسَل إليها، وقدمت بطاقتها الشخصية للموظفة المختصة، لكنها "فوجئت" بإصرار الموظفة على رؤية وجهها للتثبت من مطابقة الصورة الموجودة على الهوية مع صاحبة البطاقة، وبعد جدال واحتجاجات اضطرت السيدة في النهاية إلى كشف وجهها للموظفة كي تتسلم حوالتها.

بطبيعة الحال هذه الحادثة ليست استثناء، بل هي تتكرر وستتكرر يوميًا في المطارات والمصارف والدوائر الحكومية والمعابر الحدودية والمؤسسات الخاصة، طالما أن هناك من يصررن على إخفاء وجوههن والتواري خلف قطعة قماش أسود تحجب حق الآخرين في التثبت من هوية الشخص الذي يتعاملون معه، ففكرة التحقق من الهوية ليست نزوة بيروقراطية، وإنما ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن، وحماية الحقوق، ومنع التزوير أو انتحال الصفة، لذلك يبدو غريبًا حقًا أن تتعامل بعض النساء مع هذا الطلب البديهي وكأنه اعتداء على معتقداتهن أو انتهاك لحرياتهن الشخصية.

لعل أكثر الأمثلة وضوحًا على ذلك الجدل المتكرر حول النقاب وما يرافقه من صدامات يومية بين بعض المنقبات وبين القوانين والإجراءات المدنية والقانونية التي تفرض الكشف عن الوجه للتحقق من الهوية الشخصية، هو ما نراه ونتابعه في معظم الدول الأوروبية، حيث مُنعت نساء مسلمات من دخول أماكن عامة، وتعرضن لغرامات مالية بسبب مخالفة قوانين تحظر تغطية الوجه في تلك الأماكن، لكن اللافت هو إصرار هؤلاء المنقبات على تجاهل وجودها أصلًا، وكأن القناعة الشخصية تعفي صاحبها من الالتزام بالقواعد التي تنظم الحياة العامة في المجتمع الذي اختار العيش فيه.

تكشف هذه الوقائع عن أزمة تفكير تتجاوز مسألة اللباس نفسها، فكثير من النساء اللواتي يتشبثن بالنقاب لم يطرحن وربما لا يجرؤن أن يطرحن على أنفسهن سؤالًا بسيطًا: هل كانت مسألة تغطية الوجه ممارسة دينية ثابتة ومفروضة عبر التاريخ الإسلامي كله؟ وهل كانت خديجة أو عائشة أو أي من زوجات الرسول (ص) أو حتى من سائر نساء الجيل الأول من المسلمين يعشن وفق هذا النموذج الذي يقدم اليوم باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الدين؟

الواقع أن النقاب بالشكل الذي نعرفه اليوم لم يكن النموذج السائد في مختلف المجتمعات الإسلامية عبر القرون، ولم يتحول في أي مرحلة تاريخية إلى زي موحد تلتزم به جميع النساء المسلمات، بل إن أنماط اللباس كانت تتغير باختلاف الأزمنة والأماكن والثقافات، وفي كل تلك الأزمنة والأمكنة ظل وجه المرأة مكشوفًا في كثير من البيئات الإسلامية إن لم نقل كلها دون أن يعتبر ذلك خروجًا عن الدين.

لقد أسهمت قراءات وآراء "فقهية" متشددة ومتأخرة للنصوص الدينية في ترسيخ فكرة أن تغطية الوجه واجب شرعي مطلق، ثم انتقلت هذه الفكرة عبر التبشير السلفي حتى أصبحت لدى بعض الفئات جزءًا من الهوية الشخصية والدينية، وبعض النساء تبنّين هذا الخيار عن اقتناع، فيما فُرض على أخريات بفعل الضغوط الاجتماعية أو الأسرية لكن النتيجة واحدة، نشوء قناعة شبه راسخة بأن النقاب يمثل حقيقة دينية نهائية لا يجوز نقاشها أو مراجعتها.

غير أن المشكلة الأعمق لا تكمن في صحة هذا الرأي أو خطئه، ولا أريد هنا أن أدخل في جدال فقهي بهذا الشأن، إنما المشكلة في عجز تلك الفئات عن التعامل مع الواقع المتغير، فالحياة الحديثة تقوم على منظومات إدارية وقانونية وأمنية تحتاج إلى التحقق من هوية الأشخاص بشكل مباشر، والوجه هو العنوان البشري لكل ذلك، ومن غير المنطقي أن يطالب الفرد المجتمع كله بإعادة تصميم مؤسساته وقوانينه لكي تتوافق مع تفسير فقهي خاص يتبناه هو أو جماعته.

إن التكيف مع العصر لا يعني التخلي عن الدين، خصوصًا أن هذا النمط من الحجاب ليس جزءًا من بنية الدين، بل هو مجرد رأي فقهي بشري غير ملزم لا أكثر، كما أن احترام القوانين لا يعني التفريط بالمعتقدات، فالملايين من النساء المسلمات حول العالم يجمعن بين التزامهن الديني الكامل وبين القدرة على الانخراط في الحياة العامة واحترام الأنظمة السائدة دون أن يشعرن بأي تناقض بين الأمرين.

العيش خارج الزمن يعني تمامًا الاعتقاد بأن العالم يجب أن يتوقف عند لحظة تاريخية معيّنة، وأن كل ما استجد بعد ذلك مجرد انحراف ينبغي مقاومته، وهو مؤشر على العجز عن إدراك أن المجتمعات تتغير، وأن البشر يطورون باستمرار أدوات جديدة لتنظيم حياتهم وحماية أمنهم وحقوقهم، لذلك فإن قضية النقاب ليست مجرد نقاش حول قطعة قماش تغطي الوجه، بل هي في جوهرها نقاش حول العلاقة بين الإنسان والزمن وبين المعتقد والواقع، وبين الحق في الاختيار والواجب في التكيف مع شروط العيش المشترك، وحين يصبح التمسك بشكل معيّن من اللباس سببًا دائمًا للصدام مع المجتمع والقانون ومؤسسات الدولة، فإن السؤال الحقيقي لا يعود متعلقًا باللباس نفسه، بل بمدى استعداد صاحبه للعيش في عصره وزمنه بدلًا من العيش خارج الزمن بكلّيته.

مع الأسف، كل ما سبق يمكن إعماله على من يضع خمارًا من الرجال فوق عقله يحجب عنه فرصة التواصل مع العصر والعيش داخل الزمن.

وثائق وبطاقات شخصية مرمية على الأرض في مقر للجنايات التابعة لمعتقل المزة العسكري - 26 كانون الأول 2024 (عدنان أبو عاصي/ فيسبوك)

عنب بلدي
ملف العدد 747
الأحد 14 حزيران / يونيو 2026

إعداد:
وسيم العدوي
يزن قر
محمد ديب بظت

حرب الأدلة..
معركة مفتوحة في سوريا

لم تعد الوثائق والصور ومقاطع الفيديو التي خرجت من سوريا خلال سنوات الحرب مجرد مواد إثبات تُعرض في المحاكم، بل تحولت إلى ساحة صراع مفتوحة حول الذاكرة، وسردية الحقيقة، وحدود العدالة الانتقالية.

وفي وقت تتسابق فيه الأطراف لتثبيت رواياتها، يبرز سؤال مركزي: من يملك الحق في إدارة الأرشيف السوري؟ ومن يقرر كيف تُستخدم هذه الأدلة: في القضاء أم في الذاكرة الوطنية أم في السياسة؟

وبعد سنوات من الحرب، لم تنتهِ معركة السوريين عند حدود كشف الجرائم والانتهاكات، بل انتقلت إلى معركة أخرى لا تقل أهمية، معركة الحفاظ على الأدلة، فكل وثيقة أو صورة أو شهادة قد تكون مفتاحًا لكشف مصير مفقود، أو دليلًا في محاكمة مرتكب، أو جزءًا من ذاكرة وطن يسعى إلى فهم ما جرى. وفي المقابل، يهدد الضياع والإخفاء والتنازع على ملكية الأرشيف بإهدار جزء من الحقيقة التي ينتظرها الضحايا وذووهم.

رئيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، عبد الباسط عبد اللطيف، قال في منشور على منصة "إكس"، في أيار الماضي، إن مسارَي "كشف مصير الضحايا ومساءلة مرتكبي الجرائم ليسا مطلبَين مؤجَلَين، بل أساس العدالة وسيادة القانون".

جاء ذلك تعقيبًا على موجة من الجدل حول أدلة ظهرت مؤخرًا بشأن اختفاء الدكتورة رانيا العباسي وزوجها وأطفالها الستة، بعد سنوات من تضارب المعلومات والبحث.

في هذا الملف، تفتح عنب بلدي النقاش مع متخصصين حول مصير الأدلة والوثائق المرتبطة بمرحلة حكم النظام المخلوع، وحدود استخدامها، وتستعرض الآراء القانونية والحقوقية المتعلقة بإدارتها وحمايتها، في لحظة تتقاطع فيها أسئلة العدالة الانتقالية مع حق السوريين في الحقيقة والذاكرة والمساءلة.

أول اختبار للدولة بعد الحرب

من يتحمل المسؤولية؟

حماية الأدلة

تتمثل الواجبات والمسؤوليات الأولى للدولة والحكومة في ملف المفقودين بحفظ الوثائق والأدلة ومنع إتلافها أو ضياعها، إلى جانب إنشاء آلية رسمية لاستقبال الشكاوى والتحقق من مصير المفقودين.

هذه الالتزامات ليست ثانوية، بحسب الخبير في القانون العام وعضو لجنة صياغة الإعلان الدستوري، الدكتور أحمد القربي، بل تمثل العمود الفقري لأي مسار عدالة انتقالية جاد، خصوصًا في الدول الخارجة من نزاعات واسعة النطاق.

وقال القربي في حديث إلى عنب بلدي، إن "المسؤولية الأهم في المرحلة الحالية هي الحفاظ على الأدلة"، مشيرًا إلى أن ما بعد التحرير شهد بالفعل حالات متعددة من ضياع الأدلة، سواء المرتبطة بالمقابر الجماعية أو الوثائق أو التسجيلات الميدانية.

وفي الأشهر الأولى، بحسب القربي، لم تكن عمليات التبليغ تسير بشكل منتظم، بينما تحسنت لاحقًا الإجراءات الرسمية، إلا أن التحدي الأساسي بقي مرتبطًا بضعف الوعي المجتمعي بكيفية التعامل مع الأدلة الحساسة، وهو ما يفرض ضرورة التوعية إلى جانب العمل المؤسساتي.

ويرى أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في هذا المجال، بالتوازي مع الدور الحكومي، وليس بديلًا عنه.

جدل الوثائق والاحتكار.. من يملك الحقيقة؟

فيما يتعلق بامتلاك المعلومات المتعلقة بمصير الضحايا، يذهب القربي إلى موقف حاسم، إذ أكد أنه:

• لا يحق لأي جهة الاحتفاظ بالمعلومات دون إعلانها.

• أي جهات دولية أو منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات تمتلك وثائق أو بيانات تتعلق بالمفقودين، يفترض أن تقوم بتسليمها للجهات الوطنية المختصة.

• الجهة الوحيدة المؤهلة لإدارة هذا الملف هي الهيئة الوطنية للمفقودين، التي أُنشئت خصيصًا للتعامل مع ملف المغيبين قسرًا.

لكن القربي أشار في المقابل إلى إشكالية قانونية قائمة، تتمثل بغياب نصوص واضحة في القانون السوري الحالي تجرّم عدم تسليم الوثائق، ما يخلق فراغًا تشريعيًا يجب معالجته ضمن قانون العدالة الانتقالية المرتقب.

وأكد أن هذا القانون يجب أن يتضمن نصوصًا صريحة تُلزم أي جهة بحيازة معلومات أو وثائق بتسليمها إلى الجهات المختصة.

ومن المفترض، بحسب القربي، أن يتضمن قانون العدالة الانتقالية (المرتقب) نصوصًا تجرّم امتناع أي جهة عن تسليم الوثائق والمعلومات التي بحوزتها إلى الهيئة الوطنية للمفقودين أو هيئة العدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بإخفاء الأدلة، أكد القربي أن القانون الجنائي في سوريا وأي دولة، يتعامل مع هذه المسألة بوصفها فعلًا مجرّمًا في كثير من الحالات، لكن يجب التنبه إلى مسألتين إشكاليتين:

• عندما يكون الشخص الذي بحوزته الوثائق موظفًا عامًا تسلّمها بحكم وظيفته، وتبرز هنا مسائل قانونية مرتبطة بأسباب التبرير وحدود المسؤولية الجنائية.

• عندما يكون هناك مسؤولون سابقون كانوا ينفذون أوامر السلطة العامة في سوريا، وهذه الإشكالية ليست جديدة، بل ظهرت في العديد من النقاشات المتعلقة بمحاسبة هؤلاء.

الدولة السورية تتحرك من "الخارجية"

أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين السورية بيانًا، في 7 من حزيران الحالي، أكدت فيه أن حق الضحايا وذويهم في معرفة الحقيقة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالانتهاكات التي تعرضوا لها يمثل حقًا إنسانيًا أصيلًا، وركنًا أساسيًا من أركان العدالة وسيادة القانون، وعنصرًا ضروريًا لتعزيز السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي.

وقد أظهرت التجارب المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التي شهدتها سوريا، وفقًا للخارجية السورية، أن قيمة المعلومات والوثائق والأدلة لا تكمن في الاحتفاظ بها أو أرشفتها فحسب، وإنما في توظيفها لخدمة ذوي الضحايا، وكشف الحقيقة، وتوضيح مصير المفقودين، وتوثيق الانتهاكات، ودعم جهود العدالة الانتقالية والمساءلة وجبر الضرر.

وفي هذا السياق، تدعو سوريا جميع الدول والمنظمات الدولية والآليات المعنية التي تمتلك معلومات أو وثائق أو أدلة ذات صلة بالشأن السوري إلى مشاركة ما لديها من معلومات مع المؤسسات الوطنية المختصة، وتمكينها من الاستفادة منها، بما يسهم في خدمة الضحايا وذويهم وكشف الحقيقة، ودعم جهود العدالة الانتقالية والمساءلة والتعافي الوطني.

كما تؤكد سوريا، بحسب الخارجية، أن إتاحة هذه المعلومات في الوقت المناسب تمثل عاملًا أساسيًا في:

• الحد من معاناة الضحايا وذويهم.

• تعزيز الثقة بالمؤسسات الوطنية.

• دعم عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، بما يسهم في ترسيخ السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي.

بين الضياع الرقمي والسيطرة الخوارزمية

من جانبه، يقدّم المحامي مهند الحسني قراءة مختلفة لوضع الأرشيف السوري، مشيرًا إلى أن جزءًا كبيرًا من الوثائق الرقمية تعرض للضياع أو الحذف خلال سنوات الحرب.

وقال المحامي، إن أرشيف الأجهزة الأمنية السورية أصبح في حكم المجهول، بينما تعرضت آلاف المقاطع المصورة للحذف من منصة "يوتيوب"، خصوصًا بعد عام 2017، نتيجة أنظمة المراقبة الآلية للمحتوى.

وأضاف أن هذه العمليات أدت إلى فقدان جزء كبير من الأدلة البصرية التي توثق جرائم حرب وانتهاكات واسعة، فضلًا عن طمس جزء من الذاكرة الوطنية.

كما أشار إلى أن مشروع "الأرشيف السوري" وثّق اختفاء مئات آلاف المواد من الإنترنت، ما يجعل استعادة الحقيقة الكاملة أمرًا بالغ الصعوبة.

ويرى الحسني أن الوثائق والصور والفيديوهات لا يمكن حصرها في وظيفة قضائية فقط، بل تؤدي أيضًا دورًا في تشكيل الذاكرة الوطنية، فالمجتمعات الخارجة من النزاعات لا يمكن أن تبني مستقبلها على النسيان، بل على كشف الحقيقة، والاعتراف، والمحاسبة، وضمان عدم التكرار.

لكن في المقابل، يحذر من تحويل العدالة الانتقالية إلى "مشهد بصري" يتم فيه اختزال الجناة في رموز، والضحايا في صور عاطفية، بما يخدم سردية جاهزة على حساب الحقيقة.

من يكتب الذاكرة؟

أكد الحسني أن أخطر ما في المرحلة الانتقالية هو التحكم بالسردية العامة، مع غياب مؤسسات مستقلة تمثل الضحايا بشكل فعلي.

ودعا إلى إنشاء مجلس وطني لذوي الضحايا، يتمتع بصلاحيات رقابية واستشارية في ملف العدالة الانتقالية، بما يضمن إشراك أصحاب الحق المباشر في صياغة الذاكرة والسياسات.

وفيما يتعلق بتسريب الوثائق، يرى الحسني أن هذه العملية يجب أن تتم بحذر شديد، لأن الاستخدام غير المنضبط قد يحوّلها إلى أداة إعلامية أو عاطفية بدل أن تكون أداة قضائية.

وحذر من أن بعض التسريبات قد تُستخدم لتعزيز صورة بصرية للعدالة على حساب جوهر الحقيقة.

امرأة تجمع الوثائق المتناثرة في سجن "صيدنايا" عقب سقوط النظام السوري – 9 كانون الأول 2024 (Panos picture)

أهالٍ يقومون بتفحص أوراق متناثرة في سجن "صيدنايا" بحثًا عن أسماء ذويهم – 31 كانون الأول 2024 (وكالة أنباء آسيا)

صعوبات التحقق والتوثيق..

من يدير الأرشيف؟

تعود قضية المفقودين في سوريا، مع كل تطور جديد، إلى واجهة النقاش العام بوصفها واحدة من أكثر الملفات تعقيدًا وتشابكًا، ليس فقط بسبب حجم المأساة الإنسانية المرتبطة بها، بل أيضًا بسبب طبيعة "المعركة" نفسها التي تحيط بها، حيث تختلط الشهادات بالصور، والوثائق بالتسريبات، والتحقيقات الحقوقية بالقراءات السياسية، في مشهد تتداخل فيه الحقيقة مع احتمالات التأويل وسوء الاستخدام.

وتزداد حساسية هذا الملف مع بروز إشكاليات قانونية وأخلاقية مرتبطة بالتوثيق، مثل حماية الضحايا، وسلسلة حفظ الأدلة، وحدود النشر العلني، وهي قضايا لطالما شكّلت محور جدل بين الجهات الحقوقية والهيئات القضائية الدولية، خصوصًا في ظل اعتماد بعض الملفات على تحقيقات عابرة للحدود، جرى تسليم أدلتها إلى سلطات قضائية أوروبية.

إشكالية التوثيق في المرحلة الانتقالية

قال المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، في حديث إلى عنب بلدي، إن المنظمة تلقت خلال الفترة الماضية كميات كبيرة من المواد والأدلة القادمة من مصادر عشوائية، شملت صورًا ووثائق وهويات شخصية مرتبطة بملف المفقودين والضحايا في سوريا.

ما لا يقل عن 181,312 شخصًا، بينهم آلاف النساء والأطفال، ما زالوا قيد الإعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري حتى آب 2025، من بينهم 160,123 محتجزًا سابقًا لدى أجهزة النظام السابق، بينما توزع الباقون على مراكز احتجاز كانت تابعة لأطراف أخرى.

تقرير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" حول الاختفاء القسري في سوريا - آب 2025

وأضاف الأحمد أن بعض الأدلة والوثائق في سوريا تعرضت للضياع أو التداول خارج الأطر المنظمة، الأمر الذي يضاعف من صعوبة التحقق منها وتوثيقها، ويُعقّد عملية بناء ملفات قانونية متكاملة حول الانتهاكات المرتكبة.

وأشار إلى أن جزءًا كبيرًا من الأدلة كان قد تعرّض للإتلاف أو الضياع مع سقوط النظام السابق، وبأعداد كبيرة، وهو ما شكّل فجوة حقيقية في عملية التوثيق، كان يمكن تجنبها أو الحد منها لو جرى التعامل مع الملف بطريقة أكثر تنظيمًا خلال مرحلة إدارة العمليات العسكرية بعد سقوط النظام.

ولفت الأحمد إلى أن ما حدث يعكس غياب الأولويات الواضحة في تلك المرحلة الانتقالية المبكرة، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرة الجهات المعنية على حماية الأدلة وضمان عدم ضياعها أو تشويهها، ما زاد من صعوبة الوصول إلى صورة كاملة ودقيقة للانتهاكات.

إدارة الوثائق بين الحماية والتشويه

في ظل الكم الكبير من الوثائق والأدلة التي جرى العثور عليها بعد سقوط النظام، تتصاعد التحذيرات من مخاطر التعامل غير المنظّم مع هذا الأرشيف الضخم، ليس فقط على مستوى التوثيق القانوني، بل أيضًا على مستوى الانعكاسات المجتمعية والأمنية المرتبطة بإمكانية تسريب أو تداول معلومات حساسة خارج الأطر الرسمية.

وتبرز هنا إشكالية إدارة هذه المواد، ومَن الجهة المخوّلة بحفظها وتنظيمها وضمان استخدامها ضمن مسار العدالة الانتقالية دون الإضرار بالأفراد أو المجتمع.

فيما يتعلق بالجهة التي يفترض أن تمتلك صلاحية إدارة هذا الأرشيف، يرى الأحمد أنه من حيث المبدأ يمكن القول إن جميع الأطراف المعنية قد يكون لها حق في الوصول إلى الوثائق ذات الصلة بمجالاتها، إلا أن الأمر يختلف في سياق العدالة الانتقالية، حيث يرى أن الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يجب أن تكون الجهة ذات الدور الإشرافي المركزي على هذا الأرشيف، كما يجب أن تمتلك هذه الهيئة صلاحية الوصول إلى جميع الوثائق.

وأشار الأحمد إلى أن إدارة هذا الملف تستدعي أيضًا توزيع أدوار واضحة بين المؤسسات، بحيث تتولى:

• وزارة العدل المهام المرتبطة بالمسار القضائي.

• وزارة الداخلية مهام الحماية والأرشفة أيضًا، بما يضمن التعامل مع الأرشيف وفق معايير مهنية وقانونية تحافظ على سلامة المعلومات وتمنع إساءة استخدامها.

> هناك مخاطر متعددة قد تنتج عن سوء التعامل مع هذه الوثائق، من بينها إمكانية التسبب بأضرار مجتمعية أو تشويه سمعة أشخاص أو تعريض أفراد للخطر.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

التحقق من الأدلة قبل الاعتماد.. "مهمة معقدة"

مع اتساع حجم المواد المتداولة المرتبطة بملفات الانتهاكات والمفقودين في سوريا، تزداد أهمية التحقق من صحة الصور ومقاطع الفيديو والوثائق قبل اعتمادها كمصادر للمعلومات أو الأدلة.

وفي هذا السياق، يرى بسام الأحمد أن التحقق من الصور ومقاطع الفيديو يُعد مهمة معقدة وحساسة للغاية، ولا يمكن التعامل معها بصورة سطحية أو الاكتفاء بالمحتوى الظاهر للمواد المتداولة.

وأشار الأحمد إلى مثال بعض الصور المنسوبة إلى صف الضابط السابق في صفوف قوات النظام أمجد يوسف، في قضية أطفال رانيا العباسي، والتي تبيّن أنها صور مولّدة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، معتبرًا أن مثل هذه الحالات تؤكد ضرورة إخضاع أي مادة متداولة لعمليات تدقيق متعددة قبل البناء عليها.

وأوضح أن عملية التحقق لا تقتصر على فحص الصورة أو الفيديو بحد ذاته، بل تشمل أيضًا دراسة موقع التصوير، وتاريخ النشر، وهوية الأشخاص الظاهرين في المادة، ومقاطعة هذه المعلومات مع الشهادات والبيانات التي تمتلكها المنظمات الحقوقية والجهات المختصة بالتوثيق.

وفيما يتعلق بالوثائق الأمنية، شدد الأحمد على أنها لا تمثل بالضرورة حقيقة نهائية أو دليلًا قاطعًا بمفردها، موضحًا أن هذا النوع من الوثائق يمكن أن يكون عرضة للتزوير أو التلاعب، ما يفرض إجراء مستويات متعددة من التحقق قبل اعتمادها.

> الوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يستند إلى وثيقة واحدة أو صورة واحدة أو شهادة فردية، بل يتطلب بناء رواية متكاملة تعتمد على تقاطع الأدلة والشهادات والوثائق المختلفة، بما يضمن أعلى درجات الدقة والمصداقية.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

قاعدة بيانات المفقودين

بحسب الأحمد، لم يتم حتى الآن إنشاء قاعدة وطنية شاملة للمفقودين، رغم الحاجة الملحّة إلى وجود مرجعية مركزية تجمع البيانات والوثائق والشهادات المتعلقة بهذا الملف.

وأشار الأحمد إلى أن سوريا تمتلك اليوم ملايين الوثائق التي يمكن أن تشكل مصدرًا بالغ الأهمية لفهم تاريخ البلاد، وطبيعة عمل الأجهزة الأمنية، وآليات اتخاذ القرارات الأمنية، وتوثيق أنماط الانتهاكات التي ارتُكبت على مدى سنوات طويلة.

واعتبر أن قيمة هذه الوثائق لا تقتصر على المساعدة في تحديد مصير المفقودين أو دعم مسارات المحاسبة القضائية، بل تمتد أيضًا إلى المساهمة في بناء فهم أعمق لبنية النظام الأمني السابق وكيفية عمل مؤسساته، بما يساعد على كتابة رواية أكثر دقة عن المرحلة الماضية.

ويرى الأحمد أن هذا الواقع يزيد من أهمية وجود إطار وطني واضح لإدارة الأرشيف السوري، يضمن حماية الوثائق والحفاظ عليها والاستفادة منها في خدمة الحقيقة والعدالة، بعيدًا عن التشتت أو الضياع أو الاستخدام الانتقائي.

إشكالية إدارة المعلومات

يرى الحقوقي السوري والمتخصص بقضايا العدالة الانتقالية منصور العمري، أن الإشكالية لا تتعلق فقط بكشف الحقيقة، وإنما بالطريقة التي تدار بها المعلومات والملفات المرتبطة بالضحايا والمفقودين، خاصة عندما تعمل جهات متعددة على القضية نفسها دون تنسيق واضح فيما بينها.

وقال العمري لعنب بلدي، إن عمل منظمات حقوقية وجهات قضائية ومؤسسات معنية بملفات المفقودين بصورة متوازية ومنفصلة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الصدمة للضحايا وعائلاتهم، من خلال تضارب المعلومات أو تسريب تفاصيل حساسة دون تمهيد مناسب، ما يشكل أذى إضافيًا لهم.

وأضاف أن خصوصية السياق السوري تتمثل في تعدد الجهات الفاعلة، المحلية والدولية، والتي تعمل أحيانًا ضمن اختصاصات متقاربة للغاية، معتبرًا أن العمل المنفصل، حتى عندما تكون دوافعه حسنة، قد يؤدي إلى تشتيت الجهود وتضارب المصالح بدل تكاملها.

وبحسب العمري، فإن حق المعرفة لا يقتصر على عائلات الضحايا وحدها، بل يمتد إلى المجتمع ككل، باعتباره حقًا جماعيًا مرتبطًا بكشف حقيقة الانتهاكات التي شهدتها البلاد.

واعتبر أن الدرس الأبرز الذي تطرحه قضية أطفال رانيا العباسي، يتمثل في الحاجة إلى بروتوكول واضح وملزم ينظم عمل جميع الجهات المعنية بملفات المفقودين والانتهاكات، مؤكدًا أن التنسيق ليس مسألة تنظيمية فحسب، بل جزء أساسي من مبدأ حماية الضحايا وصون حقوقهم.

وفيما يتعلق بإدارة المعلومات، يرى العمري أن إصدار بيانات توضيحية بعد وقوع الجدل أو الضرر ليس الخيار الأمثل، بل إن المطلوب هو اعتماد سياسة تواصل مستمرة مع الجمهور ووسائل الإعلام، تتيح تقديم تحديثات دورية حول مسار التحقيقات دون الإضرار بها.

> الحق في معرفة الحقيقة لا يقتصر على كشف المعلومات، بل يشمل طريقة إدارتها، وتوقيت إعلانها، والتنسيق بين الجهات التي تمتلكها، بما يضمن حماية الضحايا وعائلاتهم من ضرر جديد في أثناء البحث عن الحقيقة.
>
> منصور العمري
> حقوقي سوري متخصص بقضايا العدالة الانتقالية

حق للعائلات وللمجتمع

يرى مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، أن الحق في معرفة الحقيقة لا يقتصر على عائلات الضحايا والمفقودين، بل يمتد ليشمل المجتمع بأكمله، باعتباره حقًا يرتبط بكشف حقيقة الانتهاكات الجسيمة وفهم الظروف التي سمحت بوقوعها.

وقال عبد الغني لعنب بلدي، إن القانون الدولي كرس هذا الحق بصورة متزايدة، لا سيما في قضايا الاختفاء القسري، موضحًا أن معرفة مصير الضحية تمثل أحد عناصر الحق في الحقيقة، لكنها لا تكفي وحدها لاستكماله.

وأضاف أن الحق في معرفة الحقيقة يشمل معرفة الوقائع المرتبطة بالانتهاك، وهوية المسؤولين عنه، ومصير الضحايا، إضافة إلى فهم السياق المؤسسي والسياسي الذي أتاح وقوع تلك الانتهاكات.

وبحسب عبد الغني، فإن الكشف عن مصير أطفال رانيا العباسي يمثل خطوة مهمة في اتجاه معرفة الحقيقة، لكنه لا يعني اكتمال هذا الحق، إذ إن معرفة المصير التي تجيب عن سؤال "ماذا حدث؟" و"أين انتهى الضحية؟"، تختلف عن تحقيق العدالة، بينما تتعلق العدالة بتحديد المسؤولين عن الجريمة ومحاسبتهم عبر مسارات قانونية وقضائية مستقلة.

وأكد أن التعامل مع هذا الملف يتطلب الجمع بين كشف الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، باعتبارها مسارات متكاملة لا يمكن الاستعاضة عن أحدها بالآخر.

ولا يمكن أن تتحول معرفة الحقيقة، وفقًا لعبد الغني، إلى بديل عن العدالة، بل يجب أن يسيرا معًا، موضحًا أن لجان الحقيقة وآليات التوثيق قد تساعد في كشف الوقائع وبناء السردية العامة للانتهاكات، لكنها لا تغني عن الملاحقات القضائية عندما يتعلق الأمر بجرائم جسيمة.

بين واجب التوثيق وحق العائلات.. أين تقف مسؤولية الصحفيين والباحثين؟

خلال السنوات الماضية، لعب الصحفيون الاستقصائيون والباحثون الحقوقيون دورًا مركزيًا في كشف الكثير من الجرائم والانتهاكات التي وقعت في سوريا، من خلال جمع الوثائق والشهادات وتحليل الصور والتسجيلات المصورة التي تعذر الوصول إليها.

وفي ظل تزايد الاعتماد على المواد الرقمية والوثائق المسربة في توثيق الجرائم، تبرز تساؤلات حول مسؤولية الباحثين والصحفيين، عند حصولهم على أدلة قد تساعد في كشف مصير ضحايا أو تحديد هوية مرتكبين، وحول الآليات التي تضمن الاستفادة من هذه المواد دون الإخلال بالمعايير المهنية والأخلاقية.

الصحفي الاستقصائي أحمد حاج حمدو، يرى أن الموازنة بين حق الجمهور في معرفة المعلومات وحق عائلات الضحايا في عدم التعرض لصدمة إضافية تمثل واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في أخلاقيات العمل الصحفي، ولا سيما في الملفات المرتبطة بالاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة.

وقال حاج حمدو لعنب بلدي، إن المؤسسات الإعلامية قد تواجه انقسامًا داخليًا حتى بين صحفييها عند التعامل مع مثل هذه القضايا، بين من يرى ضرورة النشر ومن يدعو إلى الامتناع عنه، معتبرًا أن اتخاذ القرار يتطلب وجود نموذج تقييم أخلاقي يوازن بين المصلحة العامة وحقوق الضحايا وعائلاتهم.

وأضاف أن التواصل مع العائلات وإبلاغها بالمعلومات بشكل شخصي يبقى الخيار الأفضل عندما يكون ذلك ممكنًا، ليس بهدف منحها حق الرقابة على المحتوى الصحفي، وإنما لتجنب تلقي الأهالي أخبارًا صادمة تتعلق بمصير أبنائهم عبر وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي، كما حدث في حالة أطفال الدكتورة رانيا العباسي.

وأشار الصحفي السوري إلى أن النشر لا يعني بالضرورة الكشف عن جميع المواد التي تمتلكها المؤسسة الإعلامية، إذ قد تقتضي الاعتبارات الإنسانية الاكتفاء بعرض المعلومات الأساسية دون نشر صور أو تسجيلات أو تفاصيل قد تمس كرامة الضحايا أو تزيد من معاناة ذويهم.

مسؤولية الصحفي في تقدير تداعيات النشر

يرى حاج حمدو أن تسليم المواد إلى الجهات المختصة يصبح الخيار الأنسب عندما يكون نشرها مهددًا لمسار العدالة، كأن يؤدي إلى هروب مشتبه بهم أو إفلاتهم من المحاسبة، أو عندما يشكل خطرًا على الضحايا أو الشهود أو مصادر المعلومات.

وأضاف أن مسؤولية الصحفي لا تقتصر على الحصول على المواد ونشرها، بل تشمل أيضًا تقدير التداعيات المحتملة لعملية النشر ومدى تأثيرها على المسارات القضائية والتحقيقية.

وحول تعدد الجهات المنخرطة في التوثيق، قال حاج حمدو، إن المشكلة لا تقتصر على الصحفيين والمنظمات الحقوقية، بل تمتد إلى الجهات القضائية أيضًا، خصوصًا في الجرائم العابرة للحدود كجرائم الأسد التي تنظر فيها هيئات ومحاكم مختلفة.

واعتبر أن تعدد الجهات العاملة بصورة منفصلة قد يؤدي إلى تشتيت الأدلة وتبعثر المعلومات، كما قد يفضي إلى نشر معلومات ناقصة أو غير مكتملة أو الكشف عنها في توقيت غير مناسب، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على القضية نفسها.

الحقيقة ليست سباقًا إعلاميًا

وشدد حاج حمدو على أن البحث عن الحقيقة لا ينبغي أن يتحول إلى سباق إعلامي، معتبرًا أن جوهر العمل الصحفي يتمثل في خدمة المصلحة العامة وليس تحقيق السبق الصحفي بحد ذاته.

وأوضح أن قرار النشر يجب أن يسبقه تقييم أخلاقي يراعي أهمية المادة للمصلحة العامة، والقيمة التي ستضيفها، مقابل الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالضحايا أو عائلاتهم أو بمسارات العدالة.

وأشار الصحفي إلى أن هذه الموازنة تبقى جزءًا أساسيًا من المسؤولية المهنية للصحفيين العاملين على ملفات الانتهاكات الجسيمة.

في حين يرى الباحث السوري والمسؤول عن ملف سوريا في مركز "الدفاع عن الحريات الثقافية والإعلامية" (سكايز) بمؤسسة "سمير قصير" اللبنانية، جابر بكر أن الموازنة بين حق الجمهور في المعرفة وحق عائلات الضحايا في عدم التعرض لصدمة إضافية تمثل واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في العمل الإعلامي والحقوقي السوري.

وقال بكر لعنب بلدي، إن التعامل مع ملفات الضحايا خلال السنوات الماضية جرى في كثير من الأحيان بمنطق البحث عن التفاعل والانتشار، أكثر من كونه التزامًا بمعايير مهنية وأخلاقية واضحة، معتبرًا أن بعض الممارسات أسهمت في تحويل آلام الضحايا وعائلاتهم إلى مادة متداولة أمام الرأي العام.

وأضاف أن الأولوية يجب أن تكون لحق العائلات في المعرفة واتخاذ القرار، باعتبارها الجهة الأكثر تأثرًا بما يُنشر من صور أو معلومات تتعلق بأقاربها، مشيرًا إلى ضرورة وجود أطر أخلاقية واضحة تحدد كيفية استخدام الصور والمواد المرتبطة بالضحايا.

رفض نشر صور الضحايا

اعتبر بكر أن نشر صور القتلى أو الضحايا بعد وفاتهم لا ينسجم مع المعايير الأخلاقية التي يفترض أن تحكم العمل الإعلامي والحقوقي، داعيًا إلى الاكتفاء بنشر صور الضحية خلال حياته وعدم تداول الصور أو المشاهد التي تمس كرامته بعد مقتله.

وأضاف أن المسألة تتجاوز الجانب المهني إلى البعد الأخلاقي، متسائلًا عما إذا كانت المؤسسات الإعلامية أو البحثية ستتعامل بالطريقة نفسها لو كانت هذه المشاهد توثق ضحايا من مجتمعات أخرى.

وأشار إلى أن نشر تسجيلات تظهر لحظات القتل أو الإعدام، مثل بعض المقاطع المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة، لا يمكن تبريره من وجهة نظر أخلاقية، حتى عندما تكون الغاية توثيق الجريمة أو إثبات وقوعها.

> تحويل البحث عن الحقيقة إلى سباق إعلامي يمثل تحديًا يصعب معالجته في ظل غياب معايير موحدة، والأمر يرتبط بدرجة كبيرة بأخلاقيات الأفراد والمؤسسات وبفهمهم للدور الذي يفترض أن يؤديه الإعلام في المجتمع.
>
> جابر بكر – باحث سوري

الإعلام والنشر.. تفكيك المفهومين

يفصل الدكتور في القانون العام أحمد القربي، بين مفهومين غالبًا ما يختلطان: إعلام ذوي الضحايا، ونشر المعلومات، فإعلام العائلات بمصير أحبائهم حق أصيل لا يمكن تقييده، ويجب ضمانه عبر آليات رسمية واضحة، وهو ما بدأت بعض المؤسسات بالعمل عليه من خلال بروتوكولات للدعم النفسي والإبلاغ.

أما النشر العام فهو مسألة مختلفة، إذ يرتبط بأهداف مثل كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة ومنع التكرار، وليس حقًا مستقلًا بحد ذاته.

وبالتالي، فإن المطلوب في ملف المفقودين هو ضمان وصول المعلومات إلى ذوي الضحايا، وليس بالضرورة تعميمها بشكل كامل على الفضاء العام.

ويرى القربي أن الحق في معرفة الحقيقة هو حق أساسي ومطلق من حيث المبدأ، لكنه، كغيره من الحقوق، يخضع لضوابط تنظيمية، مشيرًا إلى أن هذه الضوابط تشمل حماية الشهود، والحفاظ على الخصوصية، وضمان سلامة التحقيقات، ومنع أعمال الانتقام.

لكن القربي حذر من أن تتحول هذه الضوابط إلى أدوات لحجب الحقيقة أو تعطيل الوصول إليها، مؤكدًا أنها يجب أن تنظم طريقة الإفصاح فقط دون المساس بجوهر الحق، مشددًا على أن جميع الضحايا في سوريا يملكون الحق في معرفة مصير ذويهم، حتى لو لم تتوفر كل التفاصيل في بعض الحالات.

استطلاع: من يمتلك الحق بامتلاك أدلة جرائم الحرب في سوريا؟

أجرت عنب بلدي استطلاعًا عبر موقعها الإلكتروني، حول الجهة التي ينبغي أن تتولى حفظ وامتلاك أدلة جرائم الحرب في سوريا، شارك فيه 2000 شخص، واستمر من 3 حتى 11 من حزيران الحالي.

بحسب نتائج الاستطلاع، يرى 41% من المشاركين أن مؤسسات الدولة السورية هي الجهة الأحق بحيازة هذه الأدلة، فيما اعتبر 13% أن هذه المهمة يجب أن تكون من اختصاص جهات دولية مستقلة، في حين أيد 24% من المشاركين تقاسم هذه المسؤولية بين الطرفين.

أما 22% من المشاركين، فأعربوا عن عدم ثقتهم بأي جهة لامتلاك أدلة جرائم الحرب في سوريا.

وثائق وسجلات في فرع "فلسطين" التابع لمخابرات النظام السوري السابق – 9 كانون الأول 2024 (Panos picture)

اعتصام البرلمان.. أخيرًا بدأ الواقع يعود إلى الكلام

أحمد عسيلي

شهد محيط البرلمان بدمشق، في 6 من حزيران الحالي، اعتصامًا دعت إليه مجموعة "17 نيسان"، رفع المشاركون فيه مطالب متنوعة، بعضها معيشي يتعلق بالأسعار ومستوى الخدمات، وبعضها سياسي يتعلق بقضايا مطروحة حاليًا في البلاد، مثل شكل البرلمان والعلاقة بين الدولة وبعض المناطق السورية، وشهد الاعتصام أيضًا حضور أشخاص عبّروا عن معارضتهم لهذه الوقفة الاحتجاجية، ما أفسح المجال أمام نقاشات وحوارات مباشرة بين أطراف تحمل رؤى مختلفة حول الواقع السوري ومستقبل البلاد.

ما لفت انتباهي في كل هذا ليس الاعتصام بحد ذاته، بل طبيعة اللغة التي استُخدمت خلاله، فالسوريون لم يكونوا صامتين خلال العقود الماضية، بل ربما عاشوا في ظل فائض من الكلام والشعارات والخطابات، المشكلة لم تكن في غياب اللغة، بل في ابتعادها التدريجي عن الواقع، كانت الكلمات تُستخدم كثيرًا لتصنيف الأشخاص أكثر مما تُستخدم لفهم المشكلات، فنسمع أوصافًا مثل "خائن" و"عميل" و"مندس" و"وطني" و"شريف"، من دون أن تساعد هذه الكلمات فعلًا على فهم ما يجري على أرض الواقع.

لهذا لم يكن المشهد الأهم هو وجود معتصمين ومعارضين لهم في المكان نفسه، بل الحوارات التي جرت بينهم، مشاهد لسيدتين تختلفان وتتبادلان الرأي والفكاهة في الوقت نفسه، ورجل أمن يتدخل للفصل بين شخصين مسنين اختلفا حول بعض القضايا المعيشية والسياسية، وأشخاص يحاولون شرح وجهات نظرهم المختلفة من خلال تجاربهم اليومية، في كل هذه المشاهد بدا وكأن اللغة تستعيد وظيفتها الأصلية: أن تكون أداة لاكتشاف الواقع لا وسيلة للهروب منه.

ولعل أحد أكثر المشاهد دلالة كان طريقة فض الاعتصام، فبعد نحو 50 دقيقة من التجمع، طلب أحد المسؤولين الأمنيين من المشاركين إنهاءه، مبررًا ذلك بأنه غير مرخص، قد يبدو هذا المشهد عاديًا في كثير من الدول، لكنه يحمل في السياق السوري دلالات أعمق، فالمسؤول لم يلجأ إلى لغة التخوين، بل استخدم حجة قانونية واضحة: الاعتصام غير مرخص، ولديكم عشر دقائق للمغادرة، لترد عليه لاحقًا في تسجيل مصور إحدى الناشطات بالقول، إن الحديث عن الترخيص يفقد معناه في ظل غياب قانون واضح ينظم حق التظاهر، سواء اتفق المرء مع هذا الرأي أم ذاك، فإن ما يلفت الانتباه هو طبيعة النقاش نفسه، حجة في مواجهة حجة، وكلام في مواجهة كلام، ممثل للدولة يقدم تبريرًا يستند إلى القانون، ومواطنة ترد عليه بمنطق قانوني آخر، ربما تبدو هذه التفاصيل بسيطة، لكنها تمثل تحولًا مهمًا في الحياة السياسية السورية، لأن العلاقة بين السلطة والمجتمع لم تعد تُختصر في أوامر من جهة وصمت من جهة أخرى، بل أصبحت تسمح بوجود مساحة للنقاش والاعتراض والرد.

لا يعني ذلك بالطبع أننا أمام قطيعة كاملة مع الماضي، أو أن اللغة السياسية السورية تحولت فجأة إلى لغة عقلانية وواقعية بالكامل، فمثل هذه التحولات لا تحدث بين ليلة وضحاها، وما زالت مفردات كثيرة من المرحلة السابقة حاضرة في المجال العام، وما زال بعضهم يستخدم كلمات مثل "الفلول" أو "التشبيح" أو غيرها من التوصيفات التي تهدف إلى تصنيف الأشخاص أكثر مما تهدف إلى فهم ما يقولونه، وما زالت المزاودة والاتهامات المتبادلة حاضرة وأحيانًا بقوة، لكن أهمية ما جرى تكمن في أن هذه اللغة لم تعد اللغة الوحيدة المتاحة، فإلى جانبها بدأت تظهر لغة أخرى، أكثر ارتباطًا بالواقع وأكثر انشغالًا بالمشكلات الفعلية التي يعيشها الناس.

ما زال الخطاب المعارض السوري يواجه صعوبة في التكيف مع هذا التغير، إذ ما زلنا نسمع بشكل متكرر عبارات من قبيل "لم يتغير شيء" أو "انتقلنا من دكتاتورية إلى دكتاتورية"، وبعيدًا عن تقييم هذه المواقف سياسيًا، فإن المشكلة تكمن في علاقتها بالواقع نفسه، فقد تحدثت مع بعض الأشخاص الذين يرددون هذه العبارات، فكان جواب معظمهم أنها نوع من الضغط على السلطة الجديدة أو محاولة لمنع التراجع عن المكاسب التي تحققت منذ سقوط النظام، وقد يكون هذا الهدف مفهومًا، لكن المشكلة أن اللغة السياسية لا تُقاس بالنيات فقط، بل بقدرتها على وصف ما يراه الناس ويعيشونه.

فحين يلاحظ السوري تغيرات ملموسة في الحياة العامة، سواء اتفق مع حجمها أو اختلف حولها، ثم يسمع في الوقت نفسه أن "لا شيء تغير"، فإن الفجوة لا تنشأ بينه وبين السلطة، بل بينه وبين المتحدث نفسه، فالجمهور قد يختلف معك، لكنه يصعب أن يثق بك إذا شعر أنك تنكر ما يراه بعينيه، وهذه واحدة من أبجديات استعمال اللغة في السياسة: يمكن المبالغة في النقد، ويمكن المطالبة بالمزيد، لكن إنكار الوقائع الواضحة غالبًا ما يؤدي إلى نتيجة معاكسة، لأنه يفقد الخطاب قدرته على الإقناع.

المجتمعات لا تتعلم الحرية من خلال الدساتير والقوانين وحدها، بل من خلال الطريقة التي تتكلم بها أيضًا، وحين تبدأ اللغة بالاقتراب من الواقع، وحين يصبح الخلاف يُدار بالكلام والحجة بدل التصنيف والشعار، نكون أمام خطوة متواضعة لكنها أساسية في تعلم أبجدية الحرية، إنها عملية طويلة ومليئة بالتعثرات، لكن ما شهدناه أمام البرلمان السوري يشير إلى تحول يستحق الانتباه: عودة الواقع إلى اللغة السياسية السورية، بعد سنوات طويلة كانت اللغة فيها تتكلم كثيرًا، لكنها نادرًا ما كانت تصف ما يعيشه الناس فعلًا.

من دمشق إلى بغداد.. توم براك وهندسة النفوذ الأمريكي

لمى قنوت

يطرح تعيين توم براك مبعوثًا رئاسيًا خاصًا في كل من سوريا والعراق، إضافة إلى كونه سفيرًا للولايات المتحدة في تركيا، أسئلة حول الاستراتيجية الأمريكية في جمع ملفات ثلاث دول في يد رجل واحد، وهل انتقلت واشنطن من إدارة أزمات ومسارات شبه منفصلة، عابرة للحدود، إلى إدارة مسرح جيوسياسي واحد، ذي ملفات متشابكة، يمتد من شرق المتوسط إلى شمالي العراق؟

دبلوماسيًا، لا يعتبر هذا التعيين اعتياديًا، فالإدارة الأمريكية التي انسحبت عسكريًا من سوريا والعراق، باستثناء قاعدة واحدة في إقليم كردستان العراق، تنظر إلى هذا القوس الجيوسياسي الممتد كمنظومة أمنية واقتصادية واحدة، وترابط بنيوي بين عدة ملفات مشتركة في كل من سوريا والعراق.

وتتشعب قراءات وأبعاد المنطق البنيوي لتعيين براك في هذه الكتلة الإقليمية، ويكمن أولها في مواجهة نفوذ إيران، فرغم كسر الجسر البري الواصل من إيران إلى لبنان في إسقاط نظام الأسد، ما زال هناك هاجس من استغلال إيران لأي فراغ أو هشاشة أمنية- سياسية تعيد من خلالها نفوذها وشبكات التهريب، وقد سبق أن أعلنت السلطة الانتقالية عن اعتراضها لشحنات أسلحة متوجهة إلى "حزب الله" في لبنان.

وتتموضع سياسة الحوافز التي تتبعها واشنطن بعد كسر هذا الجسر، وفي ظل المتغيرات الجيوسياسية بعد الحرب على إيران وتحكمها في مضيق هرمز، إلى البحث عن بدائل أخرى لممرات الطاقة تقع في إطار نفوذها، مثل تلك التي تعتمد على موقع سوريا الجغرافي، وبضمنه الميناءان في بانياس وطرطوس، لتربط بين العراق والخليج، وبين وتركيا والاتحاد الأوربي، وذلك وفق وثيقة أعدها توم براك، بعد إعلان "انبهاره" بقيادة الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، خلال توقيع مذكرات تفاهم مع شركة أمريكية وقطرية للتنقيب عن الغاز والنفط بالمياه الإقليمية في سوريا، معتبرًا أن "القيادة السياسية ركيزة أساسية في مرحلة التعافي والاستقرار".

وتضم وثيقة براك أيضًا، إعادة تأهيل القطاع النفطي من قبل شركات أمريكية وسعودية وقطرية وإماراتية، وإحياء لخط كركوك- بانياس الممتد من العراق عبر سوريا إلى المتوسط، وخط غاز قطر- تركيا الذي يربط بين الخليج وسوريا عبر الأردن، ومنها إلى تركيا وأوروبا، إضافة إلى خط غاز أذربيجان- كلّس وحلب، وأخيرًا خط الغاز العربي، من مصر ثم الأردن وسوريا إلى تركيا.

ومن خلال خطوط الطاقة البديلة، يبرز الترابط الاقتصادي بين سوريا، والعراق الذي يمتلك ثروة نفطية هائلة لكنه مكبل بمنظومة فساد ضخمة مرتبطة بالنفوذ الإيراني، بينما تمثل تركيا بوابة العبور الطبيعية للطاقة نحو أوروبا. ولا شك أن المواجهة الأمريكية للنفوذ الإيراني في العراق هي الأصعب، لأنه نفوذ أيديولوجي- مؤسسي عميق.

ويكمن التناقض الكثيف في المشهد العراقي بأن كلًا من واشنطن وطهران تدعمان، وبحماس، رئيس الوزراء علي الزيدي، وتضغط عليه واشنطن للمضي قدمًا في سحب السلاح من الفصائل الموالية لإيران، وحصره بيد الدولة، وحل أو دمج "الحشد الشعبي" داخل المؤسسة العسكرية والأمنية الرسمية، بينما حذر قائد "قوة القدس" في "الحرس الثوري"، اللواء إسماعيل قاآني، "الإطار التنسيقي"، وهو أكبر كتلة في البرلمان موالية لإيران، من "تقديم تنازلات للولايات المتحدة في مسألة نزع سلاح الميليشيات مقابل الحصول على مناصب حكومية".

والحكومة العراقية التي اكتشفت مؤخرًا في صحراء النخيب قاعدتين إسرائيليتين سريتين، بمحض المصادفة، أسهمت فصائل عراقية وقوات إيرانية في دعم إيران بالحرب الأمريكية- الإسرائيلية التي استهدفتها، ويسعى الزيدي، الذي وصل إلى منصبه بدعم من "الإطار التنسيقي"، إلى فتح تحقيق بالهجمات التي طالت دولًا خليجية بالطائرات المسيّرة من أراضيه، من خلال تشكيل "لجنة تحقيق رفيعة"، وهو منسجم مع السياسة العراقية الرسمية الرافضة لاستخدام أراضيها وأجوائها لشن هجمات على دول الجوار.

الملف المشترك والمتزامن الذي يتابعه براك في كل من سوريا والعراق هو نقل احتكار القوة من الفاعل شبه الدولاتي إلى الدولة المركزية، ففي سوريا كانت المتابعة، ولا تزال، حثيثة لإتمام تنفيذ اتفاق "قسد" مع السلطة الانتقالية، وفي العراق، تكمن المسألة في تعدد حاملي السلاح داخل الدولة وخارجها في آن واحد، بمعنى أن الميليشيات موجودة في البرلمان والاقتصاد والأمن، والرابط بين الملفين في هذا الشريط الحدودي جغرافي أمني، قد يجعله ملفًا واحدًا بالنسبة لواشنطن، ففي المنطقة، شرقي سوريا وغربي العراق، التي كانت تمر عبرها الإمدادات الإيرانية، وانتشرت فيها خلايا "داعش"، تعاني من هشاشة أمنية وسياسية.

بالطبع، لا يتوقف التدخل المباشر لبراك في سوريا على القضايا المذكورة أعلاه، بل يمتد للعديد من القضايا الجوهرية، كملف رفع العقوبات، والاستثمار، وهندسة اتفاق حول السويداء بمشاركة الأردن في 16 من أيلول 2025، بعد الجرائم الدامية التي حصلت عبر موجات عنف متكررة، ولقاءات تمت بين السلطة الانتقالية والاحتلال الإسرائيلي، وانضمام سوريا للتحالف ضد "داعش" وغيرها من الملفات.

يتسق نهج براك بمنطق "الصفقة"، أو ما يطلق عليه في إدارة العلاقات الدولية بـ"الدبلوماسية التعاقدية"، حيث تُعامل المشكلات السياسية والأمنية كصفقات قابلة للتفاوض، يُقايض فيها كل طرف مصالحه بمصالح الآخر للوصول إلى اتفاق يُرضي الأطراف في لحظتها الراهنة، دون أن تشترط بالضرورة بناء مؤسسات ضامنة، أو تسوية التناقضات البنيوية العميقة التي أفرزت الأزمة أصلًا، وهو نهج يُشابه نهج السلطة الانتقالية، التي تشيد بها الإدارة الأمريكية.

سلاسل توريد برعاية عسكرية

روسيا تتخذ من طرطوس منصة عابرة للحدود.. ما الأبعاد؟

عنب بلدي – شعبان شاميه

في تحول جيو-اقتصادي يحمل أثرًا بارزًا في رسم خارطة النفوذ بشرق المتوسط، بدأ مجلس الأعمال الروسي- السوري تشغيل مركز رئيس لتجميع وتوزيع البضائع الاستراتيجية الروسية في مرفأ طرطوس، مدعومًا بخط ملاحي منتظم يربطه مباشرة بميناء "نوفوروسيسك" على البحر الأسود.

تتجاوز الخطوة أبعاد التبادل التجاري التقليدي، ليتحول الموقع إلى منصة لوجستية تهدف إلى تخزين وتخليص السلع جمركيًا، ثم إعادة تصديرها من الساحل السوري إلى السوق المحلية والأسواق الإقليمية المجاورة مثل العراق والأردن ودول الخليج العربي.

هذا المستجد لم يكن وليد ترتيبات تجارية بحتة، بل جاء تتويجًا لاجتماع عسكري رفيع المستوى عُقد، في 6 من حزيران الحالي، داخل القاعدة البحرية الروسية في طرطوس، ضم الأميرال قائد القاعدة، ومدير مركز التموضع فيها، والملحق العسكري لشؤون الدفاع في سفارة روسيا الاتحادية، إذ تعهد الجانب العسكري الروسي بتقديم دعم كامل وغير محدود للمشروع.

ويفسر هذا المنظور خلفيات تقديم الدعم العسكري للمشروع التجاري المعلن عنه مؤخرًا، إذ تسعى روسيا من خلاله لتوجيه رسائل سياسية متعددة الأطراف، تؤكد فيها استدامة نفوذها في سوريا كقوة فاعلة في الشرق الأوسط، وعزمها الكامل على حماية ومواصلة صيانة مصالحها الاقتصادية الحيوية في المنطقة.

شريان روسي جديد

الخبير الاقتصادي سليمان شعبان، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أن مشروع الخط الملاحي بين "نوفوروسيسك" وطرطوس يمثل محاولة لبناء محور لوجستي ومالي روسي- سوري جديد في شرق المتوسط، بشرط استقرار الظروف السياسية الراهنة.

وتتجلى الأهمية الجيو-اقتصادية لهذا المشروع، بحسب شعبان، في تقليص زمن الشحن، وتأمين قناة مستقرة للصادرات الروسية، ومنح موسكو منفذًا تجاريًا إضافيًا يعزز وجودها العسكري.

في المقابل، يسهم الخط في تخفيض الاعتماد السوري على سلاسل التوريد ما بعد الأسد، ومواجهة للضغوط الكلفة والمعرّضة للضغوط، مع تحويل مرفأ طرطوس إلى مركز توزيع إقليمي، ما يجعل المشروع بمثابة جسر بحري روسي دائم نحو المشرق العربي.

وفيما يخص أبعاد هذا التحول، أشار الباحث في الاقتصاد السياسي أيمن الدسوقي إلى أنه لا يزال من المبكر تقديم قراءة دقيقة حول طبيعة انخراط الشركات التابعة للصندوق السيادي السوري، ومدى تأثيرها الفعلي على خريطة توزيع مراكز القوى الاقتصادية.

ورغم ذلك، فإن هذه الخطوة يمكن فهمها في سياق مساعي دمشق لضبط هذه العلاقات اللوجستية والتجارية، بهدف تبديد هواجس الحلفاء من جهة، وضمان إغلاق المنافذ أمام أي محاولات لتسلل أو عودة فلول النظام الاقتصادي السابق من جهة أخرى، بحسب الدسوقي.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، قال الباحث إن هذا الخط الملاحي والتجاري يخدم المصالح الروسية بشكل مباشر، إذ يضمن لموسكو دورًا محوريًا كفاعل رئيس في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الناشئة، وبناء أرضية صلبة للتمدد نحو أسواق الدول المجاورة.

طموح موسكو وخطوط واشنطن الحمراء

إقليميًا، يتوقف تحول طرطوس إلى منصة "ترانزيت" نحو أسواق العراق والأردن والخليج على التوافقات السياسية قبل الترتيبات اللوجستية، إذ يرى الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي ديمتري بريجع، أن المواقف ستتباين بين مرونة عراقية، وحذر أردني، وبراغماتية خليجية محكومة بشروط محددة.

ويرهن بريجع نفاذ التجارة عبر هذا المسار بمدى مدنية السلع وقانونية الآليات المالية وتنافسية الأسعار، مؤكدًا أن أي ارتباط للمركز بالقواعد الروسية أو بالمواد مزدوجة الاستخدام سيزيد من تحفظ الأطراف الإقليمية.

وفي حين يمنح هذا المشروع موسكو ميزة تنافسية قوية في السوق السورية دون تمكينها من الاحتكار الكامل، يرى بريجع أن نجاحه يظل رهنًا بقدرة موسكو ودمشق على الفصل الصارم بين الشقين الاقتصادي والعسكري، وتأسيس نظام مالي نظيف، وتفادي تحويل طرطوس إلى ساحة مواجهة مع واشنطن، ولا سيما أن المؤشرات الأخيرة للسياسة الأمريكية تعكس مراقبة دقيقة لهذا الملف، مع احتمالية تحول الضغط من العقوبات العامة إلى استهداف أمني مباشر للقواعد وشبكات الإمداد الروسية.

بين القيود المالية والحضور العسكري

الخبير الاقتصادي سليمان شعبان، اعتبر أن ما يجري ليس بالضرورة "استبدال نفوذ بآخر"، بل هو إعادة توازن بين مصادر التأثير الخارجية، داعيًا إلى التفريق بين مستويات التقارب الأمريكي والروسي مع سوريا.

وأوضح شعبان أن النفوذ لا يُقاس من زاوية اقتصادية بحتة، فالولايات المتحدة تمتلك أدوات تأثير أوسع من روسيا لكونها تتحكم في النظام المالي العالمي، والعقوبات، والوصول إلى الأسواق والمؤسسات الدولية، فضلًا عن توجيه مواقف الدول تجاه الاستثمار وإعادة الإعمار، ما يجعل أي انفتاح أمريكي أو تخفيف للقيود أثرًا اقتصاديًا يفوق أي مشروع تجاري منفرد.

في المقابل، يستند النفوذ الروسي إلى عناصر مختلفة، أبرزها الوجود العسكري والأمني طويل الأمد، والحضور في قطاعات الطاقة والنقل والموانئ، إلى جانب القدرة على تأمين السلع الاستراتيجية كالحبوب والوقود والأسمدة.

آلية إدارة التحديات الائتمانية

فيما يتعلق بالآلية القانونية والتقنية الناظمة لحركة التحويلات المالية في ظل العقوبات الدولية المفروضة، قال الباحث في الاقتصاد السياسي أيمن الدسوقي، إن هذه المشكلة كانت محور نقاشات موسعة في اجتماع عُقد أواخر عام 2025، وضم مجلس الأعمال السوري- الروسي وغرفة التجارة والصناعة الروسية.

ورغم غياب المعلومات الرسمية المعلنة حول الصيغة النهائية للاتفاق، يرجح الباحث الاعتماد على شبكات من الوسطاء التجاريين، أو تفعيل نظام المقاصة السلعية، إلى جانب الاستعانة بالآليات الالتفافية التقليدية التي كانت تُستخدم سابقًا لتجاوز القيود المالية.

من جهته، يرى بريجع أن قضية تحويل الأموال تمثل التحدي الأبرز والأكثر حساسية في هذا المشروع، مبينًا أن الآلية الواقعية لتجاوز هذه العقبة قد تعتمد على إجراء تسويات مصرفية عبر بنوك غير خاضعة للعقوبات، أو فتح حسابات مراسلة في دول وسيطة.

كما أشار إلى خيارات أخرى مثل اعتماد نظام المقاصة بالروبل والليرة، أو تطبيق ترتيبات دفع ترتبط بالتبادل التجاري المباشر بدلًا من التحويل المالي الحر.

أما بخصوص إنشاء نظام مدفوعات مشترك خارج شبكة "سويفت"، فأوضح بريجع أن الخطوة ممكنة من الناحية التقنية، لكنها تنطوي على حساسية سياسية بالغة، إذ قد تضع المشروع تحت مجهر الرقابة الأمريكية والأوروبية إذا ما فُسرت كآلية للالتفاف على العقوبات الدولية.

محددات النجاح والاستدامة

على صعيد التبادل التجاري، قال الباحث في الاقتصاد السياسي أيمن الدسوقي، إن قائمة السلع الأساسية المعتمدة ستركز بشكل محوري على مادة القمح والمشتقات النفطية والأسمدة، نظرًا إلى أنها سلع استراتيجية وحيوية لاقتصادات دول المنطقة.

وأضاف الدسوقي أنه لضمان تحقيق جدوى اقتصادية ومنافع حقيقية للدول المشاركة، يتطلب هذا المشروع توفر ثلاثة شروط جوهرية:

- وجود إدارة احترافية للمركز التجاري.
- تأمين ممرات نقل إقليمية منخفضة التكلفة ومرتبطة به مباشرة.
- ابتكار قنوات دفع مالية آمنة ومحصنة ضد العقوبات الدولية.

واستبعد الباحث سعي روسيا لإزاحة أطراف إقليمية أو دولية أخرى من السوق السورية، موضحًا أن دقة الاستراتيجية الروسية تتجه نحو تأمين موطئ قدم راسخ في قطاع السلع والبضائع الحيوية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية مطلقة يصعب تجاوزها.

وأشار إلى أن موسكو تدرك تمامًا أن بناء شراكات تعاونية والاندماج في منظومة تكامل إقليمي، يفتح أمامها آفاقًا أوسع بكثير من الدخول في صراعات تنافسية مباشرة.

اجتماع في القاعدة البحرية الروسية بطرطوس بحضور شخصيات عسكرية لتفعيل عمليات سلسلة التوريد لمركز التجميع والتوزيع الرئيسي للبضائع الاستراتيجية الروسية المصدرة إلى سوريا – 6 حزيران 2026 (الإدارة الذاتية / فيسبوك)

أغانـي الحقـول..

تراث الحصاد وذاكرة المجتمع في الجزيرة السورية

الحسكة – محمد جفال

مع ساعات الصباح الأولى، وقبل أن تشتد حرارة الشمس فوق سهول الجزيرة السورية، كان عبد الرحمن يخطو بين سنابل القمح الذهبية في ريف الحسكة الغربي، يراقب آلة الحصاد وهي تشق طريقها وسط الحقول الممتدة على مد البصر. وبين هدير الآلة الحديثة، تعالت من بعيد كلمات أغنية شعبية قديمة رددها أحد العمال بصوت خافت، لتعيد إلى الأذهان زمنًا كانت فيه المناجل والأهازيج رفيقتين لا تنفصلان عن مواسم الحصاد.

في تلك اللحظة، بدا المشهد وكأنه يجمع بين زمنين، حاضر فرضته التحولات الاقتصادية والتقنية، وماضٍ لا يزال حيًا في ذاكرة أبناء الجزيرة السورية، حيث ارتبطت الزراعة بالأغنية الشعبية بوصفها جزءًا من الحياة اليومية للفلاحين، ووسيلة لتخفيف مشقة العمل والتعبير عن علاقتهم بالأرض.

ومع انطلاق موسم حصاد القمح والشعير في مناطق واسعة من شمال شرقي سوريا بداية الصيف، تعود إلى الواجهة حكايات الأغاني الزراعية التي رافقت الفلاحين لعقود طويلة، وشكلت جزءًا من التراث الشفهي الذي تناقلته الأجيال في الجزيرة السورية.

القمح والشعير.. موسم يحمل ذاكرة الريف

يعد القمح والشعير من أبرز المحاصيل الزراعية في الجزيرة السورية، إذ ارتبطت حياة السكان تاريخيًا بزراعتهما وحصادهما، حتى أصبحت مواسم الحصاد مناسبة اجتماعية وثقافية تتجاوز بعدها الاقتصادي. وقال المزارع عبد الرحمن العبد، إن موسم الحصاد كان يمثل محطة ينتظرها الجميع على مدار العام.

وأضاف عبد الرحمن لعنب بلدي أن الحقول كانت تتحول خلال فترة الحصاد إلى مساحة تجمع أبناء القرى، حيث يتشارك الرجال والنساء العمل منذ ساعات الصباح الأولى حتى غروب الشمس.

وكانت الأغاني الشعبية حاضرة باستمرار خلال العمل، بحسب المزارع، سواء في أثناء الحصاد أو جمع السنابل أو نقل المحصول، مشيرًا إلى أن تلك الأهازيج لم تكن مجرد وسيلة للتسلية، بل شكّلت جزءا من الثقافة الزراعية التي نشأ عليها أبناء المنطقة.

ويستذكر المزارع بعض الأغاني التي كان الحصادون يرددونها في أثناء العمل، ومنها:

"حاصود وارملها سبل وبريطم الحلوة ذبل"، وهي كلمات تعكس، بحسب روايات أبناء الريف، امتزاج التعب اليومي بمشاعر الحب والغزل، التي كثيرًا ما حضرت في الأغاني الشعبية المرتبطة بالمواسم الزراعية. كما كانت تتردد أغانٍ أخرى تحمل مضامين اجتماعية وعاطفية، من بينها:

"خبب يمشي المدلل بأزرق النيلي.. ومن حبك يا حلوة منهدم حيلي"، وتعكس هذه الكلمات صورة الحياة الريفية التي امتزجت فيها مشاعر الحب بمشاهد العمل اليومي في الحقول.

من المناجل إلى الحصادات الحديثة

شهدت طرق الحصاد في الجزيرة السورية تغيرات كبيرة خلال العقود الماضية، إذ حلّت الآلات الزراعية تدريجيًا محل العمل اليدوي الذي كان يعتمد على المناجل وجهود العمال.

ورغم هذه التحولات، لا تزال الأغاني الزراعية حاضرة في الذاكرة الجمعية للسكان، حتى وإن تراجع حضورها العملي في الحقول مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.

وقال المزارع عبد الرحمن العبد، إن الحصاد في الماضي كان يستمر أيامًا طويلة، ويحتاج إلى مشاركة أعداد كبيرة من العمال، الأمر الذي جعل الغناء الجماعي جزءًا أساسيًا من يوميات العمل.

وأضاف أن الأغنية كانت تساعد على تنظيم وتيرة العمل، وتخفف الشعور بالإرهاق الناتج عن ساعات العمل الطويلة تحت أشعة الشمس.

وبحسب روايات كبار السن في المنطقة، كانت بعض الأغاني تحمل أيضًا رسائل تتعلق بالشجاعة والتضامن الاجتماعي، مثل الأهزوجة التي تقول:

"ربعي دوم مونسين البر.. مسقين العدوان من المر"، وهي كلمات تعكس قيم التكاتف والعزيمة التي ارتبطت بمجتمعات الريف الزراعي.

طقوس البذار.. بداية الحكاية

لا تبدأ علاقة الأغنية بالأرض مع الحصاد فقط، بل تسبق ذلك إلى موسم البذار الذي يشكل البداية الفعلية للدورة الزراعية.

ويشير عدد من المزارعين إلى أن الفلاحين كانوا يرددون عبارات وأهازيج خاصة خلال نثر البذور في الأرض، تعبيرًا عن الأمل بموسم وفير وإيمانًا بقيم العمل والرزق.

وقال المزارع عبد الرحمن العبد، إن من أكثر العبارات تداولًا بين الفلاحين في أثناء البذار عبارة: "للطير وما قسم الله"، وهي عبارة تعكس فلسفة شعبية تقوم على الإيمان بأن الرزق بيد الله، وأن على الإنسان القيام بواجبه في الزراعة والعمل وانتظار النتائج.

ويرى أبناء المنطقة أن هذه العبارات والأهازيج شكلت جزءًا من التراث الزراعي الذي رافق مختلف مراحل الإنتاج، بدءًا من حراثة الأرض وحتى جمع المحصول.

القطن.. الحقول مساحة للغناء الجماعي

بعد انتهاء مواسم القمح والشعير، كانت الحقول في الجزيرة السورية تستعد لاستقبال موسم آخر لا يقل حضورًا في الذاكرة الشعبية، هو موسم قطاف القطن.

ففي العقود الماضية، شكّل القطن أحد أهم المحاصيل الزراعية في المنطقة، وارتبط موسمه بطقوس اجتماعية خاصة، خصوصًا مع مشاركة أعداد كبيرة من النساء في عمليات القطاف.

وقالت أمينة الخليف، وهي سيدة من ريف الحسكة الشرقي، إن موسم القطن كان يحمل طابعًا مختلفًا عن بقية المواسم الزراعية.

وأضافت أن النساء كُنّ يتجمعن منذ ساعات الفجر الأولى ويتوجهن إلى الحقول ضمن مجموعات كبيرة، حيث يمتزج العمل بالأحاديث والضحكات والأغاني الشعبية.

وأشارت إلى أن من الأغاني التي كانت تتردد خلال القطاف: "يا حواشات القطن.. وحدة منكن نصيبي.. لقد حارس يم الكود.. بس شوفوني حبيبي".

هذه الأغنية من أشهر ما تناقلته النساء في المنطقة، وفق أمينة، وتحولت مع مرور الزمن إلى جزء من الذاكرة الشعبية المرتبطة بموسم القطن.

العمل الجماعي وصناعة الذكريات

مواسم القطاف كانت تشكل مناسبة اجتماعية بامتياز، إذ تتعرف خلالها الفتيات إلى بعضهن بعضًا، وتتبادل النساء القصص والأخبار، فيما يتحول العمل إلى نشاط جماعي تتخلله أجواء من المرح، بحسب ما قالته أمينة الخليف.

وأضافت أن التنافس كان حاضرًا أيضًا بين العاملات لجمع أكبر كمية ممكنة من القطن، ما كان يضفي أجواء إضافية من الحماسة على العمل اليومي.

لكن سنوات الحرب والنزوح والتغيرات الاقتصادية أثرت، وفق أمينة، في كثير من تفاصيل هذه المواسم، سواء من حيث المساحات المزروعة أو أعداد المشاركين في عمليات القطاف.

ورغم ذلك، أكدت أمينة أن كثيرًا من الأغاني ما زالت حاضرة في ذاكرة النساء اللواتي عملن في الحقول لعقود طويلة.

"سجل شفهي" للمجتمع

الباحث في التراث الشعبي والمجتمعي موسى الحمود، يرى أن الأغاني الزراعية في الجزيرة السورية لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد أغانٍ مرتبطة بالعمل، بل بوصفها سجلًا شفهيًا يوثق تفاصيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

وقال الحمود لعنب بلدي، إن هذه الأغاني تحمل معلومات عن طبيعة العلاقات الاجتماعية، وأشكال التعاون بين أفراد المجتمع، والعادات المرتبطة بالمواسم الزراعية المختلفة.

وأضاف أن الأغنية الشعبية كانت تؤدي وظائف متعددة، من بينها تخفيف المشقة الجسدية، وتعزيز روح الجماعة، ونقل الموروث الثقافي من جيل إلى آخر.

> الأغنية الشعبية كانت تؤدي وظائف متعددة، من بينها تخفيف المشقة الجسدية، وتعزيز روح الجماعة، ونقل الموروث الثقافي من جيل إلى آخر.
>
> موسى الحمود
> باحث في التراث الشعبي والمجتمعي

وأشار إلى أن كثيرًا من الأغاني المتداولة في مواسم الحصاد والقطاف تتضمن إشارات إلى الحب والزواج والعمل والتضامن، ما يجعلها مصدرًا مهمًا لفهم الحياة الريفية في الجزيرة السورية خلال فترات تاريخية مختلفة.

الحفاظ على هذا التراث، بحسب الحمود، لا يقتصر على توثيق الكلمات فقط، بل يشمل تسجيل الروايات المرتبطة بها والظروف التي كانت تُؤدَّى فيها، حتى لا تضيع مع رحيل الأجيال الأكبر سنًا.

علاقة متجاوز الزراعة

رغم التحولات التي شهدها القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية، لا يزال كثير من أبناء الجزيرة ينظرون إلى الأرض بوصفها أكثر من مجرد مصدر للدخل.

ففي الذاكرة المحلية، ارتبطت الأرض بالهوية والانتماء والاستقرار، بينما تحولت الأغاني الزراعية إلى إحدى الوسائل التي عبر من خلالها السكان عن هذه العلاقة.

وقال المزارع عبد الرحمن العبد، إن كل موسم زراعي يحمل معه قصصًا وذكريات متراكمة عبر السنوات، مضيفًا أن الأجيال الجديدة قد لا تعيش التجربة ذاتها التي عاشها آباؤها وأجدادها، لكنها ما زالت تسمع تلك الأغاني وتتعرف إلى معانيها.

ومع استمرار حصاد القمح والشعير في الجزيرة السورية، تعود هذه الأهازيج إلى الذاكرة مرة أخرى، لتذكّر بعلاقة طويلة جمعت الإنسان بالأرض، وبتراث شفهي تشكل عبر عقود من العمل المشترك في الحقول. وبين سنابل القمح التي تُحصد اليوم، وحقول القطن التي تنتظر موسمها في الأشهر المقبلة، تبقى الأغاني الزراعية شاهدة على جانب من تاريخ الجزيرة السورية، ومرآة لعلاقة لم تنقطع بين الفلاح وأرضه، رغم ما شهدته المنطقة من تغيرات وتحديات خلال السنوات الماضية.

موسم حصاد الشعير في قرية قانا جنوب غرب الحسكة – 23 أيار 2026 (أسانا)

دولار أمريكي ▲ مبيع 14620 شراء 14550
يورو ▲ مبيع 16860 شراء 16640
ليرة تركية ▲ مبيع 317 شراء 313
الذهب 21 ▲ 118 $ الذهب 18 ▲ 101 $ المازوت = 0.88$ البنزين = 1.1$ الغاز = 12.5$ (للجرة) السكر (كغ) = 0.86$ الأرز (كغ) = 1.06$

انتشار ملحوظ في سوريا

مراكز التدريب على التمثيل.. اهتمام بالفن أم بحاجة السوق؟

عنب بلدي – أمير حقوق

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في عدد معاهد ودورات التدريب على التمثيل، بالتوازي مع استمرار الدور الأكاديمي الذي يؤديه المعهد العالي للفنون المسرحية في إعداد الممثلين وصنّاع الفن. وبينما يرى بعض المهتمين أن هذه الظاهرة تعكس تنامي الاهتمام بالفنون الأدائية، يعتبرها آخرون استجابة مباشرة لتحولات سوق العمل الفني ومتطلباته الجديدة.

عوامل الانتشار

يعكس انتشار معاهد التدريب الفني حالة من التحول في نظرة الشباب إلى المجال الفني، بالتزامن مع تغيرات كبيرة شهدتها صناعة الدراما والإنتاج البصري خلال السنوات الماضية.

وعزا المخرج المسرحي ومدرب التمثيل مأمون الخطيب، انتشار هذه المعاهد إلى عاملين متداخلين، أولهما الازدياد الملحوظ في اهتمام الشباب بالفنون الأدائية والعمل الدرامي، إلى جانب حاجة سوق العمل إلى مسارات تدريب أكثر مرونة من المسارات الأكاديمية التقليدية.

وقال إن المعهد العالي للفنون المسرحية يبقى مؤسسة أكاديمية متخصصة ذات شروط محددة وعدد مقاعد محدود، في حين تستوعب المراكز التدريبية أعدادًا أكبر من الراغبين في دخول المجال الفني، بمن فيهم الباحثون عن الشهرة والوصول السريع.

من جانبه، يرى الصحفي والناقد الفني عامر فؤاد عامر، أن الظاهرة ترتبط بعدة عوامل متداخلة، أبرزها توسع صناعة المحتوى البصري خلال العقدين الأخيرين، وما رافقه من ارتفاع الطلب على العمل الفني.

كما لفت إلى أن تأثير وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أسهم في زيادة الإقبال على دورات التمثيل والتقديم أمام الكاميرا، مع تحوّل الشهرة لدى بعض الشباب إلى هدف بحد ذاته.

بين التعليم الأكاديمي والتدريب المهني

مع تزايد حضور المراكز والمعاهد التدريبية، يطرح كثيرون تساؤلات حول ما تقدمه هذه المؤسسات مقارنة بالدراسة الأكاديمية، وما إذا كانت قادرة على أن تكون بديلًا حقيقيًا عنها.

أكد المخرج المسرحي ومدرب التمثيل مأمون الخطيب أن المراكز التدريبية لا يمكن أن تكون بديلًا كاملًا عن المعهد العالي، لأن الدراسة الأكاديمية تقدم تكوينًا معرفيًا ومنهجيًا عميقًا، يشمل تاريخ المسرح ونظرياته وثقافته إلى جانب التدريب العملي المتواصل.

وقال إن المراكز تتميز بالمرونة وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق، وتتيح الفرصة لمن لم يتمكنوا من الالتحاق بالدراسة الأكاديمية، وتبقى مكمّلة للدراسة الأكاديمية أكثر من كونها بديلًا عنها .

الناقد عامر عامر يفرّق بين مفهومي "التدريب" و"التعليم"، موضحًا أنّ المعهد العالي يقدم دراسة منهجية طويلة تشمل تاريخ المسرح، ونظريات الأداء والثقافة الفنية العامة، والتدريب المستمر والعمل الجماعي.

في المقابل، تتميز المراكز الخاصة بالسرعة والمرونة والتركيز على الأداء أمام الكاميرا، واختبارات الأداء (الكاستينغ)، وآليات التعامل مع شركات الإنتاج، وهي أمور ترتبط مباشرة بمتطلبات سوق العمل، ويكون دورها مكمّلًا للمعهد العالي.

> بعض مراكز التمثيل تتعامل مع التدريب بوصفه مشروعًا تجاريًا، وتستثمر أحلام الشباب بعيدًا عن المعايير المهنية.
>
> مأمون الخطيب
> مخرج مسرحي ومدرب تمثيل

المنافسة والبحث عن الفرص

أحد أبرز الأسئلة التي فرضها انتشار الدورات التدريبية يتعلق بمدى مساهمتها في رفد الساحة الفنية بمواهب جديدة، أو في المقابل خلق حالة من الازدحام والمنافسة غير المتوازنة.

ويعتبر مدرب التمثيل مأمون الخطيب أن الجانبين تحققا معًا، إذ أسهمت هذه المراكز في اكتشاف وجوه جديدة، ومنحت فرصًا لأشخاص لم تكن لديهم إمكانية الوصول إلى الدراسة الأكاديمية، لكنها في الوقت نفسه رفعت أعداد المتدربين بوتيرة تفوق نمو سوق العمل، ما أدى إلى منافسة شديدة وخلق أوهام لدى بعض الراغبين في دخول المجال.

التخرج من دورة تدريبية لا يكفي، بل يتطلب الاستمرار في تطوير الأدوات الفنية وصقل المهارات، بحسب الخطيب.

ويتفق عامر عامر مع هذا الطرح، مشيرًا إلى أن المراكز ساعدت على كسر احتكار بعض المسارات التقليدية للدخول إلى المهنة، وأسهمت في ظهور ممثلين حققوا نجاحهم من خلال التدريب والخبرة العملية، رغم عدم تخرجهم في معاهد عليا.

لكنه لفت إلى أن تضخم أعداد المتدربين لا يقابله دائمًا نمو مماثل في عدد المشاريع الفنية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حدة المنافسة وزيادة البطالة الفنية.

> المراكز ساعدت على كسر احتكار بعض المسارات التقليدية للدخول إلى المهنة، لكن تضخم أعداد المتدربين لا يقابله دائمًا نمو مماثل في عدد المشاريع الفنية.
>
> عامر عامر
> صحفي وناقد فني

كيف تغير مفهوم دراسة التمثيل؟

أدت التحولات الإعلامية والتكنولوجية إلى إعادة صياغة العلاقة بين الفن وسوق العمل، ما انعكس على طبيعة الإقبال على دراسة التمثيل وأهداف المتدربين.

وقال مأمون الخطيب، إن جانبًا من المشهد الفني بات مرتبطًا بالشهرة والظهور السريع أكثر من ارتباطه بالبحث الفني الجاد، معتبرًا أن بعض الجهات التدريبية تروّج لفكرة إمكانية صناعة ممثل خلال فترة قصيرة، في حين أن التمثيل فن معقد يحتاج إلى موهبة وثقافة وخبرة وتراكم معرفي طويل.

بدوره، يرى الناقد عامر عامر أن مفهوم دراسة التمثيل شهد تحولًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن كان مرتبطًا أساسًا بالمسرح وبناء شخصية الفنان ثقافيًا وفكريًا، دخلت اليوم عناصر جديدة مثل الصناعة الإعلامية والمنصات الرقمية والعلامة الشخصية والشهرة.

ويلاحظ أن كثيرًا من المتدربين أصبحوا يسألون عن فرص الظهور والوصول إلى "الكاستينغ" قبل التفكير في بناء أدواتهم الفنية.

متطلبات النجاح في دراسة التمثيل

على الرغم من اختلاف المسارات بين الدراسة الأكاديمية والتدريب الخاص، فإن النجاح في المجال الفني يبقى رهنًا بمجموعة من الشروط الأساسية التي لا يمكن تجاوزها.

وأكد مدرب التمثيل مأمون الخطيب أن الشغف والانضباط والعمل الجاد تمثل الأساس الأول لدراسة التمثيل، إلى جانب الثقافة العامة والقراءة المستمرة، والقدرة على الملاحظة والتحليل، والتدريب الجسدي والصوتي والنفسي.

وأشار إلى أن الممثل لا يدرس تقنيات الأداء فقط، بل يدرس الإنسان والحياة بكل تفاصيلها.

وقال الناقد الفني عامر عامر، إن هناك متطلبات مشتركة بين جميع المسارات التعليمية، في مقدمتها الموهبة الأولية، والحس التعبيري، والقدرة على الملاحظة، والانضباط، والثقافة العامة، والصبر.

مشهد من إحدى لوحات مسلسل "ما اختفينا 3" – 12 آذار 2026 (منصة العربي)

من أجل التدريبات على التمثيل في معهد "دراما يورو" في دمشق - 19 تشرين الثاني 2025 (دراما يورو)

العزلة المقنّعة بالخصوصية

علامات تستدعي التدخل المبكر

في عالم يتجه نحو الفردية المتزايدة تبقى الأسرة الواعية هي الحصن الأخير الذي يحمي الإنسان من الوقوع في فخ العزلة تحت شعار الخصوصية (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

يحذّر خبراء في علم النفس والاجتماع من تحول مفهوم "الخصوصية" في العصر الحالي إلى غطاء ثقافي يغذي عزلة اجتماعية متزايدة تهدد التماسك الأسري والمجتمعي.

يأتي هذا التحذير في ظل تحولات عميقة طرأت على أنماط التواصل والعلاقات الإنسانية، إذ بات الفرد قادرًا على قضاء جل يومه دون أي تفاعل إنساني عميق، مكتفيًا بوهم الاتصال مع الآخرين عبر الفضاء الرقمي.

في هذا السياق، قالت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن الشعور بالانفصال عن الآخرين لا يمثل مجرد حالة مزاجية عابرة، بل هو مهدد حقيقي يؤثر على الصحة النفسية والجسدية والقدرات المعرفية على المدى الطويل.

وأضافت العرنوس أن الأبحاث الحديثة في علم النفس الاجتماعي وعلم الأعصاب تشير إلى أن الدماغ البشري لا يفرّق دائمًا بين الألم الجسدي الملموس والألم الناتج عن العزلة الاجتماعية.

وترى العرنوس أن هذه الأزمة تأتي كمتغير حاد في مسيرة السلوك البشري، إذ تطور الدماغ الإنساني عبر آلاف السنين داخل جماعات صغيرة ارتكزت حياتها على الترابط والتعاون والتفاعل اليومي المباشر، حيث كانت العلاقات الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من آليات البقاء نفسها، قبل أن تتبدل هذه المفاهيم لصالحة عزلة مقنّعة بالخصوصية.

حدود فاصلة بين الخصوصية والعزلة

حددت استشارية علم النفس الأسري الفارق الجوهري بين "الخصوصية الصحية" و"العزلة المقنّعة"، مؤكدة أن الأولى تمد الروابط الاجتماعية بالقوة، في حين تفرغها العزلة المقنّعة من مضمونها لتسوقها نحو التفكك.

وفي تفصيلها لهذه الرؤية، قالت العرنوس إن العزلة المقنّعة تتسلل إلى حياة الفرد عندما تتحول مساحته الخاصة من مجرد وقت مستقطع إلى بديل كامل عن العلاقات الإنسانية الحقيقية، إذ يبدأ بالانسحاب التدريجي من محيطه والاكتفاء بعالمه الخاص، لتتحول الخصوصية في هذه الحالة من أداة للتوازن إلى وسيلة لتجنب المواجهات، أو الهروب من الضغوط الحياتية، أو الاحتماء من خيبات الأمل.

وعلى النقيض من هذا السلوك الانسحابي، أشارت العرنوس إلى أن الخصوصية الصحية تمثل ركيزة أساسية لتعزيز النمو النفسي السليم.

وفسرت ذلك بأنها تمنح الإنسان فرصة حقيقية للتأمل الذاتي وتنظيم الأفكار وإدارة الانفعالات واستعادة الطاقة الحيوية، وهو ما ينعكس إيجابًا على الفرد ويجعله أكثر قدرة على العودة إلى تفاعلاته الأسرية والاجتماعية بصورة أفضل وكفاءة أعلى.

التحول الرقمي للمساحة الشخصية

تراجع حاد في العلاقات الإنسانية العميقة والحقيقية لصلحة اتصال رقمي مستمر ومزيف، تلك هي النتيجة الأبرز التي رصدتها استشارية علم النفس الأسري، مشيرة إلى أن التكنولوجيا لم تكتفِ بتوفير أدوات جديدة للتواصل بل أعادت بالكامل تعريف العلاقة بين الإنسان ومحيطه.

وحذرت العرنوس من أن هذا التحول الرقمي قاد المجتمعات نحو ما يسميه الباحثون "العزلة الوظيفية"، إذ بات الفرد يستغني تدريجيًا، ودون أن يشعر، عن التفاعلات اليومية المباشرة التي كانت تغذي صحته النفسية، مستعيضًا عنها ببناء عالم كامل داخل شاشة هاتفه يتيح له العمل والتعلم والتسوّق والترفيه دون أن يضطر لمغادرة غرفته.

هذا الواقع الرقمي المستحدث يمثل، بحسب الاستشارية، انقلابًا مشهودًا على المفهوم التقليدي للخصوصية، فبينما كانت تعني في الماضي مجرد اقتطاع مساحة شخصية آمنة داخل مجتمع محلي مترابط، تحولت اليوم إلى جدار افتراضي يعزل الإنسان كليًا عن محيطه البشري.

أطفال الشاشات.. فقر المشاعر وصعوبة التواصل

لفتت العرنوس إلى أن استحواذ الشاشات الرقمية على وقت الأطفال بدلًا من التفاعل المباشر مع الوالدين والأشقاء والأقران يهدد بناءهم النفسي، مسببًا صعوبات في التواصل، وضعفًا في تحمل الإحباط، ومحدودية في فهم المشاعر الإنسانية المعقدة.

وذكرت أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التكنولوجيا ذاتها، بل في كونها بديلًا خطيرًا للعلاقات التفاعلية المباشرة التي يحتاج إليها الدماغ البشري لينمو بصورة متوازنة.

واستندت الاستشارية إلى دراسات حديثة تؤكد أن النمو العاطفي يعتمد بدرجة كبيرة على الخبرات الاجتماعية الواقعية، فعندما يتبادل الطفل النظرات ويقرأ تعابير الوجه ويتعامل مع الاختلاف ويتعلم الانتظار والتفاوض والتعاون، تتشكل الشبكات العصبية المسؤولة عن التعاطف والتنظيم الانفعالي والذكاء الاجتماعي.

العزلة الرقمية وتشكيل هوية المراهقين

ترتبط "الوحدة المزمنة"، بحسب أبحاث، بارتفاع معدلات القلق والاكتئاب واضطرابات تقدير الذات لدى المراهقين، في وقت تحذر فيه العرنوس من أن هذه العزلة قد تتخفى خلف قناع "التواصل الرقمي المستمر".

وأوضحت الاستشارية أن انشغال المراهق بهاتفه طوال الوقت لا يعني بالضرورة أنه متصل بالآخرين، بل غالبًا ما يفتقر إلى العلاقات العميقة التي تمنحه الأمان النفسي الحقيقي.

وأرجعت الاستشارية هذا الانكفاء الرقمي إلى ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية الواقعية، مما يدفع المراهق للبحث عن مشاعر الانتماء والقبول والاعتراف بقيمته داخل العالم الافتراضي، معتبرة أن هذه الديناميكية تمثل تهديدًا مباشرًا لعملية تشكيل هويته النفسية والاجتماعية خلال هذه المرحلة العمرية الحرجة.

الوحدة تحت سقف واحد

أكدت استشارية علم النفس الأسري أن أفراد الأسرة الواحدة قد يعيشون حالة من "الانفصال النفسي" رغم اجتماعهم يوميًا تحت سقف واحد، لافتة إلى أن شعور الإنسان بالوحدة القاتلة داخل أسرة مستقرة هو أحد أكثر التحديات المعاصرة انتشارًا.

وتابعت الاستشارية إلى أبحاث تؤكد أن العامل الحاسم في تعزيز شعور الفرد بالانتماء لا يرتبط بكثرة العلاقات، وإنما بمدى توفر روابط تتسم بالأمان والثقة والاحتواء العاطفي المتبادل.

مؤشرات العزلة المقنعة داخل الأسرة

حذرت العرنوس الأسر من تجاهل علامات "العزلة المقنّعة" التي قد تظهر على أفرادها، مؤكدة أن هذه المؤشرات لا تعني بالضرورة وجود مشكلة نفسية، لكنها تستدعي الانتباه والتقييم المبكر.

وتتمثل أبرز هذه العلامات في تراجع الحوار العفوي داخل المنزل، والإصرار المستمر على تفضيل العزلة والابتعاد عن الأنشطة العائلية، بالتزامن مع ضعف الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية الواقعية.

كما يرافق ذلك اعتماد مفرط على الأجهزة الرقمية كوسيلة للهروب من الضغوط اليومية، يصحبه شعور متكرر بالوحدة والفراغ، ونقص ملحوظ في التعاطف والمشاركة الوجدانية مع الآخرين، فضلًا عن ظهور علامات التوتر الواضح بمجرد الانفصال عن الشاشات الإلكترونية.

طقوس عائلية تكسر العزلة

ترى الاستشارية أن علاج "العزلة المقنّعة" لا يكمن في محاربة التكنولوجيا، بل في استعادة التوازن الإنساني المفقود داخل الأسرة، مشددة على أهمية التركيز على جودة العلاقة الأسرية أكثر من مجرد حساب عدد ساعات الجلوس معًا.

ودعت العرنوس الآباء إلى تقديم نموذج عملي في التواصل الصحي، والبدء الفوري بجعل الحوار الأسري عادة يومية مستمرة، مع تخصيص أوقات محددة داخل المنزل تكون خالية تمامًا من الشاشات الرقمية.

كما أوصت بتشجيع الأنشطة التفاعلية التي تتطلب تعاونًا وتفاعلًا مباشرًا، وتدريب الأبناء على التعبير عن مشاعرهم، بالإضافة إلى بناء طقوس عائلية منتظمة تعزز الانتماء وتوسع شبكة العلاقات الواقعية مع الأقارب والأصدقاء، مع ضرورة الانتباه المبكر لأي انسحاب اجتماعي مستمر، وطلب الدعم المهني المتخصص في حال تحول الأمر إلى عزلة مزمنة.

بعيدًا عن العادات الشائعة والتسويق

حقائق ونصائح حول الأغذية والمناعة

مع ازدياد الاهتمام بالصحة والوقاية من الأمراض، تنتشر العديد من المعتقدات حول أطعمة يُشاع أنها "ترفع المناعة" بشكل مباشر وسريع.

لكن الحقيقة العلمية أكثر تعقيدًا، وفق ما أوضحته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، إذ إن الجهاز المناعي لا يمكن تقويته بطعام واحد، بل يعتمد ذلك على نمط غذائي متوازن وأسلوب حياة صحي، مشيرة إلى أهمية التمييز بين الحقائق العلمية والمفاهيم الشائعة.

تصحيح المفاهيم وتفكيك المبالغات

يتصدر البرتقال وعصير الليمون قائمة الأغذية المرتبطة بمعتقدات شائعة حول المناعة، إذ يعتقد كثيرون أن الإكثار منهما يمنع الإصابة بالزكام أو الإنفلونزا، بحسب قهوجي.

وأكدت الاختصاصية أن فيتامين "C" ضروري لوظائف المناعة، إلا أن تناول جرعات كبيرة منه لا يجعل الجهاز المناعي أقوى من الطبيعي ولا يمنع العدوى.

وأضافت أن بعض العصائر التجارية للبرتقال والليمون تحتوي على كميات مرتفعة من السكر تفوق الفوائد الصحية.

كما أن الثوم، الذي يكتسب شهرة واسعة كـ"مضاد طبيعي للفيروسات" يحتوي بالفعل على مركبات نباتية تمتلك خصائص مضادة للميكروبات، لكن الأدلة العلمية لا تدعم الاعتقاد بأن تناول فصوص الثوم يوميًا يحمي من الأمراض أو يمنع العدوى بشكل مباشر.

وأشارت اختصاصية التغذية العلاجية إلى أن الثوم يعد جزءًا مفيدًا من نظام غذائي صحي، لكنه ليس علاجًا سحريًا.

كذلك يعتقد بعض الناس أن العسل يقوّي المناعة بشكل كبير، بحسب قهوجي، معتبرة أن الحقيقة هي احتواؤه على مركبات مضادة للأكسدة، إضافة إلى أنه يساعد في تهدئة السعال والتهاب الحلق.

وتابعت أن الإفراط في تناول العسل لا يعني الحصول على مناعة أقوى، بل قد يزيد من استهلاك السعرات الحرارية والسكريات دون فائدة إضافية.

ومن الأغذية التي تحظى بسمعة مبالغ فيها أيضًا، وفقًا للاختصاصية، الزنجبيل والكركم، إذ يحتوي كلاهما على مركبات مضادة للالتهاب ومضادات أكسدة، لكن تأثيرهما لا يرقى إلى مستوى الوقاية الكاملة من الأمراض كما يُشاع على وسائل التواصل الاجتماعي.

واعتبرت قهوجي أن إدخالهما ضمن نظام غذائي متوازن أمر مفيد، في حين يكون الاعتماد عليهما بشكل رئيس خطأً شائعًا.

المناعة ليست "منتجًا" يُباع

ذكرت قهوجي أن كثيرًا من المنتجات التي تسوّق على أنها داعمة للمناعة، قد تحتوي على تسوّق على أنها داعمة للمناعة، قد تحتوي على كميات كبيرة من السكر أو المكونات المصنعة، مثل بعض العصائر الجاهزة، ومشروبات "الديتوكس"، وبعض أنواع الزبادي المنكهة، وحتى بعض ألواح الطاقة، موضحة أنه بالرغم من العبارات التسويقية الجذابة، فإن محتواها الغذائي قد لا يكون مثاليًا للصحة العامة.

كما أن الحقيقة التي يغفل عنها كثيرون، بحسب الاختصاصية، هي أن المناعة لا تعتمد على غذاء واحد، بل على مجموعة عوامل متكاملة.

وأضافت أن الحصول على كمية كافية من البروتين، وتناول الخضراوات والفواكه المتنوعة، والحفاظ على مستويات جيدة من فيتامين "D" والحديد والزنك، وشرب الماء بانتظام، جميعها عوامل أكثر أهمية من التركيز على "غذاء خارق" واحد.

وشددت على أن النوم الجيد قد يكون أكثر تأثيرًا إيجابيًا على المناعة من كثير من الأطعمة التي تُسوَّق لهذا الغرض.

وختمت قهوجي حديثها لعنب بلدي بالتأكيد على أن قلّة النوم المزمنة والتوتر المستمر وقلّة النشاط البدني قد تضعف كفاءة الجهاز المناعي، حتى لو كان الشخص يتناول ما يُعرف بـ"أطعمة المناعة" يوميًا.

قبل كأس آسيا 2027

التخبط الإداري يهدد المنتخب السوري

عنب بلدي – يزن قر

منذ انتخاب مجلس إدارة الاتحاد السوري لكرة القدم قبل أشهر، لم تتوقف الانتقادات الموجهة إليه من قبل الشارع الرياضي، وسط تساؤلات متزايدة حول آلية إدارة المنتخبات الوطنية والملفات التنظيمية والفنية المرتبطة بها. ومع كل استحقاق جديد، تتصاعد الشكوك بشأن قدرة الاتحاد على بناء حالة من الاستقرار داخل المنتخب الأول، الذي يُفترض أن يكون في مرحلة إعداد جدية لكأس آسيا 2027.

وجاء إلغاء المباراة الودية أمام البحرين ليضيف حلقة جديدة إلى سلسلة من الإرباكات التي رافقت المنتخب خلال الفترة الأخيرة، بدءًا من النتائج المتواضعة داخل الملعب، مرورًا بالانتقادات المتعلقة بعمل الجهاز الفني، وصولًا إلى المشكلات الإدارية واللوجستية التي باتت تتكرر في أكثر من مناسبة.

وبينما برر الاتحاد القرار باضطرابات حركة الطيران وتأخر رحلة البعثة القادمة من بيلاروسيا، كشفت المعطيات اللاحقة عن وجود توتر داخل المعسكر ومغادرة عدد من اللاعبين للبعثة، وهم عمار رمضان وسيمون أمير وعبد الرحمن ويس ومحمد عثمان وأحمد قفا وأمار ابرهام، ما فتح الباب أمام تساؤلات جديدة حول طريقة إدارة المنتخب في هذه المرحلة الحساسة.

من مجريات اللقاء الودي الذي جمع بين المنتخب السوري والمنتخب البيلاروسي في مدينة مينسك – 5 حزيران 2026 (الاتحاد السوري لكرة القدم)

انتقادات للتخطيط الفني والإداري

اعتبر المدرب السوري أحمد عزام، في حديث إلى عنب بلدي، أن المشكلات التي رافقت المعسكر الأخير تعكس ضعفًا في التخطيط المسبق للبرنامج الإعدادي للمنتخب الوطني، سواء من الناحية الفنية أو اللوجستية.

وأوضح عزام أنه يتفهم اختيار منتخب بيلاروسيا كمنافس ودي، نظرًا إلى أن أسلوب لعبه يتشابه إلى حد ما مع منتخب قيرغيزستان، أحد منافسي المنتخب السوري في كأس آسيا 2027، وهو ما قد يمنح الجهاز الفني فرصة للاطلاع على نمط لعب قريب من المنتخبات التي سيواجهها المنتخب في البطولة القارية.

لكن عزام يرى أن التخطيط العام للرحلة لم يكن مناسبًا، خاصة فيما يتعلق بمكان إقامة المعسكر وطبيعة التنقلات الطويلة التي خاضتها البعثة، مشيرًا إلى أن إقامة مباريات ودية في دول الخليج قد تكون أكثر فائدة للمنتخب، باعتبار أن نهائيات كأس آسيا ستقام في السعودية، ما سيساعد اللاعبين على التأقلم مع الظروف المناخية المشابهة من حيث درجات الحرارة والرطوبة والأجواء العامة المحيطة بالمنافسات.

وأضاف عزام أن المباراة الودية أمام بيلاروسيا لم تحقق الفائدة المرجوة للمنتخب السوري على المستوى الفني، خاصة في ظل الخسارة الثقيلة والأداء الذي ظهر به الفريق، معتبرًا أن الاستفادة من المباريات التحضيرية لا تقاس بالنتائج فقط، بل بقدرة الجهاز الفني على الخروج بمؤشرات واضحة تساعده في بناء الفريق قبل الاستحقاقات الرسمية المقبلة.

وتأتي هذه التطورات في وقت يطالب فيه الشارع الرياضي بخطة واضحة لإعادة بناء المنتخب الوطني، وسط مخاوف من أن تؤدي حالة التخبط الإداري والفني إلى إهدار الوقت المتبقي قبل الاستحقاقات القارية المقبلة، وتراجع الثقة بقدرة الاتحاد على قيادة كرة القدم السورية نحو مرحلة أكثر استقرارًا وتنافسية.

التخبط الإداري يهدد تطور المنتخب السوري

أكد أحمد عزام أن نجاح أي مشروع فني يبدأ أساسًا من العمل الإداري المنظم، معتبرًا أن الإدارة الناجحة تشكل القاعدة التي يُبنى عليها نجاح المنتخب داخل الملعب.

وقال عزام لعنب بلدي، إن العمل الإداري في المنتخبات الوطنية لا يقل أهمية عن العمل الفني، بل يسبقه في كثير من الأحيان، موضحًا أن توفير احتياجات اللاعبين، وتنظيم المعسكرات والمباريات الودية، وضمان سلاسة التنقل والسفر، وتأمين الظروف المناسبة للبعثة، عوامل أساسية تساعد الجهاز الفني واللاعبين على التركيز الكامل في الجوانب الفنية.

وأضاف أن الأحداث التي رافقت رحلة المنتخب الأخيرة، وما تبعها من إلغاء المباراة الودية أمام البحرين ومغادرة عدد من اللاعبين للبعثة، قد تترك آثارًا سلبية على شخصية المنتخب واستقراره، إذا لم تتم معالجتها بالشكل المناسب.

وأشار إلى أن الاتحاد السوري لكرة القدم تعاقد مع المدرب الإسباني خوسيه لانا، بهدف تطوير المنتخب وإحداث نقلة فنية خلال المرحلة المقبلة، لافتًا إلى أن المنتخب يضم مجموعة من اللاعبين الجيدين القادرين على تقديم مستويات أفضل مما ظهروا عليه مؤخرًا.

وشدد على ضرورة عزل الجوانب الفنية عن أي ارتباكات إدارية قد تحدث، لأن استمرار حالة التخبط سينعكس بشكل مباشر على أداء اللاعبين وتركيزهم، في وقت يحتاج فيه المنتخب إلى أكبر قدر ممكن من الاستقرار قبل الاستحقاقات المقبلة، وفي مقدمتها كأس آسيا 2027.

وتلقى المنتخب السوري لكرة القدم خسارة ثقيلة أمام نظيره البيلاروسي بنتيجة 1-4، في المباراة الودية التي جمعتهما في 5 من حزيران الحالي، في العاصمة مينسك، ضمن استعدادات المنتخب السوري لكأس آسيا 2027 في السعودية.

بغياب بلادها.. جماهير تشجع المنتخب البديل في كأس العالم

يفصح السوريون من مشجعي كرة القدم عن نيات مختلفة لتشجيع الفرق المشاركة في نهائيات كأس العالم، إذ يعد اختيار المنتخب البديل ظاهرة جماهيرية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، وليجأ مشجعو المنتخبات غير المتأهلة إلى دعم فرق أخرى لأسباب متنوعة، سواء كانت مرتبطة بالجغرافيا أو الثقافة أو إعجابهم بنجوم اللعبة.

لم يسبق للمنتخب السوري أن تأهل إلى نهائيات كأس العالم، رغم اقترابه من تحقيق ذلك في أكثر من مناسبة، أبرزها خلال التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم 2018، التي أقيمت في روسيا، عندما بلغ الملحق الآسيوي، ومع استمرار غياب المنتخب عن النهائيات، يظل اختيار منتخب بديل لمتابعته خلال البطولة سلوكًا حاضرًا لدى الجماهير السورية.

سلوك جماهيري عالمي

ظاهرة تشجيع المنتخب البديل في بطولة كأس العالم ليست حكرًا على السوريين، بل هي سلوك جماهيري عالمي يرافق المنتخبات غير المتأهلة إلى البطولة، وفق ما أكده المدرب السوري طارق جبان في حديث إلى عنب بلدي.

وتحدث جبان عن نظرة الجماهير السورية إلى هذه الظاهرة، موضحًا أن المنتخب السوري سيبقى الخيار الأول للسوريين في حال تأهله إلى نهائيات كأس العالم.

حتى في حال خروج المنتخب من الأدوار التمهيدية أو المبكرة، يتجه بعض المشجعين إلى اختيار منتخب آخر لمتابعته وتشجيعه، لكن ذلك لا يغير من مكانة المنتخب الوطني في وجدان السوريين، بحسب جبان.

ولفت المدرب السوري إلى أن فكرة المنتخب البديل موجودة في مختلف دول العالم، إذ يختار كثير من مشجعي المنتخبات غير المتأهلة منتخبات أخرى لدعمها خلال البطولة، مشيرًا أن هذا الأمر لا يقتصر على الجماهير العربية، بل يشمل أيضًا جماهير أوروبية قد تساند منتخبات أخرى.

وبالنسبة للجماهير السورية قال جبان، إن عدم تأهل المنتخب السوري إلى كأس العالم يترك شعورًا بالحسرة، خاصة عند مشاهدة منتخبات من دول مجاورة، مثل العراق والأردن، تحقق التأهل إلى المونديال.

وأضاف أن التعاطف مع المنتخبات العربية يعد أمرًا طبيعيًا، ولا سيما أنها قدمت مستويات جيدة خلال السنوات الأخيرة، واستحقت الوصول إلى البطولة.

وأشار إلى أن كأس العالم لا تقتصر على الجانب الرياضي فحسب، بل تمثل حدثًا عالميًا يجمع بين السياحة والتجارة والتبادل الثقافي والاجتماعي بين الشعوب، وهو ما يفسر اختلاف ميول الجماهير واختياراتها في التشجيع.

وأوضح المدرب السوري أن ارتباط المشجعين باللاعبين قد يكون أحد أسباب اختيار منتخب معيّن لمتابعته خلال البطولة، إذ تحظى أسماء بارزة في عالم كرة القدم بمتابعة جماهيرية واسعة تتجاوز حدود بلدانها ومنتخباتها.

ويضرب المدرب السوري مثالًا، اللاعب البرتغالي كريستيانو رونالدو لاعب نادي النصر السعودي، والذي يحظى بمتابعة جماهيرية واسعة من مختلف دول العالم.

المغرب.. نموذج لمنتخب البديل

شهدت النسخ السابقة من بطولة كأس العالم حالات مشابهة، حيث تميل الجماهير إلى تبني منتخبات أخرى بعد خروج منتخباتها الوطنية أو عدم تأهلها.

وخلال كأس العالم 2022 التي أقيمت في قطر، برز المنتخب المغربي كأحد أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة، بعدما حظي بدعم جماهيري واسع من مختلف الدول العربية عقب وصوله إلى الأدوار الإقصائية.

وتحول "أسود الأطلس" إلى ممثل للآمال العربية في البطولة، قبل أن يحقق إنجازًا تاريخيًا ببلوغه الدور نصف النهائي كأول منتخب عربي وإفريقي يصل إلى هذا الدور.

وبناء على ذلك، قد تسهم النتائج الإيجابية في توسيع القاعدة الجماهيرية للمنتخبات خلال البطولات الكبرى، إذ ينجذب كثير من المشجعين إلى الفرق التي تقدم أداء مميزًا أو تحقق إنجازات غير متوقعة، وغالبًا ما ينعكس ذلك على حجم المتابعة الجماهيرية والإعلامية، ما يجعل بعض المنتخبات تكسب جماهيرية جديدة من خارج حدودها الوطنية.

حفل افتتاح كأس العالم في ملعب أزتيكا بمدينة مكسيكو – 12 حزيران 2026 (FIFA)

شروط للنجاح

لماذا تفشل معظم المشاريع التقنية الناشئة؟

في قلب "سيليكون فالي" (وادي السيليكون)، وفي كل حاضنة أعمال حول العالم، وحتى في سوريا، تولد يوميًا آلاف الأفكار التي تطمح لتغيير وجه البشرية.

لكن لغة الأرقام قاسية ولا تجامل أحدًا، إذ تشير إحصائيات إلى أن نحو 90% من الشركات التقنية الناشئة يؤول مصيرها إلى الفشل في غضون السنوات الخمس الأولى.

هذا الرقم ليس مجرد إحصائية، وفق ما قالته مستشارة المشاريع البرمجية ومحللة أعمال النظم سارة قطف، في حديث إلى عنب بلدي، بل صرخة في وجه الحماس المندفع، تحذر من أن الابتكار وحده لا يكفي لبناء إمبراطورية مستدامة.

أسباب انهيار الشركات الناشئة

أرجعت قطف السبب الأكثر شيوعًا للفشل بنسبة تقارب 42% إلى غياب الحاجة الحقيقية في السوق، إذ يندفع المؤسسون لتطوير تطبيقات يقعون في حبها دون دراسة كافية لسلوك المستهلك، لينتهي بهم الأمر عند الإطلاق بمنتج يحل مشكلة غير ضرورية للناس.

وترى الاستشارية أن المال هو الوقود الحيوي الذي غالبًا ما تحترق الشركات الناشئة بنيرانه، نتيجة السقوط فيما وصفته بـ"فخ التوسع المتهور".

ويتجسد هذا الخلل المالي في الإسراف بتوظيف أعداد هائلة من المبرمجين، واستئجار مكاتب فاخرة قبل تحقيق أي ربحية فعلية، ما يتسبب في نفاد السيولة النقدية مبكرًا وقبل التمكن من الوصول إلى جولة التمويل التالية.

كما أكدت قطف أن التقنية العظيمة لا تقودها فرق متناحرة، فغياب الانسجام بين المؤسسين، وافتقار المطورين للمهارات الإدارية والتسويقية، يخلقان فجوة تنفيذية قاتلة، فالشركات التي تُدار برؤية تقنية بحتة دون ذكاء عاطفي وإداري تظل محكومة بالتخبط.

ولفتت إلى أن الأسواق التقنية المزدحمة لا ترحم التعقيد، فالعجز عن تبسيط المنتج يمنح المنافسين الأكثر مرونة وبساطة فرصة ذهبية للاستحواذ على الحصة السوقية في لمح البصر، وتحويل العملاء بعيدًا عن الحلول المعقدة.

العبور الآمن

لقلب موازين هذه النسبة القاتمة وتحويلها إلى فرص حقيقية، يتعيّن على رواد الأعمال اتخاذ مسارات مغايرة.

وبحسب استشارية البرمجيات ومحللة النظم، فإن هذه المسارات يجب أن تُبنى على أرضية واقعية صلبة لا على الأوهام، وتتمثل بـ:

• منهجية "الشركة الناشئة المرنة" (Lean Startup): يجب التوقف عن بناء المنتج الكامل خلف الأبواب المغلقة. الحل يكمن في إطلاق "المنتج الأدنى القابل للنمو" (MVP) واختباره مع عملاء حقيقيين، ثم التعديل بناء على ردود الفعل الفعلية، لأن الفشل المبكر والصغير هو أرخص وسيلة للتعلم.

• التركيز على القيمة المضافة لا الميزة التقنية: على الشركات أن تسأل نفسها: "ما الألم الذي نعالجه؟". الحل يبدأ من فهم العميل وليس من كتابة "الكود"، فالنجاح يكمن في سد فجوة حقيقية تجعل العميل مستعدًا للدفع مقابل الحل.

• الانضباط المالي الصارم: يجب التعامل مع كل دولار مستثمر بحرص شديد. التوسع يجب أن يكون نتاجًا للطلب المتزايد وليس استباقًا له. الإدارة المالية الرشيدة تمنح الشركة "نفسًا طويلًا" لمواجهة تقلبات السوق.

• بناء فريق متعدد المواهب: المؤسس الناجح هو من يحيط نفسه بمن هم أذكى منه في مجالات التسويق والمبيعات والقانون، لخلق توازن بين جودة المنتج وقوة الانتشار.

الكلاسة".. حي الصناعة والتاريخ بحلب

يبرز حي الكلاسة في مدينة حلب كأحد الأحياء التي ارتبط اسمها بحرفة معينة، قبل أن يتحول مع الزمن إلى حي سكني وتجاري وصناعي داخل المدينة.

يقع حي الكلاسة جنوبي المدينة القديمة، ضمن نطاق الأحياء المتصلة بالأسواق التاريخية، مثل الجلوم وباب المقام وبستان القصر، ما جعله جزءًا من الحركة اليومية للمدينة، وممرًا بين الأسواق القديمة والمناطق السكنية المحيطة.

مرتبط بحرفة

يرتبط اسم الكلاسة، بحسب التفسير اللغوي المتداول، بمهنة قديمة كانت شائعة في المدينة، وتتعلق بصناعة الكلس أو الجير المستخدم في البناء.

وتشير روايات تاريخية إلى أن المنطقة عرفت أيضًا بأسماء أقدم، من بينها "الحاضر السليماني"، نسبة إلى الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك الذي يقال إنه بنى قصرًا في الموقع خلال فترة ولايته.

ومع اختفاء كثير من الحرف التقليدية، بقي الاسم شاهدًا على مرحلة كانت فيها المدينة تعتمد على أحياء متخصصة في الصناعات اليدوية والبناء والمواد الأولية.

كما يرتبط حي الكلاسة بكونه مسقط رأس الملحن والمنشد الحلبي عمر بطش، أحد أبرز أعلام الموسيقا والإنشاد في المدينة خلال القرن الماضي.

امتداد حي الكلاسة بين باب أنطاكية وبستان القصر، وعلى مقربة من نهر قويق، جعله جزءًا من قلب حلب التاريخي، إذ تتداخل المناطق السكنية مع الحرف والأسواق، ومع مرور الزمن، حافظ الحي على طابعه الشعبي، رغم التغيرات العمرانية التي شهدتها المدينة.

ومع التحولات الاقتصادية التي شهدتها حلب، أصبح الحي جزءًا من امتدادات النشاط الصناعي في المدينة، حيث تعتبر المنطقة اليوم من الأحياء القريبة من تجمعات صناعية ومهنية متنوعة، إلى جانب مناطق مثل منطقة العرقوب الصناعية، حيث تتوزع الورشات والمهن والصناعات المتوسطة.

ضريح يتوسط الحي

في الحي يوجد مقام أو ضريح قرب الجادة الكبرى، ويتداول بعض السكان روايات محلية عن أن الضريح يُنسب إلى شهاب الدين بوري، الذي يقال إنه الأخ الأصغر غير الشقيق للقائد صلاح الدين الأيوبي.

ويشير بعض المؤرخين إلى ارتباط اسمه بالبيئة الأيوبية في تلك المرحلة، وظهوره ضمن سياق قادة أو شخصيات قريبة من الدولة الأيوبية.

ويذكر كامل الغزي في "نهر الذهب في تاريخ حلب" وجود مسجد ومزار في محلة الكلاسة ينُسب إلى الشيخ شهاب الدين، ضمن آثار قديمة كانت قائمة في المنطقة.

عبد الفتاح رواس قلعه جي، في كتابه "أحياء حلب"، أورد رواية تربط الضريح بشخصية تدعى شهاب الدين محمود بن بوري، وتصفه بأنه من القادة المرتبطين بصلاح الدين الأيوبي، وقد توفي متأثرًا بجروح أصيب بها قرب حلب.

وبين هذه الإشارات، تبقى تفاصيل الهوية الدقيقة للشخص المدفون أو المنسوب إليه الضريح محل اختلاف بين المصادر، إذ تميل بعض الروايات إلى تأكيد صلته بالبيت الأيوبي، دون حسم واضح لطبيعة هذه الصلة أو درجتها.

كتاب

"الأبتر".. معنى الهوية والأرض بعد نكسة حزيران

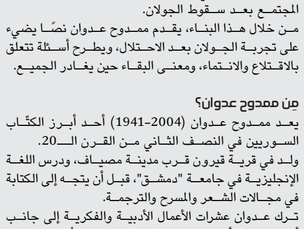

في رواية "الأبتر" للكاتب والشاعر السوري ممدوح عدوان، تتخذ الأحداث من قرية المنصورة في الجولان المحتل مكانًا لها، حيث تُروى الحكاية في السنوات التي أعقبت حرب حزيران 1967، أو فيما يعرف بـ"النكسة"، وما فرضته من واقع مرير على الأراضي السورية بعد الاحتلال الإسرائيلي، حيث تحولت القرى التي أخلاها سكانها إلى أماكن شاهدة على الخراب، وقصص محفورة في الذاكرة.

تدور الرواية حول "إدريس"، الرجل العجوز الذي يرفض مغادرة قريته رغم رحيل أهلها جميعًا، ففي الوقت الذي تتجه العائلات نحو النزوح، يقرر البقاء في منزله وبين أرضه، متمسكًا بحياة يعرف أنها تتلاشى من حوله، لكنه يرفض الاعتراف بنهايتها، وكأنه استفاد من دروس عديدة قدمتها التجربة الفلسطينية إبان النكبة.

ويواصل "إدريس" تفاصيل حياته اليومية كما اعتادها، إذ إنه يعتني بأرضه وبقرته، ويتنقل بين بيوت القرية الفارغة، منتظرًا عودة أصحابها في أي لحظة، غير أن الواقع الجديد يفرض نفسه تدريجيًا، بل إنه الأقوى، مع اتساع آثار الحرب وتحول المكان إلى مساحة خالية سوى من الذكريات.

الرواية إلى جانب سردها لقصة رجل بقي وحيدًا في قريته، فإنها تعتني أرضه وبقرته، ويتنقل بين بيوت القرية الفارغة، منتظرًا عودة أصحابها في أي لحظة، غير أن الواقع الجديد يفرض نفسه تدريجيًا، بل إنه الأقوى، مع اتساع آثار الحرب وتحول المكان إلى مساحة خالية سوى من الذكريات.

الرواية إلى جانب سردها لقصة رجل بقي وحيدًا في قريته، فإنها تقارب أو تجعل من "إدريس" صورة للإنسان الذي يتمسك بأرضه في مواجهة الاقتلاع، فالأرض لا تظهر على أنها ملكية شخصية فحسب، وإنما تتجاوز ذلك لتكون جزءًا من الهوية والذاكرة، والبقاء فيها يتحول إلى شكل من أشكال المقاومة الصامتة.

ومع تقدم الأحداث، يشهد "إدريس" التحولات التي تصيب قريته، من البيوت المهجورة إلى الحقول التي أصابها الخراب، فيما تتبدل ملامح المكان الذي عرفه طوال حياته، وبين حين وآخر، يلتقي عابرين ومقاومين يمرون في المنطقة، في تذكير بأن الصراع لم ينتهِ رغم الهزيمة.

تعكس الرواية آثار النكسة على الإنسان والأرض، من خلال شخصية تعيش العزلة والخسارة، لكنها ترفض التخلي عن الأمل وعودة الحياة إلى ما كانت عليه، لذلك تبدو "الأبتر" أقرب إلى رواية عن التمسك بالمكان والذاكرة، بما تحمله هذه الحالة من أثر خلّفته تبعات الحرب والاحتلال.

كما سلطت الرواية الضوء على نظرة متباينة داخل القرية تجاه الجنود، إذ يراهم بعض الأهالي حماة للحدود وضمانة للاستقرار، فيما يعتبرهم آخرون مصدر أذى، سواء عبر سرقة المواسم أو تخريب الأراضي بحجة شق الطرق والحفر، في انعكاس مباشر لحالة الانقسام داخل المجتمع بعد سقوط الجولان.

من خلال هذا البناء، يقدم ممدوح عدوان نصًا يضيء على تجربة الجولان بعد الاحتلال، ويطرح أسئلة تتعلق بالاقتلاع والانتماء، ومعنى البقاء حين يغادر الجميع.

من ممدوح عدوان؟

يعد ممدوح عدوان (1941-2004) أحد أبرز الكتّاب السوريين في النصف الثاني من القرن الـ20.

ولد في قرية قيرون قرب مدينة مصياف، ودرس اللغة الإنجليزية في جامعة "دمشق"، قبل أن يتجه إلى الكتابة في مجالات الشعر والمسرح والترجمة.

ترك عدوان عشرات الأعمال الأدبية والفكرية إلى جانب أعمال نقدية أشهرها "حيونة الإنسان"، كما عُرف بقراءاته للمجتمع والسياسة والثقافة.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 14 حزيران / يونيو 2026
العـدد 747 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

"الموزاييك"..
حرفة دمشقية حيّة في سوق "شبه ميت"

عنب بلدي – غنى جبر

يعـد "الموزاييـك" الدمشـقي واحـدًا مـن أبـرز الفنـون الحرفيـة التـي ارتبطت باسـم دمشـق لأكثر مـن قرن، ورغـم التحـولات الاقتصاديـة والتحديات التي شـهدتها سـوريا خلال السـنوات الماضية، لا تـزال هـذه الحرفـة تحافـظ على مكانتهـا بفضـل حرفـيين توارثـوا صناعتهـا جـيلًا بعـد جيل، وتمسـكوا بإنتاجهـا وفـق طابعهـا اليدوي.

الحـرفي محمـد هشـام الحلبـي اسـتعرض، في حديـث إلى عنـب بلـدي، تاريـخ "الموزاييـك" الدمشـقي وجـذور ارتباطـه بهـذه المهنـة، متناولًا مراحـل صناعـة القطـع الفنيـة، والمـواد الطبيعيـة التـي تميزهـا، إلى جانـب واقـع الحرفـة اليـوم والتحديـات التي تواجـه اسـتمرارها، في ظل تراجع عـدد الورشـات وصعوبـات التسـويق والتصديـر، مقابـل إصرار الحرفـيين على حماية أحـد أهم رموز التراث الدمشـقي.

اسـتعاد الحلبـي بداياتـه مـع مهنـة "الصـدف" و"الموزاييـك" الدمشـقي، متحدثًا عن جذور شـغفه الـذي ورثـه عن والـده، حيث نشـأ في بيئـة حرفية كان مشـغل العائلـة فيهـا يقـع في منطقـة التكيـة السليمانية.

الحـرفي الحلبـي الـذي غـادر مشـغله في التكيـة السـليمانية، وانتقـل للعمـل في السـوق الحـالي، في منطقـة مدحـت باشـا (مئذنة الشـحم)، يرى أن هـذه الحرفـة وعلى الرغم مـن كل التحديات تشـهد تقدمًـا وازدهـارًا مسـتمرًا ملحوظًا.

وبشـغف، وصـف "الموزاييـك" بالفسيفسـاء الدمشـقي الخشـبي، إذ إن الألـوان الموجـودة على القطـع الفنيـة ليسـت صناعية، بـل ألـوان طبيعية مسـتمدة مـن أشـجار غوطـة دمشـق، مثل خشـب الليمـون والزيتـون والكينـا والـورد والجـوز.

هـذه المشـغولات، وفـق الحلبـي، تعكـس صـورة متناغمـة لألـوان الخشـب الطبيعـي، التـي يتـم تطعيمها لاحقًـا بالصدف البحـري الأصلي، لإضفاء الرونـق الخـاص عليهـا.

ابتكار يعود لعام 1880

"الموزاييـك الخشـبي الدمشـقي" فـن فريـد مـن نوعـه، ويقتصر على مدينة دمشـق ويحمل اسـمها، بحسـب الحلبي.

وحـول تاريخ نشـأة هـذه الحرفـة، بيّن أن أول من اخترعهـا هـو نجـار دمشـقي مجتهـد وموهـوب يُدعـى جرجـي البيطـار في عـام 1880.

ونتيجـة لهـذا الإبـداع المتميـز، نـال البيطار وسـام شرف رفيـع المسـتوى، كان يعـد الأعلى في ذلـك الوقـت، مـن الـوالي العـثماني تقديـرًا لابتـكاره وتأسيسـه لهـذه الحرفـة التـي قـام بتعليمهـا للأجيـال المتعاقبـة حتـى وصلـت إلينـا اليـوم.

وفـيما يتعلق بالمـواد الخام المسـتخدمة في الإنتاج، بيّن الحلبـي أن الخشـب هـو المكـون الأسـاسي بجميـع أنواعـه، مـشيرًا إلى أن الهيـكل أو البـدن الرئيـس للقطع يعتمد بشـكل أسـاسي على خشـب الـزان أو خشـب الجوز.

وبالنسـبة للألـوان المتنوعـة (الرمـادي والأصفـر والأحمـر)، كشـف الحلبـي بأنهـا كلهـا تكتسـب قيمتهـا مـن ألـوان الأخشـاب الطبيعيـة دون أي تدخـل خارجي، قبـل أن تُطعم بالصـدف البحري.

مهنة تتطلب الصبر والدقة والشغف

بالحديـث عن الصعوبـات التي تواجـه الحرفي في آليـة العمـل قـال الحلبـي، إن الحـرفي المتمكن، أو مـا يُعـرف بـ"المعلـم"، لا يـرى في مراحـل العمل صعوبـة بالمعنـى التقليـدي للكلمـة، فمـع الخبرة الطويلـة تصبـح التحديـات جـزءًا مـن تفاصيـل المهنـة اليومية.

إلا أن هـذه الحرفـة تتطلب قـدرًا عاليًا مـن التركيز والانتبـاه إلى أدق التفاصيـل، إلى جانـب الـصبر والدقـة في التنفيذ.

وأكـد الحلبـي أن العامـل الأهـم في نجـاح الحرفي واسـتمراره هو حبـه لمهنته وشـغفه بها، فالشـغف هـو مـا يدفعـه إلى الإبـداع والإتقـان مـهما بلغـت متطلبـات العمـل وتعقيداته.

مراحل تصنيع "الموزاييك"

اسـتعرض الحـرفي محمـد هشـام الحلبـي مراحل إنتـاج قطـع "الموزاييـك"، مـشيرًا إلى أنهـا عمليـة يدويـة معقـدة، تبـدأ أولى خطواتهـا بتـأمين المواد الأولية من خشـب الجـوز أو الزان المتوفريـن محليًا في غوطتـي دمشـق الشرقيـة والغربية.

وتمر الصناعة بمراحل هي:

- عمليـة التصنيـع بتقطيـع الخشـب وتشـكيله لصناعـة الهيـكل الأسـاسي للقطعة المـراد تنفيذها، سـواء كانـت علبـة أو طاولـة أو إطـارًا للصـور.
- مرحلـة "تنشير التطعيـم"، حيـث تُـنشر قطـع التطعيـم الصـغيرة وتُحبك بعنايـة فائقـة، مكوّنة النجـوم والزخـارف الهندسـية المميزة التي تشـتهر بهـا هـذه الحرفة.
- عقـب الانتهـاء من عمليـة الحبك، ينتج مـا يُعرف بـ"الراجـع"، وهـو الجـزء الذي يسـمح باسـتخراج عـدد كـبير مـن القطـع يتراوح بين 100 و200 قطعـة، تبعًـا للسماكـة المطلوبة.
- تُنقـل هـذه القطـع إلى المرحلـة التاليـة، حيـث تُسـكب فـوق الهيـكل الخشـبي المُجهّـز مسـبقًا وتُثبت باسـتخدام الغـراء الأحمر، قبـل أن تُترك فترة كافيـة حتـى تجـف بشـكل كامـل.
- وبعـد الجفاف، تخضع القطـع لعملية "الألفطة"، التـي تهدف إلى تنعيم السـطح الخشـبي وإزالة أي زوائد أو شـوائب.
- مرحلـة "التصديـف"، حيـث يتـم إدخـال قطـع الصـدف وتثبيتهـا في الأماكـن المخصصـة لهـا وفـق التصميـم المطلـوب، لتخضـع القطعـة بعـد ذلـك لعمليـة تنعيـم ثانيـة تضمـن انسـجام جميع عناصرهـا.
- أمـا المرحلـة الأخيرة فهـي مرحلـة "البرداخ"، التي تمنح القطعـة مظهرهـا النهائي وبريقهـا الخاص، لتصبح جاهـزة للعرض والاسـتخدام.

وأوضـح الحـرفي أن العمـل على هـذه القطـع يتطلـب وقتًـا طـويلًا، حيـث تحتـاج 100 قطعـة "مـن الشـغل المتقـن والمتميـز" إلى فترة تتراوح بين سـتة أشـهر وسـنة كاملـة لإنجازهـا، بـل إن بعض القطـع الفريدة قد يسـتغرق العمل عليهـا بمفردها عامًـا كاملًا.

ورغـم دخـول التكنولوجيـا الحديثـة في صناعـة "الموزاييـك"، أكـد الحرفي أن هـذه الحرفـة لا تزال محافظـة على طابعهـا اليـدوي الأصيـل.

وأشـار إلى أن التحديـث اقـتصر على اسـتخدام "الشـلّة" أو المنشـار الكهربـائي، الـذي حـلّ محـل الوسـائل القديمـة، ورغـم هـذا التطـور المحـدود، بقيـت بقيـة مراحـل الإنتـاج كما كانـت منـذ عقود طويلـة، تُنجـز يدويًـا بالكامـل.

وبذلـك تظل صناعـة "الموزاييك" واحـدة من الحرف النـادرة التـي قاومـت التحـول الكامـل إلى الآلات، محافظـة على خصوصيتهـا كفـن يـدوي يعتمد في جوهـره على خبرة الحـرفي وصبره وإبداعـه.

تراجع الورشات وصعوبات التصدير

في مقارنـة بين واقـع الحرفة قبل الحـرب وبعدها، أشـار الحلبـي إلى تراجـع حـاد في عدد الورشـات، إذ كانـت دمشـق وريفهـا تضمان نحو 500 ورشـة قبـل الحـرب، بينـما لا يتجـاوز عـدد الورشـات الفاعلـة اليوم 100 ورشـة.

وقـال الحلبـي، إن "الموزاييـك" الدمشـقي يعتمـد بشـكل أسـاسي على السـياح الأجانـب والقـدرة التصديريـة، ومـع غياب السـياحة وتوجيـه المواطن السـوري لأولوياتـه نحـو تـأمين المعيشـة اليومية، تراجـع الطلب المحلي بشـكل كـبير، واصفًا السـوق الحـالي بأنـه "شـبه ميت".

وأضـاف أن التصديـر يواجـه عقبـة تتمثـل في الارتفـاع الكـبير لأسـعار الشـحن، مما جعـل الزبـون الخارجـي يتردد كثيرًا قبـل الشراء، مقارنة بمعـدلات الطلـب المرتفعـة التـي كانت سـائدة قبل 15 عامًـا، على الرغـم من أن هـذه الحرفـة مطلوبة في جميـع دول العـالم، نظـرًا إلى خصوصيـة "الموزاييـك" الدمشـقي وانفـراده عالميًا، بحسـب ما ذكـر الحـرفي.

واختتـم حديثـه مؤكدًا أن الاسـتمرار في هـذه المهنة في ظـل الظـروف الحاليـة ينبـع أولًا وأخيرًا مـن حـب الحرفـيين لمهنتهـم، وشـغفهم بالحفـاظ على هـذا التراث الإنسـاني.

مجموعة من قطع الموزاييك الدمشقية من صنع الحرفي محمد هشام الحلبي- 23 أيار 2026 (عنب بلدي)

خداع الجماهير

خطيب بدلة

صار عندي حلم، وأنا في هذا العمر، أن تزول فكرة الجماهير، وألا نرى في ساحاتنا العامة، تجمعات تصيح، وتهتف، وتعيش، وتطالب.. وألا نسمع خطابات حكام دكتاتوريين، مستبدين، إرهابيين، يزعمون أنهم يفنون أعمارهم، في سبيل إسعاد الجماهير العظيمة، فهذا الحاكم يعرف، وكل المراقبين يعرفون، وقسم كبير من الجماهير نفسها يعرف، أن الحاكم كذاب، أفاك، نصاب، يتاجر بمآسيهم، ويسرقهم، ويركب على أكتافهم.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي غوستاف لوبون، في كتابه الذي يحمل عنوان "سيكولوجية الجماهير": مَن يستطيع زرع الوهم في الجماهير يصبح سيدًا لهم، ومن يحاول إزالة الأوهام عن أعينهم يصبح ضحية لهم، وأما الشاعر المصري الكبير بيرم التونسي، فيتحدث عن سهولة خداع الجماهير، من قبل التجار والنصابين. يقول: من المستحيل أنت تخدع أي طفل صغيرْ، وتلف عقله وتعطيه القليل بكتيرْ، لكن بأهون طريقة تخدع الجماهيرْ، لو كنت أغبى غبي تجري وراك وتسير.. ومع أن كلام بيرم التونسي منطقي، من حيث الظاهر، إلا أنه يطرح سؤالًا مهمًا عن طبيعة الأفكار التي تستطيع أن تخدع بها الجماهير. أنا، أخوكم، أرى أنه في مقدور أي شخص أن يخدع الجماهير، إذا أتاها من أحد مدخلين، الدين، والقومية.. هذان المدخلان يفعلان فعلهما في عامة الناس، لأنهما يقتربان من الغريزة، ويلائمان العقول الكسولة، التي تتلقى الأفكار "على الجاهز"، وترفض الأفكار التحررية، الممتازة، فهي تضطرهم لتشغيل عقولهم التي اعتادوا أن يتركوها خارج الخدمة.

نصل، هنا، إلى نقطة الحقيقة، وهي أن مَن يتقدم لمخاطبة الجماهير، عليه مسؤولية أخلاقية كبيرة، من خلال هذه المسؤولية يظهر الفرق بين الإنسان الجيد، الصادق، المحترم، الذي يريد لشعبه الخير، والخلاص، والتقدم، وبين والإنسان الخبيث، الانتهازي، الذي يضحي بالجماهير نفسها، في سبيل مصالحه الشخصية، وحتى لو رآها تسلك الطريق الخاطئ، يطبطب عليها، ويوحي لها أنها على صواب، وما إن تطمئن هذه الجماهير له، حتى يبدأ باستغلالها، وهذا هو، بالضبط، خداع الجماهير.

أكبر خديعة، حصلت في سنوات الحرب الأهلية السورية، هي الطائفية، فلو تأملت قليلًا في حقبة حافظ الأسد، ووريثه، لوجدت أنه كان شديد الحرص على إرضاء مختلف الطوائف السورية، وبالأخص الطائفة السنية، من خلال تقديم فكرة الولاء لرأس النظام على فكرة الطائفة، فكانت المناهج الدينية المعتمدة في المدارس، والإذاعة، والتلفزيون، والاحتفالات الدينية، مثل رأس السنة الهجرية، ورمضان، والمولد النبوي، والنصف من شعبان، تقدم على نهج أهل السنة، والرئيس كان يحضر هذه الاحتفالات، ويصلي وراء الإمام السني، وخلال الـ 54 سنة، لم يعرف السوريون، من خلال الإعلام، شيئًا عن طبيعة أحد المذاهب الدينية الأخرى، لا العلوي ولا غيره، وكانت مناصب كبيرة في الدولة، وأهمها رئاسة الوزراء، تخصص لأهل السنة، وثمة ضباط سنة كبار في الجيش والمخابرات، من السنة.

ومع ذلك استطاعت السردية الطائفية أن تخدع قسمًا كبيرًا من الجماهير، وهذا الخداع ضار بالجماهير (السنية) نفسها، لأنه منعها من قراءة المشهد السوري بشكل صحيح، وجعلها تخوض معارك غير وطنية، أدت إلى تشكيل أحقاد، ومصائب، ستدفع ثمنها، الآن، وفي المستقبل.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper